الجمعة 14 كانون الثاني 2022
العدد 4535 السنة السادسة عشرة
Vendredi 14 Janvier 2022 nº 4535 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

دعوى قضائية لإبطال نتائج انتخابات الاتحاد العمّالي

8

مقاتلو الحرب الناعمة

«مكرمة» سوروس: لبنان أولاً
50 مليون دولار في تصرف الجمعيات

[2]

نقابات غبّ الطلب: لا إضراب ولا غضب!

[6]

ما تشهده النقب ليس خارجاً من سياق تاريخي انسى له ديفيد بن غوريون. منذ ان اعلن انّه «إن لم نصمد في الصحراء فسنسقط تل ابيب» (أ ف ب)

النقب تقارع أحلام بن غوريون

[12 ـ 13]

سوريا

حتى لا يأكل الجولاني الكعكة بمفرده

14

العراق

عقبات أمام مشروع الأغلبية
الانقسام الكرديّ يفتح باب المساومات

14

اليمن

مأزق السعودية ما بعد شبوة
لا إرادة قتال إماراتيّة

15

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

تتنوّع مصادر التمويل التي تضخّ ملايين الدولارات سنوياً لمصلحة منظّمات «مجتمع مدني» في لبنان. وتتنوّع القضايا التي يجري تمويلها من السياسة إلى الثقافة والتنمية والتعليم. لدى تفحّص هذه المصادر، يبرز الاستنتاج المهم، وهو أنّ غالبية هذه الجهات الممولّة هي مؤسسات خاصة. ويصل حجم تمويلاتها السنوية المعلّنة إلى أضعاف حجم تمويلات مؤسسات الدول الرسمية. «مؤسسة المجتمع المنفتح» التابعة للملياردير الأميركي جورج سوروس، أبرز هذه المؤسسات الخاصة وأخطرها

«مكرمة» سوروس: لبنان أولاً
50 مليون دولار في تصرف الجمعيات

(أ ف ب)

علي مراد

يزخر محرّك البحث «غوغل» بمقالات وفيديوهات حول الملياردير الأميركي المولود في المجر جورج سوروس، دفاعاً عنه وهجوماً عليه، علماً أنّ غالبية الجهات التي تدافع عن «رائد العمل الإنساني» و«داعم القضايا التقدّمية والتحرّر» تتموّل من مؤسساته، وفي مقدمها «مؤسسة الترويج للمجتمع المنفتح» (Foundation To Promote Open Society)، ثالث أكبر مؤسسة أميركية للتمويل - أو ما يُسمّى «العمل الخيري» - بعد مؤسستَي «وارين بافيت» و«بيل وميليندا غيتس».

ما يميّز سوروس عن مؤسسات التمويل «الخيري» الأميركية الأخرى هو الانتشار الجغرافي الواسع للقضايا التي يموّلها في العالم. يدّعي موقع «مؤسسة المجتمع المنفتح» أن سوروس تبرّع، منذ عام 1979، بحوالى 16,8 مليار دولار لدعم قضايا الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان والحريات في 7 مناطق جغرافية حول العالم (أفريقيا، آسيا الباسيفيك، أوراسيا، أوروبا، أميركا اللاتينية، الشرق الأوسط، شمال أفريقيا والولايات المتحدة). وبحسب التقرير المالي لـ«مؤسسة الترويج للمجتمع المنفتح» (2019، وهو الأحدث) المصرّح عنه لوزارة الخزانة الأميركية، صُرفت المؤسسة 669,775,500 دولار، ضُخّت بشكل مباشر في 96 دولة، وذهب 51 مليوناً منها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان نصيب لبنان منها نحو 3,618,000 دولار، معظمها لمنظمات ذات طابع ثقافي.

هذا المبلغ ليس ثابتاً ويتفاوت بين سنة وأخرى، لكنّه يضع لبنان في المرتبة الأولى عربياً كوجهة تمويل لمؤسسة سوروس لعام 2019 (لم تصرّح مؤسسات المجتمع المنفتح بعد لوزارة الخزانة الأميركية عن بياناتها للعام المالي 2020، لكن بحسب الموقع الإلكتروني للمؤسسة، بلغ حجم ما ضُخّته في لبنان عام 2020 حوالى 6,655,000 دولار). وفي الأعوام السابقة تفاوت تمويل «مؤسسة الترويج للمجتمع المنفتح» في لبنان، ففي عام 2018 بلغ 3,036,948 دولاراً، ونحو 8,978,000 دولار عام 2017، ونحو 3,728,000 دولار عام 2016 (انظر الرسم البياني للاطلاع على مجموع التمويل المباشر لبقية السنوات).

مع بداية العقد الثاني من الألفية الحالية، بدأت «مؤسسة الترويج للمجتمع المنفتح» - أسست عام 2008 - بضخّ أموالها في لبنان بشكل مباشر، عبر المؤسسات الأكاديمية الأميركية وفي مقدّمها الجامعة اللبنانية الأميركية LAU التي حصلت عام 2011 على حوالى 266 ألف دولار. ومع احتدام أحداث «الربيع العربي» عام 2012، بدأ حجم التمويل بالتصاعد تدريجياً، ليصبح لبنان عام 2019 - وفق أحدث كشف مالي للمؤسسة - في مقدّمة الدول العربية التي تضخّ فيها مؤسسة سوروس أموالها مباشرة.

لكنّ مؤسسات سوروس، كما العديد من صناديق تمويل منظمات الـ NGOs الأميركية، لا تكتفي بضخّ التمويل مباشرة في الدولة المستهدَفة، بل تعتمد أسلوب «التمويل من الباطن» عبر ضخّ مبالغ كبيرة في صناديق ومؤسسات في كل من هنغاريا (موطن سوروس الأمّ) وبريطانيا (وطنه الذي لجأ إليه ويسكن فيه) والسنغال والولايات المتحدة، وبدورها تقوم هذه الصناديق والمؤسسات الفرعية بتمويل مؤسسات في دول أخرى مستهدَفة. على سبيل المثال، مجموع ما دفعته مؤسسة سوروس عام 2019 بشكل مباشر في دول جوار الصين بلغ نحو 34,365,000 في كلّ من: أندونيسيا، طاجيكستان، بورما، تايلاند، قيرغيزستان، منغوليا، نيبال، كوريا الجنوبية، ماليزيا، أفغانستان، كمبوديا، الفلبين، تايوان، هونغ كونغ وبنغلادش. هذه الأموال ذهبت إلى معاهد أكاديمية ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني روّجت للمفاهيم الليبرالية ومناصرة قضايا العولمة الثقافية التي تسعى لتصوير الصين والحزب الشيوعي الصيني على أنّهما خطر على دول جنوب شرق آسيا ووسط آسيا والباسيفيك.

> بدا حجم التمويل للبنان بالتصاعد مع احتدام أحداث «الربيع العربي» عام 2012

الأموال التي تحوّلها «مؤسسة الترويج للمجتمع المنفتح» إلى هنغاريا تذهب بشكل أساسي إلى «مؤسسة معهد المجتمع المنفتح في بودابست» (حوالى 190 مليون دولار عام 2019)، ومنها تتوزّع على منظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية هدفها لبرلة المجتمع الهنغاري كـ«الجامعة الأوروبية المركزية» التي أسّسها سوروس عام 1991، واضطر لنقل مقرّها إلى فيينا بعد ضغوط حكومة فيكتور أوربان اليمينية عام 2018. ولا تقتصر تبرّعات «مؤسسة معهد المجتمع المنفتح في بودابست» على داخل هنغاريا، إذ إنها أساساً مخصّصة لتمويل المجتمعات المدنية في دول أوروبا الشرقية ولا سيما تلك التي كانت ضمن المعسكر الشرقي.

وفي أفريقيا تضخّ مؤسسة سوروس عشرات ملايين الدولارات سنوياً في كل من السنغال وجنوب أفريقيا. في الأولى، أسّس سوروس «مبادرة المجتمع المنفتح لغرب أفريقيا» عام 2000 كمركز لإعادة تمويل المجتمعات المدنية في دول غرب أفريقيا، حيث تقوم «المبادرة» على دعم المنظّمات غير الحكومية المروّجة لأفكار العولمة الثقافية الليبرالية، من خلال توفير عشرات ملايين الدولارات سنوياً (81 مليون دولار عام 2019). وفي جنوب أفريقيا، أسّس سوروس عام 1997 «مبادرة المجتمع المنفتح لجنوب أفريقيا» التي تموّلت عام 2019 بحوالى 37 مليون دولار، ذهبت لدعم المجتمعات المدنية في كل من أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، سوازيلاند، زامبيا وزيمبابوي.

في زيمبابوي مثلاً كانت ما تُسمّى «حركة التغيير الديمقراطي» إحدى المنظّمات الرئيسية (الممولّة من «مبادرة المجتمع المنفتح لجنوب أفريقيا») التي سعت لتغيير نظام الحكم عبر ثورة ملوّنة ضد الرئيس روبرت موغابي.

يُذكر أنّ مؤسسات «المجتمع المنفتح» أصبحت ممنوعة من العمل في كثير من الدول نظراً إلى الدور التدخّلي السلبي الذي مارسته لتحقيق رغبات الملياردير الأميركي ومن يقف وراءه من منظّري تيار العولمة الثقافية الليبرالية. ففي روسيا طُرد مع مؤسساته قبل سنوات، وفي مصر شُدّد الخناق على التمويل الأجنبي مع صدور قانون الجمعيات الأهلية فتضرّر عمل مؤسسات سوروس، وفي هنغاريا طرد أوربان مؤسّسات سوروس وجامعته (مع أنّه أحد خرّيجيها عام 1990). وفي الصين وصف الإعلام الحكومي أخيراً جورج سوروس بـ«الإرهابي»، على خلفية تمويله منظّمات في هونغ كونغ وشينجيانغ ومنغوليا تعمل ضد النظام الحاكم.

ماذا عن لبنان؟ البيئة كانت خصبة لاستثمار مؤسسات سوروس حتى قبل الانهيار والأزمة، وقانون الجمعيات العثماني لعام 1909 المعمول به لضبط تسجيل وعمل الجمعيات وتمويلها أقلّ ما يُقال فيه أنّه منتهي الصلاحية، والطبقة السياسة الحاكمة أدارت وجهها لسنوات عن التمويل الأجنبي العشوائي غير المراقب.

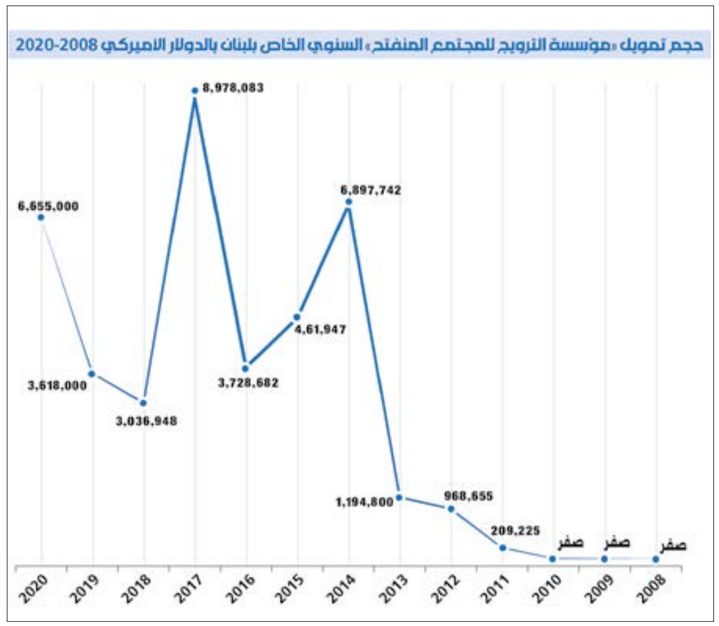

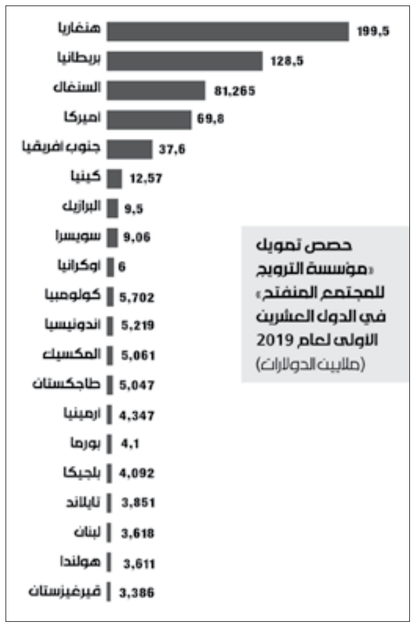

بيانات تمويل مؤسسة الترويج للمجتمع المنفتح في لبنان (2020)

القطاع	الجهة الممولة	قيمة التمويل	الهدف المعلن للتمويل
تعليم اللاجئين	الجامعة الأميركية في بيروت	$ 170,000	لتدريب المهنيين الصحيين بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، باستخدام أحدث تقنيات التعلم عن بعد
إعداد كوادر		$ 100,000	لدعم رسم خرائط للمناهج التي تنفذها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل توسيع تأثيرها على القضايا المدنية والثقافية وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية
إغاثة	جمعية مناهضة العنصرية	$ 25,000	لدعم الاستجابة الطارئة لاحتياجات العمال المنزليين المهاجرين خلال COVID-19، بما في ذلك توزيع المواد الغذائية ومستلزمات النظافة على الأشخاص المحتاجين
		$ 50,000	لتوفير الإغاثة الطارئة للعمال المهاجرين المتضررين من انفجار بيروت
	تجمع ورشة الموارد العربية	$ 353,000	لدعم التنمية والنمو الإستراتيجي للشبكة العربية لتنمية الطفولة المبكرة. وتوفير التمويل الطارئ لوكالة ARC لدعم الأطفال الصغار وأسرهم المتضررين من انفجار آب 2020 في بيروت من خلال تقديم برنامج HEPPP وغيره من الدعم المادي
ثقافة وفنون	الصندوق العربي للثقافة والفنون (آفاق)	$ 387,500	لتقديم الدعم العام
		$ 710,000	لتقديم الدعم العام
	المورد الثقافي	$ 787,500	لتقديم الدعم العام
		$ 350,000	لتقديم الدعم العام
	أشكال ألوان: الجمعية اللبنانية للفنون التشكيلية	$ 200,000	لتقديم الدعم العام
حقوق اللاجئين	جمعية بسمة وزيتونة	$ 300,000	لدعم جهود الإغاثة الإنسانية لمساعدة اللاجئين والمواطنين المستضعفين على التعامل مع تفشي فيروس كورونا
		$ 11,000	لدعم عمل الحاصل على المنحة بشأن الاستجابة لـ COVID-19
	جمعية رواد التنمية	$ 440,000	لدعم تمكين اللاجئين والمواطنين المستضعفين من خلال نشر ميسرين مجتمعيين ووسائط إبداعية لتسهيل تغيير الموقف العام تجاه الأشخاص المهمشين
تعليم	مركز الدراسات اللبنانية	$ 100,000	لدعم عمل الحاصل على المنحة لتحسين سلامة قطاع التعليم في لبنان
		$ 70,000	لتحسين الاستعداد ومرونة نظام التعليم في لبنان استجابة لـ COVID-19 وحالات الطوارئ المماثلة
	شبكة المعلومات العربية التربوية - شمعة	$ 70,000	لدعم جمع الدراسات التربوية ووقائع المؤتمرات والتقارير من أجل توفير حرية الوصول إلى الدراسات التربوية في العالم العربي وحوله ، ورفع جودة البحث التربوي النقدي.
الحركة النسوية	مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي	$ 125,000	لتعزيز المنظمات والشبكات النسوية التي تستجيب لتأثير COVID-19 على النساء في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
	الصندوق العالمي للمرأة	$ 450,000	لدعم منظمات حقوق المرأة الشعبية التي تكافح تصاعد العنف الأسري خلال COVID-19 في فلسطين ، والاستجابة لاحتياجات المجتمع بعد انفجار الميناء في بيروت
الإعلام البديل	موقع درج	$ 95,000	لدعم عمل الحاصل على المنحة في الصحافة الاستقصائية بعد انفجار بيروت
		$ 300,000	لدعم عمل الحاصل على المنحة لتقديم أخبار المصلحة العامة
	مؤسسة سمير قصير	$ 115,000	للمساهمة في صندوق إنعاش وسائل الإعلام للصحفيين والإعلاميين الذين تأثروا بانفجار بيروت في 4 آب 2020
	Glitch Lebanon	$ 30,000	لدعم عمل المستفيد في إعادة بناء مكتب Glitch في لبنان بعد انفجار بيروت
		$ 150,000	لدعم عمل الحاصل على المنحة في الصحافة الرقمية
	المنصة	$ 75,000	لتزويد الجمهور اللبناني بدليل مبسط مخصص لفهم أزمة لبنان المالية والدين
حقوق المثليين	جمعية «حلم» لحقوق المثليين في لبنان	$ 45,000	لتقديم الدعم التنظيمي
	المؤسسة العربية للحريات والمساواة	$ 20,000	لدعم الحاصل على المنحة في عمله لمساعدة الأقليات الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أعقاب انفجار 4 آب في بيروت
حقوق العمال الأجانب	جمعية إنسان	$ 191,000	لتقديم الدعم شبه القانوني للاجئين والضعفاء في بيروت من أجل تحسين المساعدة القانونية والتغلب على عقبات الوصول إلى العدالة
	جمعية «كفى»	$ 200,000	لدعم عمل المستفيد في حماية حقوق العمال المنزليين المهاجرين
قانون وحقوق	المركز اللبناني لحقوق الإنسان	$ 200,000	لحماية حقوق المستضعفين وضحايا التعذيب وضحايا انفجار ميناء بيروت من خلال تقديم الدعم القانوني وخدمات إعادة الاندماج
	المفكرة القانونية	$ 150,000	لدعم تحليل إدارة الكوارث استجابة للأزمات في لبنان الناتجة عن انفجار بيروت وكذلك 19-Covid
		$ 30,000	لدعم عمل المستفيد من أجل سلامة ورفاهية الأشخاص المثليين
	جمعية رؤاد الحقوق	$ 75,000	لتقديم خدمات المساعدة القانونية والدعم لضحايا انفجار بيروت
حريات	مؤسسة مهارات	$ 135,000	لدعم سرد القصص حول موضوع حرية التعبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
المخدرات	مركز الإدمان اللبناني - سكون	$ 95,000	لتقديم الدعم العام
تشريع الحشيشة		$ 50,000	لدعم عمل الحاصل على المنحة في مجال العدالة الاقتصادية والحشيش الطبي في لبنان

للإطلاع على كامل البيانات لأعوام (2011 - 2020) زوروا موقعنا

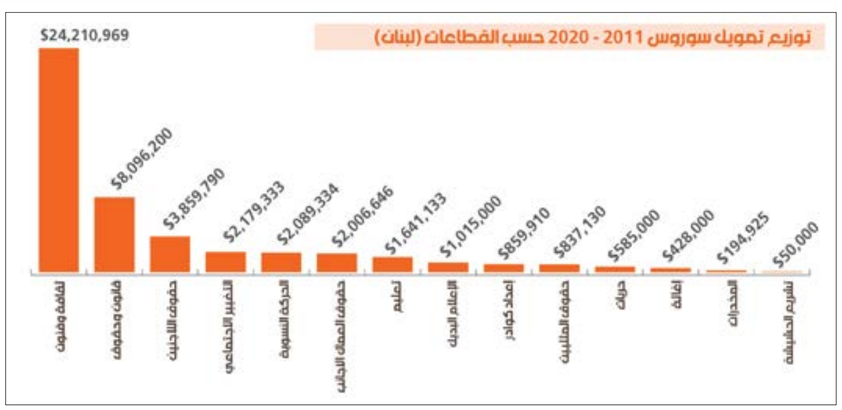

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

مع سوروس.. الثقافة العربية أكثر ليبرالية

فلسفة تاجر ثورات

جمال غصن

ينسب جورج سوروس نجاحه في عالم الاستثمارات المالية إلى نظرية الانعكاسية (reflexivity) في الاقتصاد. تقول هذه النظرية إن المستثمرين في الأسواق المالية لا يستثمرون وفقاً للأسس الاقتصادية، بل يتبعون رؤية مغلوطة لوقائع السوق ناتجة عن انعكاس حلقة التلقيم الراجع الإيجابي التي تطغى في أسواق التداول. بكلمات أبسط، المستثمر الذي يسعى إلى جني الأرباح من «لعبة البورصة» عليه أن يكون متفائلاً بأداء السوق وإلا لن يستثمر فيه. هذا التفاؤل لدى المستثمر وأمواله المستثمرة تينعكس ايجابياً من خلال المساهمة بارتفاع «القيمة» في السوق. ثم يؤدي ذلك إلى تعزيز التفاؤل في السوق ويرسّخ الرؤية الإيجابية له، ما يجعل المستثمر يتجاهل الأسس الاقتصادية التي يفترض أن تحقّق التوازن وتحدّد القيمة الفعلية للسوق، ويجعله يقول «السوق بألف خير!». بما أن هذا الخطاب الإيجابي يطغى على المستثمرين، تبقى السوق بخير رغم انعدام التوازن بين القيمة الواقعية لها ووهم القيمة الذي تعكسه المداولات، إلى أن تنفجر الفقاعة وتحصل أزمة انكفاء وكساد (وتصحيح لقيمة السوق). طبعاً، كل ذلك يفترض أن السوق حرة ولا ضوابط على الأسعار إلا عرض وطلب المستثمرين الساعين وراء مداخيل تحقّقها لهم أموالهم من دون أن يحتاجوا إلى العمل.

وإن كانت أسواق العملات والسلع والأسهم والأوراق المالية ومشتقاتها هي الأكثر انتشاراً معظم سنين سوروس التسعين على هذه الأرض، يمكن النظر إلى ظاهرة التجارة في سوق الفِيَش غير القابلة للتبادل (NFTs)، على أنها انعكاس رقمي للانعكاسية التي يتحدث عنها سوروس. فهناك فائضٌ من الايجابية بين مستثمرين يضخّون أموالهم في ملكية النسخات الأصلية للملفات رقمية يمكن استنساخها حرفياً بكبسة زر. وطبعاً هناك عرض وطلب أعطيا هذه الفِيَش قيمة سوقية. لكن انطلاقة صرعة اقتنائها الربيع الماضي لا تُبرّر اقتصادياً إلا على أنها إدراك مفاجئ لقيمة نشأت من لا شيء وباتت تنعكس تداولاً وأرباحاً وخسائر في سوق. هي حتماً فقاعة وستعود قيمتها في نهاية المطاف إلى لا شيء.

لكن سوروس يقول إن الانعكاسية بالنسبة له هي فلسفة يطبّقها في كافة نواحي الحياة، ومنها نظرته إلى المجتمع المنفتح الذي يروّج له حول العالم. وفي شرحه لفلسفته في مقال طويل في «فايانشال تايمز»، يستخدم مثالاً عبارة «هذه لحظة ثورية» على أنها عبارة انعكاسية وتعتمد قيمتها الحقيقية على الوَقْع الذي تحدثه. أي أنه يقول في حال دخلت العبارة في ما يسميه حلقة التلقيم الراجع الإيجابي، فقد تلقى سوقاً يتداولها، وتُحدث التأثير المرجو منها. ليس المطلوب من «الثوّار» إلا الإدراك أن اللحظة فعلاً ثورية وينعكس ذلك وضعاً مؤاتياً للثورة. في المقابل، طبعاً، هو أن انعدام التوازن بين الواقع وتفاؤل «الانعكاسيين» قد ينتج وَقْعاً معاكساً. فما يقوله سوروس، وفقاً لكل ما نعرفه عن رجل نذر نفسه لخدمة امبريالية واشنطن الديمقراطية، هو أن وَقْع «اللحظة الثورية» إما يكون ثورة ملوّنة... أو جلّ ما ينجزه هو إنتاج فقاعة من المجتمع المنتفخ.

جوليا قاسم

في السنوات الأخيرة، تحوّلت كبرى المِنح المقدّمة من أسخى المؤسّسات، «مؤسّسة المجتمع المنفتح» (OSF) و«مؤسسة فورد»، إلى تمويل الفنون والثقافة في لبنان والعالم العربي. بحسب وثيقة استراتيجية المكتب الإقليمي العربي (ARO) التابع لـ «مؤسّسة المجتمع المنفتح» عام 2014، تُعدّ هاتان المؤسّستان من كبريات الجهات المانحة للفنون والثقافة المستقلّة. وقد حدّدت «مؤسّسة المجتمع المفتوح» المنظّمات الثقافية كمجال للتركيز عليه من أجل تعزيز «القيادة والحوكمة والاستدامة»، تحت شعار الفنون والثقافة.

في العقدين المنصرمَين، كان النصيب الأكبر من التمويل من حصّة مؤسّستَين هما: «المورد الثقافي» و«الصندوق العربي للثقافة والفنون» (أفاق) الذي شارك «المورد الثقافي» في تأسيسه عام 2006. وقد ساهمت «المجتمع المنفتح»، بشكل مباشر، في تأسيس «أفاق» ونموّها، وهذه الأخيرة ركّزت بدورها على توسيع نطاق التمويل العربي المحلّي ونموّه. من هذا المنطلق، تلقّت «المورد الثقافي» 1,7 مليون دولار، بين عامَي 2017 و2019. وفي الدورة الضريبية لعام 2018، تلقّت «أفاق» 2,36 مليون دولار من «المجتمع المنفتح». أمّا «مؤسّسة فورد»، فقد كانت جمعية «اتّجاهات» المستفيد الأكبر منها، عام 2021، إذ مُنحت ما يفوق 2,5 مليون دولار، فيما حصلت «أفاق» على 1,5 مليون دولار.

يأتي هذا التمويل، في ظلّ الاعتراف بالثقافة على أنها تيار «دمقرطة» حيث فشلت الحرب، إذ تؤكّد وثيقة المكتب الإقليمي العربي أنّ من أهدافه تعزيز «بيئة إعلامية حرّة وتعدّدية»، في إطار مهمّة إحلال الديمقراطية «حيث الصحافة غير حرّة». ويرصد تقرير «اتجاهات» لعام 2016، «انتهاكات حقوق الفنّانين والمثقّفين»، كما يوثّق تنظيم الجهات الثقافية الفاعلة في المجتمع المدني اللبناني.

كذلك، تندرج السياسة الثقافية ضمن التصنيف التنموي لـ«اقتصاد المعرفة» الذي يروّج البنك الدولي له عبر المنظمات غير الحكومية، وهو ما سلّط «المورد الثقافي» الضوء عليه، في إطار رؤاه بشأن السياسات الثقافية. وتملك «أفاق» حالياً قاعدة بيانات واسعة تضمّ 10 آلاف فنّان، وتنشط في تدريب المستفيدين من المِنح.

انطلق «المورد الثقافي» كمنظّمة ثقافية عربية غير ربحية مسجّلة في بلجيكا، تغطّي أعمالها كلّ أنحاء العالم العربي، ومركزها الإداري في مصر. قبل عام 2009، ومع إطلاق مرحلة السياسة الثقافية للمؤسّسة، كان التمويل يذهب إلى مكتبها في بلجيكا، والذي تلقّى 250 ألف دولار بين عامَي 2008 و2009.

تعترف المؤسّسة الإقليمية، في بحثها بعنوان «نظرة حول السياسات الثقافية» بعدم فصل السياسة عن الثقافة، وتوثّق الرابط بين الأحزاب السياسية والمنظّمات الثقافية القريبة لها. مع ذلك، كان الهدف إنشاء مؤسّسة ثقافية منفصلة عن الأحزاب القائمة، من خلال البرامج المرتبطة بمؤسّسة «المورد الاجتماعي»، مثل برنامج MedCulture المموّل من الاتحاد الأوروبي بين عامَي 2014 و2018، والذي يشجّع «دور القطاع المستقل والخاص في صنع المشهد الثقافي».

يتجاوز «المورد الثقافي» الحدود الفاصلة بين السياسة والثقافة، ويضع إمكانات «الفضاء الثقافي» لإعادة هيكلة السياسات والمؤسّسات في لبنان، ومعالجة مشاكل «الرقابة» المانحة، بحسب بيانها، في المساهمة في «بناء مجتمعات منفتحة وحيوية»، وهذه هي حرفياً مهمّة «مؤسّسة المجتمع المنفتح». عام 2017، خلصت ورقة سياسية صادرة عن King's College في لندن والأمم المتحدة في جنيف، بعنوان «فنّ القوة الناعمة: دراسة الدبلوماسية الثقافية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف»، إلى أنّ الثقافة هي «حصان طروادة» الأنسب للرسائل السياسية، كما أنها حاجة ضرورية للدبلوماسيين الغربيين. لـ«تمويه» الرسائل السياسية عبر «استخدام» الفنون لأغراض سياسية.

وزعمت الوثيقة، أنّ بعض الثقافات «الاستفزازية» تميل نحو «العنف والتطرّف»، ناسفة بذلك المهمّة الحضارية المتمثلة في تعزيز وتمويل الثقافة والمحتوى، الذي يتماشى مع «القيم الليبرالية للأمم المتحدة».

في أيار 2020، وعلى ضوء الانهيار الاقتصادي اللبناني الذي فاقمت جائحة «كوفيد -19» من حدّته، أطلقت مؤسّستا «المورد الثقافي» و«أفاق» «صندوق التضامن مع لبنان» لرصد أموال طارئة للفنّانين الذين تدعمهم. وبعد انفجار مرفأ بيروت، في الرابع من آب 2020، جرى إطلاق جولة ثانية للصندوق. كانت المنظّمات المشاركة مؤهّلة للتقدّم بطلب للحصول على 70 ألف دولار. وفضلاً عن التمويل من «مؤسّسة المجتمع المنفتح»، تلقّى «صندوق التضامن مع لبنان»، دعماً من «صندوق الحماية الثقافية» التابع للمجلس الثقافي البريطاني، والمؤسّسة الثقافية الأوروبية، ومكتب التعاون السويسري، وغيرها.

تُعتبر ليلى حوراني، رائدة في تطوير البرامج الثقافية واستراتيجية الشرق الأوسط إلى جانب كونها مديرة البرامج في «مؤسّسة فورد» التي تعمل على تقديم المنح الثقافية للمنطقة العربية، وهي كانت أيضاً من أعضاء المجلس الفني لـ«المورد الثقافي» بين عامَي 2005 و2011. كما أنّها عضو في مجلس إدارة كل من «اتجاهات» و«أفاق»، منذ تولّيها منصبها، رُصدت اكبر منح «مؤسّسة فورد» لمؤسّسات ثقافية وفنّية في منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، من ضمنها مليونان ونصف مليون دولار لمصلحة «اتجاهات» عام 2021 (وهي قفزة كبيرة من عام 2020 حين بلغت منحة «مؤسّسة فورد» 650 ألف دولار).

تماهي أهداف سوروس و«فورد»، بالترويج للفن المعاصر والتعبئة السياسية، يتماشى مع دور الولايات المتحدة كـ«قوة عظمى ناعمة»، وفق تقرير King's College ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وطالما كانت مواضيع الفن المعاصر، التي تبحث في سياسات الهوية والهجرة والعولمة، وانتقاد الدولة وسلطة الدولة، وإعادة تصوّر الذاكرة التاريخية، من أدوات الترويج الثقافي التي تتناسب مع وجهة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. وهي تستخدم اليوم، بتمثيلها للروح الليبرالية، كوسيلة ملائمة لإحلال رؤية إيديولوجية جديدة، وبالتالي سياسية للمنطقة العربية، من خلال تدريبها جيلاً جديداً من القيادات الثقافية، وبالتالي السياسية.

> في العقدين المنصرمين ذهبت الحصة الكبرى من تمويل سوروس إلى مؤسّستَي «المورد الثقافي» و«أفاق»

سوروس وميقاتي في Broadway

في أيلول 2011 كشفت وسائل إعلام أميركية أن «مؤسّسة المجتمع المنفتح» ستستأجر كلّ مساحة «المكتبية» في «أرغونوت»، أي حوالى 154 ألف قدم مربّعة، من مجموعة الأخوين ميقاتي، مقابل 50 إلى 55 دولاراً للقدم المربّعة الواحدة سنوياً، أي نحو ثمانية ملايين دولار سنوياً. استمرّت ملكية مجموعة الأخوين ميقاتي للمبنى حتى منتصف عام 2015، عندما باعته لمجموعة Eretz بـ 213,8 مليون دولار. يُذكَر أن الرئيس نجيب ميقاتي كُلّف بتشكيل حكومته الثانية في كانون الثاني 2011 وشكّلها في حزيران من العام نفسه، وأعلن استقالتها في آذار 2013، لكنها استمرّت بتصريف الأعمال حتى شباط 2014. سُجّلَت بداية تمويل «مؤسسة المجتمع المنفتح» في لبنان عام 2011 بواقع 209,000 دولار ليتصاعد تدريجياً ويبلغ ذروته الأولى بحوالى 6,9 ملايين دولار عام 2014.

عام 2010، اشترت «مجموعة M1» المملوكة من الأخوين نجيب وطه ميقاتي، من شركة Hearst، المبنى الرقم 224 - غربي، المسمّى «أرغونوت»، الكائن في الركن الجنوبي الشرقي من شارع برودواي وشارع 57 في مانهاتن في مدينة نيويورك مقابل 85 مليون دولار. شيّد المبنى عام 1909 صانع السيارات آرون ديماريست، وفي عام 1917 اشترته شركة GM لصناعة السيارات وأعادت ترتيب عمارته ليتناسب مع متطلّباتها. شغلت شركة Hearst المبنى بين عامَي 1977 و2006. عندما استحوذت مجموعة الأخوين ميقاتي على المبنى، كانت شركة Gensler للهندسة قد باشرت بوضع خطط إعادة تأهيله مقابل 45 مليون دولار. عام 2011 حصل المبنى على «الجائزة الذهبية للريادة في الطاقة والتصميم البيئي - LEED» من «مجلس المباني الخضراء الأميركي»، ما جعل «أرغونوت» أحد المباني القليلة التي يزيد عمرها على 100 عام تحصل على شهادة LEED الذهبية.

جمعية لشخص واحد!

جوليا قاسم

عام 2013، منحت «منظمة المجتمع المنفتح»، 125 ألف دولار لـ«جمعية» مؤلّفة من شخص واحد، ومن دون أي مؤشّرات فعلية على نشاط علني قامت به.

تولّى خالد الاختيار قيادة الجمعية، وهو ناشط سوري معارض ومدوّن، منذ عام 2007. لجأ إلى بيروت في نيسان 2011، وكان في دمشق من رؤّاد لسحق «بيت القصيد»، وهو عبارة عن منبر مفتوح، كان يجمع شخصيات من المجتمع السوري وصحافيين أجانب في أجواء شعرية، وتحوّل لاحقاً إلى ملتقى لنشطاء المعارضة.

في بيروت ترأس الاختيار منظّمتَين: جمعية ANANT Collective، وإحقاق lhqaq. مهمّة الأولى «توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها النظام السوري في لبنان وسوريا»؛ وهدف الثانية «تقديم الدعم القانوني للاجئين السوريين، بالشراكة مع منظّمات المجتمع المدني». لكن، رغم هذه الادعاءات الكبيرة لهذه المبادرة الجماعية المفترَضة، لا توجد مؤشّرات فعلية على وجودها على المستوى الشعبي.

في أيلول 2010، قبل ستة أشهر من اندلاع الاحتجاجات في سوريا، ورد اسم الاختيار في صحيفة «نيويورك تايمز» على أنه مدون في مدوّنة All4Syria (كلنا لسوريا) المعارضة التي انطلقت عام 2003 بهدف «الدفاع عن حرية التعبير واستنكار كافّة أشكال العنف». عام 2012، ظهر اسمه بين الموقّعين على عريضة صادرة عن «جمعية هنري جاكسون» التابعة للمحافظين الجدد في بريطانيا، تدعو الاتّحاد الأوروبي إلى معاقبة حزب الله.

في بداية الحرب السورية، كان الاختيار يدلي بتعليقات لوسائل إعلام، مثل «صوت أميركا» و«نيويورك تايمز». وبحسب صفحته على موقع «لينكد إن»، شارك خالد الاختيار في «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير SCM» الذي يقف خلف المدوّنة السورية المعارضة «عنب بلدي». عام 2007 أصدر الاختيار تقريرَي «مراقبة الانتخابات في سوريا» و«أداء الإعلام السوري». وفي عام 2015، حلّ ضيفاً في بودكاست «الوضع»، المموّل من «معهد أصفري» التابع للجامعة الأميركية في بيروت وجامعة جورجتاون ومعهد الدراسات العربية، للحديث عن مبادرة «إحقاق». لكن رغم الاستثمار الكبير في الاختيار ومبادراته، بقي دوره هامشياً.

في كانون الثاني 2015، توقّف نشاط حسابَي تويتر وفايسبوك لكلا المبادرَتَين. عام 2018، عُقد في بيروت اجتماعٌ مدعوم من الأمم المتحدة، بعنوان «لجنة التحقيق بشأن سوريا»، ركّزت فيه الشخصيات والمنظّمات غير الحكومية المشاركة على شيطنة القانون السوري رقم 10. وفي حزيران، وصف الاختيار، في آخر منشوراته، القانون بأنه «سرقة» و«استيلاء على الأراضي». بمجرّد انتهاء دورة تمويل عام 2018، انتهى أمر الاختيار أيضاً. إذ يعود آخر منشوراته على صفحته على فايسبوك، وعلى حسابه على المدوّنة، وعلى تويتر إلى عام 2018. ولم تعد مداخلاته تظهر المقالات المنشورة في وسائل الإعلام الأميركية الرئيسية، أو كشهادات ضدّ جرائم مزعومة ارتكبها النظام السوري.

منذ عام 2017، لم يعد العنوان المُدرج في سجلات المموّل قيد الاستخدام من قبل الجمعية المفترضة. وبعد انتهاء دورة التمويل، اختفى نشاط الاختيار فعلياً، ولم يعد هناك أيّ أثر لنشاطه على الإنترنت، أو في وسائل الإعلام، أو في مشهد «النضال السوري المعارض» في المنطقة.

تعلن جريدة الأخبار

عن حاجتها إلى متدربين في قسم الارشيف :

- **إختصاص : إدارة معلومات**
- **المهارات: الإلمام بالتقنيات والبرامج الإلكترونية، حسن التنظيم والدقة والملاحظة، القدرة على توثيق البيانات (صور ونصوص ومقالات) واختيار Metadata**
- **دوام العمل: Flexible**

(10 صباحا – 3 بعد الظهر / 2 بعد الظهر – 7 بعد الظهر)

للمهتمين يمكنكم إرسال السيرة الذاتية إلى البريد الإلكتروني : HR@al-akhbar.com

بورتريه

مالوك براون
الذراع المؤسّساتية لسوروس

علي مراد

هو جنوب أفريقي اكتسب الجنسية البريطانية بالولادة عام 1953. تلقّى تعليمه الأساسي في مدارس بريطانيا، وحصل على بكالوريوس في التاريخ من جامعة كامبريدج البريطانية. وماجستير في العلوم السياسية من جامعة ميشيغان الأميركية.

بدأ مارك مالوك براون حياته المهنية عام 1977 مراسلاً لمجلة «إيكونوميست»، وانتقل عام 1979 للعمل في المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. عام 1983، عاد إلى بريطانيا لفترة وجيزة محاولاً أن يحظى ببطاقة ترشّح للانتخابات البرلمانية عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لكنّه فشل. عام 1986 عُيّن في مجموعة «سوبير ميلر» (Sawyer Miller Group). وهي شركة علاقات عامة دولية متخصّصة في إدارة الحملات الانتخابية لمصلحة المرشّحين الموالين للغرب.

في هذا الإطار، قدّم مالوك براون عام 1989 خدماته الاستشارية الانتخابية لسانشيز دي لوزادا، حاكم بوليفيا المكروه من شعبه بسبب ميوله النيوليبرالية وخضوعه لواشنطن، والذي انتهى به المطاف عام 2003 هارباً من بوليفيا على متن طائرة إلى ميامي الأميركية. بعدها، ظهر مالوك براون في البيرو عام 1990 إلى جانب صديقه القديم الروائي ماريو فارغاس يوسا لمساعدته في حملته لانتخابات الرئاسة.

شملت الأطراف التي قدّم خدماته الاستشارية الانتخابية لها، كوارزون أكينو في الفيليبين عام 1986 عندما ترشّحت ضد فرديناند ماركوس وفازت عليه بمؤازرة الجيش والكنيسة، بحجة تزوير ماركوس نتائج الانتخابات، لتلتحق بعدها الفيليبين بركب النُّظم النيوليبرالية في شرق آسيا. ابتداءً من عام 1991، قدّم مالوك براون خدماته لحكام كولومبيا الليبراليين الذين حظوا بدعم عسكري أميركي لسحق «القوات المسلحة الثورية لكولومبيا» (فارك). فعمل على تلميع صورة النظام الذي ترأّسه سيزار غافيريا وتروخيو ونفي تهمة تمويل الحملة الانتخابية للأخير من عائدات المخدّرات، قبل أن يتبيّن لاحقاً أنّ الشركة التي عمل مالوك براون لمصلحتها ساهمت في لصق تهمة الإتجار بالمخدّرات بـ «فارك» للحصول على تمويل أميركي بذريعة مواجهة التنظيم الذي صنّفته واشنطن منظّمة إرهابية، وبذلك أصبحت كولومبيا تتلقّى ثالث أكبر دعم أميركي خارجي بعد الكيان الصهيوني ومصر.

بتمويل من صديقه جورج سوروس، أسّس مالوك براون، عام 1993، «مجموعة الأزمات الدولية» التي يرأسها فخرياً حتى اليوم. عام 1994 عُيّن نائباً لرئيس البنك الدولي للشؤون الخارجية ليعمل على تحسين سمعة البنك عالمياً. وعقب تسرّب فضيحة «برنامج النفط مقابل الغذاء» للعراق، وتعرّض الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان لانتقادات على خلفية الفضيحة التي قيل إن نجله ومسؤولين في مكتبه تورّطوا فيها، كشف المؤرّخ البريطاني بيري أندرسون أنّ المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة يومها ريتشارد هولبروك، استدعى عنان إلى منزله في الجانب الغربي الشمالي لمنهاتن، في اجتماع سرّي حضره موظّفون أميركيون في الأمم المتحدة (روبرت أور وجون روغي ونادر موسيزاده)، وأمره باستبدال طاقم العاملين في مكتبه ومساعديه ونوابه بأمثال مالوك براون. ويؤكد أندرسون أن عنان استجاب لأوامر هولبروك من دون نقاش، وعيّن الموظفين الأميركيين المذكورين في مناصب حسّاسة، كما عيّن مالوك براون مديراً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، قبل أن يعيّنه في آذار 2006 نائباً له.

خلال عدوان تموز 2006 على لبنان، صرّح مالوك براون بأنّ «على أميركا أن تسمح للآخرين بالمشاركة في القيادة لحل أزمة لبنان، وأنصح في هذا الصدد بأن تتبنّى بريطانيا دوراً أقل لفتاً للانتباه». هذا الموقف جعله عرضة لهجوم المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن، خصوصاً جون بولتون، فبرّر للصحافة الأميركية لاحقاً ما قصده بالقول: «كنت في الواقع أدعو الولايات المتحدة للتواصل مع فرنسا وآخرين للحرص على تشكيل تحالف متعدّد الأطراف وواسع النطاق لحل مشكلة لبنان، قد أكون نبوياً لكنّي لم أكن منتقداً».

بعد استقالته من منصبه نائباً للأمين العام للأمم المتحدة، في كانون الأول عام 2006، أعلن «صندوق كوانتوم» (Quantum Fund) الذي يملكه جورج سوروس، في 7 أيار 2007، تعيين مالوك براون نائباً لرئيس الصندوق، وعُيّن في 21 من الشهر نفسه نائباً لرئيس Soros Fund Management و«معهد المجتمع المنفتح» التابعَين لسوروس. في 27 حزيران، انضم مالوك براون إلى حكومة غوردون براون وزير دولة لشؤون أفريقيا والأمم المتحدة في وزارة الخارجية والكومنولث، وحصل بموجب قرار تعيينه في الحكومة على لقب لورد. عام 2009 استقال من الحكومة البريطانية، وعُيّن عام 2010 رئيساً للشؤون العالمية في شركة FTI Consulting، لكنه اضطر إلى مغادرتها عام 2014، بعد رفع إحدى الشركات المتعاقدة معها دعوى قضائية ضده بحجة إفشائه أحد أسرارها لسوروس الذي استغلّ المعلومات لتحصيل مكاسب مالية أضرّت بمصالح الشركة. عُيّن لاحقاً رئيساً لمجلس إدارة الشركة القابضة لتصنيع تكنولوجيا الانتخابات Smartmatic، وفي كانون الأول 2020، اختير رئيساً لـ«مؤسسة المجتمع المنفتح» ابتداءً من كانون الثاني عام 2021.

قضية اليوم

نقابات غبّ الطلب: لا إضراب ولا غضب!

كان أمس يوماً شبه عادي. لم يظهر فيه «الغضب» الذي روّج له قبل أيام. الشارع لم يشهد تفاعلاً حقيقياً مع فكرة الإضراب نفسها. فبدت الخطوة تحرّكاً سياسياً ضمن أهداف لا تمتّ بصلة لمطالب السائقين. أصلاً لا يُنظر إلى تحرّكات الاتحاد العمالي العام ومتفرعاته سوى من هذه الزاوية. أما فكرة تعطيل الحياة الاقتصادية للضغط من أجل تحقيق المطالب فلا جدوى لها في ظل تعطيل متقطّع فرضته الأزمة على الحياة العامة. كما أن الضغط على نظام منهار ومُفلس سلوك عبثي. ويزداد عبثية عندما يكون المضربون من صلب النظام!

(مروان بو حيدر)

محمد وهبة

قبل أسابيع، كان رئيس اتحاد نقابات النقل البري بسام طليس يمهّد لما أطلق عليه «يوم الغضب» بذريعة أن الحكومة أخلّت باتفاق أبرمته مع الاتحادات يقضي بدعم البنزين للسائقين العموميين، لافتاً إلى أن تعرفة النقل يجب أن تكون 35 ألف ليرة لتكون هناك جدوى من عمل السائق. كلام طليس محقّ. لكنه نقيض الواقع. فالسائقون العموميون نالهم ما نال بقية اللبنانيين من تضخّم في الأسعار وتدهور في القدرات الشرائية، وربما أكثر من غيرهم، إلا أن الدعم لن يعيد لهم هذه القدرة الشرائية، واستيفاء تعرفة بقيمة 30 ألف ليرة عن كل راكب ليس بعيداً جداً من التعرفة التي أشار إليها طليس في ذلك الوقت (حالياً قد تكون التعرفة العادلة أصبحت أعلى في ظل تقلبات سعر الصرف). الأهم من ذلك كلّه، هو أن طليس، بمعزل عن بقية السائقين، هو من نسيج السلطة الحاكمة التي ما زالت منذ سنتين تراوغ لعدم القيام بأي إصلاحات تمنع شر الفقر عن السائقين وبقية «المعتّرين». بل هي، على العكس، انغمست في سلوك مدمّر لمداخيل الأسر في لبنان ومدخراتها، وتركّز اليوم على تشليح هذه الأسر التحويلات المتواضعة التي تصلها من أبنائها في المغتربات. بمعزل عن الخطاب السياسي عن انتماء طليس وشلّته من السائقين، المسألة الأكثر أهمية هي أن ما فقده السائقون العموميون لا يتعلق بمداخيلهم المباشرة، بل بالمكتسبات التي ناضل عمّال لبنان عقوداً لتحصيلها. فالاتحادات النقابية قد تفرض رفع تعرفة راكب «السرفيس» بما يتناسب مع كلفة التشغيل، لكن هل بالإمكان رفع التعرفة إلى الحدود التي تغطي الاستشفاء والطبابة والتعليم لهؤلاء وأولادهم؟ هل ستكون التعرفة كافية لتغطية فاتورة مولّد الكهرباء؟ وهل تكفي لاسترداد قيمة استثمار هذه الفئة في كلفة السيارة واللوحة العمومية؟

لا إجابة لدى طليس أو لدى رؤسائه في قيادة قوى السلطة. السائقون يدركون ذلك تماماً، لكنهم يتعلّقون بأمل زائف من أمالهم الزائفة أن اللوحة العمومية تمنحهم حقّ الانتساب إلى الضمان الاجتماعي، وتوفر لهم خدمة الاستشفاء والطبابة والدواء. غير أن الأزمة فعلت فعلاً لم يدركوه بعد؛ الضمان الاجتماعي مفلس!

أي سائق عمومي أو أي منتسب للضمان اليوم سيدفع أكثر من 90% من قيمة الفاتورة الاستشفائية. إذ إن ما يقدّمه الضمان حالياً لا يغطّي أكثر من 10% من أي فاتورة استشفاء. وليس وضع الطبابة أفضل حالاً. تعرفة بعض الأطباء اليوم تبلغ 800 ألف ليرة فيما لا يعترف الضمان إلا بتعرفة 75 ألف ليرة للأخصائي يدفع منها 80% فقط، أي نحو 10 في المئة. التغطية الصحية التي يحصل عليها السائقون هي نفسها التي يحصل عليها كل المشمولين بالضمان الاجتماعي. أما أولئك الذين يحصلون على تقديمات من صناديق ضامنة أخرى فليسوا أفضل حالاً. وكما في التقاعد، العموميون أيضاً في كلفة التعليم ومولد الكهرباء وسواهما من الأكلاف الشهرية. قضّتهم هي قصّة كل مقيم في لبنان وكل من كانوا يعدّون طبقة وسطى وأصبحوا «طبقة محتاجة»، بحسب المستشار في قضايا الفقر أديب نعمة. الفقر الذي أصاب هؤلاء جميعاً بات هائلاً إلى درجة انعدام القدرة على تحديد معدلاته سواء شعروا به أم لم يشعروا به. كلفة الـ100 كيلواط كهرباء شهرياً من مولّد الحيّ لا تقلّ عن 800 ألف ليرة، أي ما يوازي التعرفة المحصلة من 26 راكباً. بعد هذا كله، هل يعتقد السائقون أن دعماً من الدولة سينعش أيامهم ويعيدها إلى السابق؟

> **ما فقده السائقون العموميون لا يتعلق بمداخيلهم المباشرة بل بالمكتسبات التي ناضل عمّال لبنان عقوداً لتحصيلها**

لهذه الأسباب، ربما، كان يوم أمس عادياً. لا يشارك السائقون في تحرّكات الاتحادات والنقابات التي ينتسبون إليها قسراً لأنهم يدركون هذه الوقائع ويعيشونها يومياً، وإن كانوا لا يعلمون طريقة للتعبير عنها. لو كان التحرّك في الشارع يعبّر عما يحصل ويحاكي واقعهم، لربما تجرأوا على المشاركة. لكنهم يعلمون أن المشاركة غير مجدية لأن الانتفاض على واقعهم يتطلب انتفاضة شاملة على النظام ورموزه. فيما واقع الحال، هو أن الفقر يشدّ الناس نحو الأسفل ويربطهم أكثر بزعمائهم!

أيضاً، يصطدم هؤلاء بغياب وسائل الضغط. ما تقدّمه لهم اتحاداتهم وتجمعاتهم النقابية مجرد وسائل ضغط تقليدية يعلمون أن لا تصريف لها سوى في العمل السياسي الضيّق. وسيلة الإضراب لم تعد فعّالة وسط حياة معطّلة أصلاً. فما حصل هو أن زعماء الطوائف تركوا الأزمة للسقوط الحرّ فصارت مفاعيلها هائلة على الأسر إلى درجة أن كلفة الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل صارت أكبر من مردود العمل نفسه. فعلى سبيل المثال، كانت قوى الضغط الأكثر قوّة هي اتحادات المصالح المستقلّة نظراً لقدرتها على تعطيل الحياة العامة من ضمان اجتماعي ومرفأ ومؤسسة الكهرباء وسائر المرافق العامة. إضراب النقل، أو إضراب اتحادات المصالح المستقلّة، كان يشلّ هذه المرافق ويشكّل عامل ضغط على بنية السلطة لانتزاع مطلب ما. لكن منذ أكثر من سنة، تشهد هذه المرافق تقطّعاً متواصلاً في تقديم الخدمات للمواطنين هو أكبر بكثير من إضراب ليوم واحد، بل يكاد يكون إضرابات متواصلة كل السنة. رغم ذلك، لم يصل العاملون في هذه المصالح إلى زيادة أجورهم مثلاً. كل ما حصلوا عليه كان مساعدة اجتماعية تافهة.

ما هي وسائل الضغط المتاحة للسائقين؟

الجواب حتماً ليس لدى طليس ولا في الإضرابات التي يدعو إليها. فالسلطة اليوم عاجزة وتعكس عجزها على كل المنضوين في بنيتها، سواء في وظائف القطاع العام أو في النقابات العمالية، أو حتى في القطاع الخاص. عجز السلطة يجعلها في صراع غير معلن مع نسيجها الاجتماعي. فهي اليوم تعجز عن زيادة الأجور، فيما يتفاوض أصحاب العمل على زيادة مقطوعة لا تغطّي أكثر من 10% من تضخّم الأسعار في الفترة الواقعة بين مطلع 2019 ونهاية 2021. في هذه الفترة تضخّمت الأسعار بأكثر من 700%، بينما الأجر الوسطي المصرّح عنه لصندوق الضمان الاجتماعي يبلغ مليوناً و880 ألف ليرة، والزيادة المطروحة اليوم تبلغ مليوناً و325 ألف ليرة فقط، علماً بأن تضخماً كهذا يفترض أن يرفع الأجر الوسطي ليبلغ بالحدّ الأدنى 13 مليون ليرة.

هكذا يصبح إضراب اتحادات النقل البري عبثياً بالكامل. ولو افترضنا أن هذا الجزء من السلطة انفصل عنها وقرّر الانتفاض، فإن وسائل الإضراب النقابي ليست أدوات ضغط مناسبة لتحقيق المطالب. المطالب يجب أن تختصر اليوم بما يردّده دائماً الوزير السابق شربل نحاس: التغطية الصحية الشاملة المجانية لكل المقيمين، النقل المشترك العام، التعليم المجاني.

السائقون منقسمون والتضامن الشعبي غائب

ندى أيوب

الثابت الوحيد أمس أن قطاع النقل البري شلّ البلد وقطع أوصال العاصمة والمناطق كافة، وهو ما ليس بحاجة إلى أكثر من مشاركة خجولة من بعض السائقين الذين ركنوا السيارات وياصات النقل وسط الطرقات، مانعين زملاءهم الكثر غير الملتزمين بالإضراب والمواطنين من سلوكها. «الغضب» اقتصر على قلّة استفزّها انقسام صفّها الداخلي وعدم التضامن الشعبي معها، ما خلق إشكالات كان أبرزها في وسط بيروت تخلله إشهار سلاح من مدني، لكن لم تثرها مجاهرة رئيس اتحادات قطاعها بسام طليس بانتمائه إلى أحد أحزاب المنظومة الحاكمة، في أحد تصريحاته خلال اليوم الذي انتهى في الثانية عشرة ظهراً بدل الخامسة عصراً كما كان مقرراً.

منذ الخامسة فجراً تعطّلت حركة السير على الطرقات اللبنانية كافة. استعان السائقون ممن لبوا نداء نقابات واتحادات النقل البري، بحاويات النفايات والحجارة إلى جانب شاحناتهم وسياراتهم لقطع السير. غامروا بيوم عمل باعتبار أن «الخسارة واقعة بكل الأحوال بفعل ارتفاع أسعار المحروقات الخيالية»، طالما أن ما يجنونه من ربح بالكاد يكفي لإعادة تعبئة خزانات سياراتهم بالوقود الآخذة أسعاره بالازدياد يومياً، من دون القدرة على تغطية نفقات متطلبات العيش اليومية أو إصلاح أعطال سياراتهم. البعض توعّد بمحاسبة السلطة في صناديق الاقتراع. وعدد منهم سجّل عتبه لغياب المشاركة الشعبية خارج شريحة السائقين.

من غرّد من السائقين خارج سرب دعوة الاتحاد إلى الإضراب تعرّض لمضايقات من زملائه، كمنعه وركابه من المرور أو التعدي على سيارته. على جسر الرينغ أوقفت سيارة تابعة لإحدى شركات النقل وأجبر سائقها على النزول. هذه الفئة، لا ترى في الإضراب جدوى تُذكر على غرار الإضرابات الكثيرة التي نظّمها الاتحاد على مرّ السنوات. لم تكن الأحوال الاقتصادية بهذا السوء، ولم تكن غلّة يوم واحد من العمل تحدث فرقاً في حسابات الشريحة المسحوقة، هو عامل يضاف إلى لائحة موانع المشاركة.

> **«الغضب» اقتصر على قلّة استفزّها انقسام صفّها الداخلي وعدم التضامن الشعبي معها**

في بيروت وضواحيها، طال القطع مستديرة الكفاءات، تحويطة الغدير، مفرق برج البراجنة، دوار السفارة الكويتية، مستديرة كنيسة مار مخايل، جسر الرينغ، تقاطع جامع الأمين، تقاطع فردان، تقاطع عبد العزيز في الحمرا، تقاطع بشارة الخوري، مستديرة الكولا باتجاه المدينة الرياضية، مستديرة الدورة، أوتوستراد الكرنتينا. وقُطعت مداخل العاصمة جنوباً، عند أوتوستراد الناعمة وبشامون وعرمون ومثلث خلدة، حيث توعّد المحتجون هناك بالتوجه إلى منزل رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعد انتهاء التحرّك، الأمر الذي لم يحصل.

وأفاد مراسلو «الأخبار» في المناطق بأنّ عشرات السائقين تجمّعوا في محلة دوار البص وركنوا سياراتهم وسط الطريق العام، وانسحب مشهد قطع الطرقات على مفرقي بلدتي العباسية وقانا اللتين تربطان الطريق الساحلي بين صيدا والناقورة، مع استثناء سيارات الإسعاف والأطباء. وشمالاً، قُطعت مداخل طرابلس كافة، وتحديداً عند المدخل الجنوبي للمدينة في نقطة البالما وصولاً إلى شكا والطريق البحرية، وعند مدخلها الشمالي في البداوي ودير عمار، وعند مداخل المدينة لجهة الكورة وزغرتا والضنية. وتكرر المشهد في الساحات والشوارع الداخلية، بعدما قُطع محتجون مسارب ساحة عبد الحميد كرامي ومدخل مرفأ طرابلس، وتقاطع شوارع المصارف وعرمو والمئتين، وتفاعل مع حالة الاحتجاج عدد من أهالي العسكريين المتقاعدين في المدينة. كذلك في البقاع، أوقف السائقون حركة السير عند مفرق التويتي، ضهر البيدر عند مفرق فالوغا، زحلة الكرك مقابل الحمرا بلازا، الفرزل ودورس.

بالتزامن مع الإضراب، أغلقت جميع المؤسّسات الرسمية والجامعات والمدارس والمعاهد الرسمية والخاصّة والمصارف أبوابها. إضافة إلى غالبية المحلات التجارية. وفي منتصف اليوم انطلقت تظاهرة متواضعة من الحمرا باتجاه تقاطع فردان وعاشقة بكار وعدد بعض من شارك فيها إلى إقفال محال الـ«OMT».

«فتحنا الطرقات لإراحة الناس، لكننا لم نرتح» بهذه العبارة ختم أحد السائقين، يوم «التصعيد»، قبل أن يطلّ «القائد» النقابي الذي لم يملّ من ضرب مواعيد مع «الغضب»، في مؤتمر صحافي من مقر الاتحاد العمالي العام، هاجم فيه معارضي دعوته من «أصحاب العقول والقلوب السوداء»، واتهمهم بـ«تشويه التحرّك»، رافضاً أي مراجعة نقدية لتحركات الاتحاد المنتهية بصفر مكاسب، ما يضرب الحركة الاعتراضية وبضعفها، وفقاً لما يظهره مسارها الانحداري إن لجهة المشاركة أو تحقيق المطالب.

الـ«شوفير» يعيش بـ «العسّ»: التنكة المدعومة ليست حلاً

رلى جانا حمية

سابقاً، قبل الانهيار، كانت النكتة الرائجة عن سائقي السيارات العمومية أنهم «ملاكون» إذ إنهم أرباب أعمالهم، كان «شوفير الخط» قادراً على تأمين معيشته وطبابته وتعليم أولاده... وأكثر. رغم «النق» الذي اعتاده الركاب من السائقين، منذ الأزل، كانت تلك المهنة تطعم خبزاً، وتصلح أيضاً لادخار قرش أبيض ليوم أسود، على ما يقول السائق حسن منتش. «كان فيها مصاري» يقول، إذ كانت تسمح له، إضافة إلى «الخرجية»، بتناول «وجبة غداء وأربعة فناجين قهوة». من كان يملك سيارة و«نمرة» عمومية، كان يجني «أكثر من معاش العسكري وموظف الدولة». سنتان من الانهيار... والثالثة تأتي، أوصلت السائقين إلى «تحت الأرض»، على ما يقول طوني الكعدي، الرجل الذي تدرّج في الانهيار حتى فقد القدرة على تأمين الأساسيات: «الأكل والشرب وحبة الدواء». لم يحدث السقوط دفعة واحدة. مع بداية الأزمة، كان السائقون لا يزالون قادرين على تأمين لقمة عيشهم. صحيح أن أسعار المحروقات كانت تزيد بجداول أسبوعية، إلا أنها لم تبلغ المستوى الذي جعلهم عاجزين عن العمل. ما كان يسعف أن بعض الدعم كان لا يزال موجوداً سواء على المواد الغذائية أو غيرها، أضف إلى ذلك أن الأسعار كانت «ع اللبناني»، وكان مقدوراً عليها. بقوا على هذه الحالة من الاستقرار، حتى بدأ الانهيار يكبر. ارتفعت أسعار المحروقات بشكل جنوني فاقت طاقتهم، وطار معها الدعم عن كل شيء، فباتت كل السلع تباع بالدولار.

«سمع» السائقون عن توجه لإعطائهم مساعدة بقيمة 400 ألف ليرة لكل من يملك سيارة و«نمرة» عمومية، واتفاق بين اتحادات النقل البري والحكومة لدعم صفيحة بنزين أو مازوت للسائقين، إلا أن هذا كله بقي حبراً على ورق. مع الثقل الذي فرضه الانهيار، وُلدت تعرفة جديدة كانت الضربة القاضية للسائقين، على ما يقول السائق شوقي سلمان، إذ «خفّ كثيراً عدد الركاب الذين فقدوا هم أيضاً قدرتهم المعيشية، وبات كثيرون منهم يسألون عن التعرفة قبل أن يصعدوا وفي الغالب لا يقيلون». لذلك، «في كثير من الأوقات منجي على البيت حاطين من جيبتنا». يوضح سلمان أن سائق «الفان» يحتاج يومياً بين 25 و30 ليتراً من المازوت، سعرها بحسب جدول «الدولة» نحو 600 ألف ليرة، فيما «ندفع على المحطة أكثر من ذلك، لأن هناك فارقاً في سعر التنكة يبلغ بين 50 و60 ألفاً». في نهاية اليوم، غالباً ما يعود السائق من دون أن يكون قد «ردّ» بدل ما دفعه للمحروقات، خصوصاً أنه مع غلاء تعرفة النقل، «الراكب لم يعد موجوداً». في غالب الأحيان، يعود سلمان بلا «غلّة»، وفي الغالب، أيضاً، يكرّر العبارة نفسها لزوجته: «بيروا حالكن، اعملوا اليوم شي بزيت». فعندما «تعود إلى المنزل خسران لا يعود بالإمكان أن تلبي احتياجات العائلة. يعني بعدّ للعشرة قبل ما إشتري للولاد، هذا ولم نتحدث بعد عن الطوارئ الصحية وإيجار المنزل وتعليم الأولاد».

> **تخلى معظم السائقين عن تقديم الفواتير إلى الضمان بعدما بات مردودها أقل من أجرة تاكسي**

يخرج منتش في الصباح الباكر ويعود مساء «بخسارة». فـ«البارحة عبّيت بنزين بـ300 ألف واشتغلت بـ240 ألفاً». بات سائق السيارة العمومية «شحّاد» ينتظر مساعدة لا تأتي، أو في أحسن الأحوال «حوالة»، يشير منتش الذي يتلقى من حين إلى آخر «مئة دولار من أختي المسافرة تسندني في مصروف العائلة».

تخلى منتش عن طقس أساسي في عمله: فنجان القهوة الذي بات سعره بحدود الخمسة عشر ألفاً؟ لذلك، يقضي يومه على «الريق» أو يتناول «حبة بسكويت» ريثما يعود إلى منزله. أما الضربة القاضية فتكون عندما تحتاج السيارة إلى قطعة غيار. «بقيت 4 أشهر أعسّ بالسيارة إلى أن توقف المارش الذي يبلغ سعره ثلاثين دولاراً».

السائقون العموميون طبقة مسحوقة طحنتها الأزمة مع من طحنت غيرهم. فرض عليهم الانهيار اختزال معيشتهم بالأكل والشرب بحدّه الأدنى. أما بقية المصاريف من تعليم وطبابة واستشفاء، فلا يملكون أدنى فكرة عن كيفية تأمينها. يؤرقهم الدخول إلى المستشفيات، بسبب فروقات الضمان العالية. أما فواتير الدواء، فلم تعد تشكّل مصدر دخل لهم، وتخلى معظمهم عن تقديم الفواتير إلى صندوق الضمان بعدما بات مردودها أقل من أجرة تاكسي.

مطلب هؤلاء اليوم هو تأمين عيشهم، ولكن ليس بـ«الدعم المشروط»، على ما يقولون، وإنما بـ«تحمل الدولة لمسؤولياتها، كما النقابات في تنظيف القطاع من المخالفات». هذا يمكن أن يكون المدخل نحو «دعم» القطاع وأهله، لا انتظار بضعة آلاف من الليرات ولا صفيحة محروقات مدعومة، في وقت تحلّق فيه أسعار كل السلع الأخرى.

(هيثم الموسوي)

قضية

دعوى قضائية لإبطال نتائج انتخابات الاتحاد العمّالي

علي حشيشو

في عزّ الانهيار الاقتصادي والمالي، انتخب الاتحاد العمالي العام في التاسع من الشهر الماضي قيادة جديدة له في مشهد باهت ومعدّ مسبقاً، وفي تكرار للسيناريو الذي يسيطر على الجسم النقابي الأول في لبنان منذ سنوات، بعد فقدانه دوره الطليعي بالدفاع عن العمال وتحوّله إلى واحدة من أدوات قوى السلطة وأبواقها.

تقدم إلى الانتخابات 20 مرشحاً لاختيار 12 عضواً في قيادة الاتحاد. سريعاً انسحب سبعة مرشحين، فيما صمد المرشح بول أسطفان، رئيس نقابة خبراء التخمين المنضوية في اتحاد نقابات عمال جبل لبنان الشمالي، فارضاً إجراء الانتخابات ومطيحاً بالتزكية التي عملت عليها القيادة السابقة مع المرجعيات السياسية والطائفية. وشارك في الاقتراع ممثلون عن 35

> الأعضاء المنتخبون تخطّوا سن التقاعد ويترشّحون في كل دورة بصفة عمالية مختلفة

اتحاداً مناطقياً وقطاعياً، من أصل 52 اتحاداً. وبنتيجة محسومة سلفاً، فازت لائحة رئيس الاتحاد بشارة الأسمر (ضمّت ممثلين عن حركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وتيار المستقبل وحزب الله والمردة وتيار العزم)، فيما نال إسطفان «صفر أصوات»، بعد تغيّبه عن جلسة الانتخاب، وتقاسم الفائزون التعيينات في هيئة مكتب الاتحاد.

غير أن إسطفان تقدم، في 14 كانون الأول الماضي، بمراجعة اعتراض لدى مصلحة العمل والعلاقات المهنية في وزارة العمل، متهماً أربعة من الفائزين (الرئيس الأسمر والأعضاء شربل صالح وجورج علم وجورج حرب) بمخالفة القانون بـ«عدم إجراء انتخابات في نقاباتهم أو اتحاداتهم قبل الاشتراك في انتخابات الاتحاد العام». وطلب من الوزارة إعطاءه صوراً طبق الأصل عن محاضر انتخابات النقابات والاتحادات التي

(مروان بو حيدر)

يمثلها المطعون بهم منذ عام 2018، داعياً إلى «إبطال فوزهم وإعلان فوزه كونه أول الخاسرين». ولمّا لم تجب الوزارة على الاعتراض، لجأ إسطفان إلى قاضي الأمور المستعجلة في بيروت كارلا شواح التي سطّرت محضر تبليغ للوزارة تطالبها بتسليم الطاعن المحاضر خلال 24 ساعة. إلا أن التسليم لم يحصل.

إسطفان أوضح لـ«الأخبار» أنه بحضّر لدعوى قضائية ضد الاتحاد العمالي العام بتهمة تزوير الانتخابات، وسأل: «ألا يكفي الحركة النقابية تفتيتاً وتهميشاً من قبل السلطة وتفريخ نقابات وهمية ووضع اليد على قرار الاتحاد لياتي اليوم من يزوّر إرادة العمال؟». ولفت إلى أن «من مظاهر مخالفة القانون تخطي جميع الأعضاء المنتخبين سن التقاعد، فيما أحدهم تخطّى الـ86 عاماً، كما أنهم أنفسهم يترشحون في كل دورة بصفة عمالية مختلفة».

الأسمر، من جهته، برّر لـ«الأخبار» عدم إجراء انتخابات في نقابة عمال وموظفي مرفأ بيروت التي يرأسها إلى «الظروف التي نشأت عقب انفجار مرفأ بيروت». وأضاف أن أياً من أعضاء النقابة، وهم من مشارب سياسية مختلفة، لم يبد أي اعتراض على التأخير، مشيراً إلى أن «كل النقابات تأخّرت عن إجراء انتخاباتها بسبب كورونا، ومؤكداً بأنه سيُجري الانتخابات في نقابته قريباً.

وفيما يستند إسطفان في طعنه ودعوى التزوير إلى عدم إجراء الانتخابات الداخلية في النقابات، ينفي الأسمر «أي تأثير لذلك على قانونية الانتخابات. لأنه لم يشارك أي ممثل عن نقابة عمال وموظفي مرفأ بيروت في الانتخابات، لا ترشحاً ولا اقتراعاً، بصفته مندوباً لهذه النقابة». أما مشاركته في الانتخابات فكانت «بصفتي ممثلاً منتدباً عن اتحاد المصالح المستقلة».

رئيس الاتحاد أكّد أن العملية الانتخابية «شرعية. وقيادة الاتحاد نالت موافقة وزارة العمل على إجراء انتخابات هيئة مكتب الاتحاد، وقد جرت الانتخابات بإشراف مندوبين عن الوزارة وقّعوا على محضرَي الانتخاب وتوزيع المهام بين الفائزين». علماً أن الوزارة لم تصادق بعد على نتائج انتخاب هيئة مكتب الاتحاد في انتظار البت في نتائج الطعن المقدّم، الأمر الذي يجعل الأسمر رئيساً للاتحاد بناءً على الدورة السابقة وليس الأخيرة، عملاً بمبدأ استمرارية المسؤولية.

وعن الاتحادات والنقابات الوهمية، يقر الأسمر بأنها «موجودة في الموالاة والمعارضة. وهناك أشخاص يدّعون أنهم نقابيون وهم ليسوا عمالاً، منهم النقابي المعارض مارون الخولي، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان، وبول إسطفان الذي هو خبير تخمين وليس عاملاً». لذا، «ضميرنا مرتاح... هالعجينة من هالخميرة».

المشهد السياسي

دعوة عون إلى الحوار مفتوحة

خلّفت مُجريات الأيام الثلاثة الأخيرة من المشاورات التي أجراها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مع رؤساء أحزاب وكتل لاستمزاج آرائهم في الدعوة إلى طاولة حوار، انطباعات غلب عليها التشاؤم حيال قدرة المنظومة على تجاوز الانهيار الذي يجتاح البلاد.

وبسبب الضجة التي أثارتها بعض الجهات التي رفضت المشاركة في الحوار، لأسباب سياسية وانتخابية، ساد اعتقاد بأن عون سيتراجع عن دعوته. إلا أن رئيس الجمهورية فاجأ الجميع، أمس، بإفراغ هذه الضجة من مضمونها، وإبقاء دعوته مفتوحة رغم أن بنود الحوار (الاستراتيجية الدفاعية، اللامركزية المالية الموسعة وخطة التعافي المالي والاقتصادي) مليئة بألغام تحول دون التفاهم ليس بين القوى المختلفة فحسب، وإنما بين «الحلفاء».

مصادر مطلعة على مجريات المشاورات أكدت أن «الغالبية كانت تتوقع من عون التراجع عن الدعوة، لكنه لم يفعل»، علماً بأنه «لم ينجح في إقناع أحد بتنحية الخلاف معه حيال كل الملفات من قانون الانتخابات الى الانتخابات الرئاسية وما بينهما». ولفتت إلى أن «الأطراف التي عارضت المشاركة منعت عون من تسجيل خرق، ولو شكلي، مع اقتراب نهاية العهد وليس في أفق الأزمة التي تستدعي المعالجة وحسب». وقد سهّلت هذه الأطراف على رئيس مجلس النواب نبيه بري المهمة، رغم أنه بدا الأكثر حماسة في تلقّف مبادرة عون، باعتبار أنه «أول الداعين إلى التحاور وآخر المتخلّفين عن هذا الواجب». لكنه عكس «براعة» في اللعب مع العهد، من ثلاث جهات:

أولاً، في الحكومة المعطّلة بإرادة رئيس مجلس النواب، لا حزب الله، وهو أمر يصبّ في خانة تعطيل ما تبقى من عمر العهد وعدم منحه مجالاً لتحقيق تقدّم في أي ملف مالي ـ اقتصادي أو سياسي.

ثانياً، في مجلس النواب الذي يعتبره بري «سيّد نفسه» ويرفض برنامج العمل الذي وضعه رئيس الجمهورية للدورة الاستثنائية.

وثالثاً، عبر تحريك بري أمس «جماعاته» على الأرض لزيادة الضغط على العهد من بوابة الشارع، والقول إن رئيس المجلس لا تزال في يده أوراق كثيرة يستخدمها؛ من بينها «الفوضى المنظمة».

أما المعترضون على الحوار فرأوا في إصرار عون على الدعوة «تأكيداً على فكرة أن

> رئيس الجمهورية دعا المقاطعين إلى تغليب الحسّ الوطني ووقف المكابرة

رئيس الجمهورية يريد تبييض صفحته، وتحميل المعترضين أو المقاطعين المسؤولية أمام الرأي العام اللبناني والمجتمع الدولي بأنهم هم من يعطلون الحل». فيما أكد مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية، في بيان، أن «دعوة رئيس الجمهورية إلى الحوار ستبقى مفتوحة، وإذ يأمل أن يغلب الحسّ الوطني للمقاطعين على أي مصالح أخرى، يدعوهم إلى وقف المكابرة».

(الأخبار)

حق الرد

المحكمة الجعفرية أيضاً

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (2022/1/13) بعنوان «إيمان الحاج قتلتها استنسابية المحكمة الجعفرية»، جاء فيه أنه جرى منع سفر إيمان الحاج من قبل محكمة الشياح الشرعية الجعفرية، خلافاً لمسألة الاختصاص المكاني، ونقل عن المفتش العام لدى المحاكم الشرعية الجعفرية القاضي حسان الشامي أن وكيل إيمان المحامي سلمان بركات ساهم في تأجيل الجلسات بعدما كان يستمهل القاضي بالجواب على مطالعات وكيل الخصم.

تبياناً للحقيقة نورد التالي:

بوكالتنا عن السيدة إيمان الحاج قبل وفاتها، اتخذنا كافة الإجراءات القانونية للعمل على إباحة سفرها. ونأسف لما آلت إليه الأمور في هذه القضية ونتعاطف مع أهل المرحومة سائلين الله أن يلهمهم الصبر والسلوان. ويهمنا أيضاً التأكيد أن المفتش العام لدى المحاكم الشرعية الجعفرية القاضي حسن الشامي لم يتصل بنا إطلاقاً للاطلاع على مجريات ملف هذه القضية.

وبعد نشر التقرير وما تضمنه من كلام منسوب إلى الرئيس الشامي، بادرنا إلى الاتصال هاتفياً به، للوقوف على حقيقة ما نُسب إلينا، فأكد أنه لم يدلِ بهذا التصريح بالصيغة التي ورد فيها، ولم ينسب إلينا هذا الأمر.

وتجدر الإشارة الى أننا أثناء جلسات المحاكمة، كنا نطلب رد أقوال الجهة الخاصمة، والتأكيد على عدم صلاحية المكانية بشكل شفهي، ويدون ذلك على محضر المحاكمة، تفادياً لأي مماطلة، ولكن الجهة الخاصمة كانت تستمهل للجواب على ذلك، فتعطى مهلة للجواب من قبل المحكمة ويتم تأجيل الجلسة. ومحاضر المحاكمة تثبت ذلك. ومن أجل تبيان الحقيقة سنحيل صور محاضر المحاكمة إلى التفتيش القضائي الشرعي لدى المحاكم الشرعية الجعفرية، لتقف على حقيقة الأمر ويبنى على الشيء مقتضاه.

المحامي سلمان بركات

تقرير

تضاعف مبيعات السيارات المستعملة: سباق مع رفع الدولار الجمركيّ

> 80% نسبة تراجع مبيعات السيارات الجديدة

في مقابل تحسّن مبيعات السيارات المستعملة، سجّلت مبيعات السيارات الجديدة تراجعاً كبيراً بنسبة 80% وفقاً للخبير الاقتصادي نسيب غبريل، إذ استورد لبنان 4080 سيارة جديدة سنة 2021، مقارنة بـ 21285 سيارة سنة 2019. السبب يعود إلى تراجع القدرات الشرائية وارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة. علماً بأن أصحاب الوكالات الحصرية للسيارات توقّعوا عن نشر تفاصيل مبيعاتهم. ويشدد غبريل على أن رفع الدولار الجمركي كمحاولة من قبل الدولة لزيادة إيراداتها «سيؤدي إلى الغلاء وفوضى التسعير وشلل القطاعات ما لم يندرج ضمن خطة تعافٍ اقتصادي شاملة».

رحيل دندش

رغم أن انهيار الليرة فاقم كلفة صيانة السيارات الخاصة أضعاف ما كانت عليه سابقاً، سجّلت مبيعات السيارات المستعملة ارتفاعاً كبيراً العام الماضي، بسبب سعي المستهلكين من ذوي القدرات الميسورة نسبياً للاستفادة من الرسوم الجمركية المنخفضة التي لا تزال تُحتسب على سعر 1500 ليرة مقابل الدولار.

وعكس ما كان متوقّعاً «شهدت مبيعات السيارات المستعملة ازدهاراً غير مسبوق، ولا سيما السيارات الصغيرة (4 سيلندر)»، بحسب رضا عطوي، وهو صاحب معرض للسيارات، عازياً ذلك إلى الدولار الجمركي الذي لا يزال يُحتسب على سعر 1500 ليرة للدولار. فعلى سبيل المثال، صار الرسم الجمركي الذي يبلغ 5 آلاف دولار للسيارة (سبعة ملايين ونصف مليون ليرة) يوازي أقلّ من 250 دولاراً بسعر السوق.

ويساوي الرسم الجمركي للسيارات الواردة إلى لبنان، كما هو حالياً، 50% من سعر السيارة. هذا ما دفع التجار والقادرين على الدفع نقداً إلى استثمار «فرصة ذهبية» لاستيراد مزيد من السيارات لبيعها أو لتخزينها وتحقيق أرباح كبيرة في حال سعر الدولار الجمركي.

يؤكد عطوي أن «70% من اللبنانيين جدّدوا سياراتهم السنة الفائتة». المبالغة واضحة هنا، إلا أن المبيعات اليومية في معارض السيارات يمكن اعتبارها مؤشراً يدلّ على نمط تصاعدي. عدد من أصحاب معارض السيارات المستعملة الذين تواصلت معهم «الأخبار»، أكّدوا، جميعاً، ارتفاعاً كبيراً في مبيعات السيارات الصغيرة التي توفّر استهلاك البنزين، من طراز «كيا» و«هيونداي» و«تويوتا» و«هوندا» وغيرها... و«من كان يبيع 10 سيارات شهرياً صار يبيع 30 سيارة»، بحسب أحدهم. في المقابل، «تتكدّس» السيارات الرباعية الدفع في المعارض ويزداد عددها بأطراف مع لجوء أصحابها إلى استبدالها بسيارات أصغر للتوفير في استهلاك الوقود وكلفة الصيانة، خصوصاً بعدما أصبحت أسعار قطع غيار السيارات تُحتسب بالـ«فريش دولار». وهو ما يستغلّه أصحاب المعارض لشراء السيارات بأسعار مخفّضة وتخزينها بغية بيعها بعد رفع سعر الدولار الجمركي.

ويُقدّر أن يؤدي رفع سعر الدولار الجمركي إلى زيادة سعر السيارة الصغيرة بنحو 3000 دولار، ما يثير تساؤلات عن جدوى التخزين، مع تراجع القدرات الشرائية للمستهلكين. علماً أن انخفاض الطلب سيؤدّي إلى تراجع في الأسعار ولا سيما للسلع غير الأساسية.

لا يوجد رقم دقيق لعدد السيارات المستعملة المستوردة عام 2021 أو قيمتها، إذ إن الإحصاءات الجمركية توقّفت نهاية آذار الماضي، لكنّ رئيس نقابة مستوردي السيارات المستعملة في لبنان، إيلي قرّي، يؤكد الإقبال على استيراد السيارات التوفيرية، فيما يعتمد مبيع السيارات الأكبر (6 و8 سيلندر) التي تستهلك كميات أكبر من المحروقات وكلفة صيانتها مرتفعة على الطلب المسبَق لشريحة معينة من الأثرياء أو لمن أثروا بسبب الأزمة.

السؤال المطروح هو: ما الذي سيحلّ بالعدد الكبير من السيارات ذات التصدير الكبيرة، وهل يمكن إعادة تصديرها؟

يلفت قرّي إلى أن النقابة ناقشت مع غرفة التجارة في بيروت وجبل لبنان إعادة تصدير هذه السيارات تحديداً إلى دول عربية وأفريقية. «لكنّ الكلام عن رفع الدولار الجمركي يعيق هذا الأمر، إذ لا يمكن عقد اتفاقات مع الدول وتغييرها بعد فترة، كما أن رفع الدولار الجمركي سيوقف التصدير خصوصاً أن الرسوم في الدول المجاورة لا تتجاوز 5% في حين أنها تصل في لبنان إلى 50%».

رحيل

وداعاً «أمّ صلاح»

رغم أنها كانت تعاني من مرض عضال منذ أكثر من عام، ورغم أن الموت حقّ لا يستطيع إنسان تجاوزه، غير أن وقع خبر وفاة السيدة المناضلة سمر شلق الحاج كان قاسياً على كلّ من عرفها وواكب مسيرتها منذ أن كانت إعلامية بارزة إلى أن أصبحت زوجة الضابط الوطني اللواء، علي الحاج، المعتقَل ظلماً وتزويراً مع رفاقه الضباط لسنوات أربع، والحاضرة في كل نشاط وطني وقومي، ولا سيّما المتعلق بالدفاع عن المقاومة وسوريا العروبة في وجه مخطّط تدميرها.

في آخر مرة شاهدتها في برنامج تلفزيوني تألّقت سمر شلق الحاج كعادتها. كانت عفوية في حضورها، تلقائية في إجاباتها، صادقة في مواقفها، فكأنما كانت توزّع محبّيها، منتزعة من عيونهم دمعة تأثر ومحبة وتقدير لهذه المرأة والزوجة والأمّ والمناضلة التي حملت قضية وطن خلال السجن الجائر لزوجها، وحملت قضية أمّة يوم لم تغب عن فعالية قومية كانت تُدعى إليها.

«أمّ صلاح» سيدة من الصعب أن تتكرر. نموذج لما يمكن أن تعطيه المرأة اللبنانية والعربية من أجل عائلتها ووطنها وأمّتها.

معن بشور

رحلت أمس الإعلامية والناشطة سمر شلق الحاج (1963 - 2022) بعد صراع مع المرض. عرفها اللبنانيون صحافية ومحاورة في تلفزيون لبنان، ومن ثم رأس حرية الدفاع عن قضية الضباط الأربعة الذين اتّهموا زوراً باغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، وبينهم زوجها المدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي اللواء علي الحاج. كما كانت من المنظّمين لرحلة سفينة «مريم» اللبنانية إلى غزة، عام 2010، بهدف كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع. وكان لها حضور دائم في نشاطات كثيرة دعماً للمقاومة. مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان نعت أمس الحاج «التي رهنت وقتها وفكرها وجهدها لنصرة سوريا ولبنان ضد كل الطامعين والمتواطئين». كما نعاها الرئيس السابق إميل لحود أمس واصفاً إياها بأنها «إعلامية لم تكتف بنقل الخبر بل أصرّت على كشف الحقيقة، وقامت بمجهود ظل علامة فارقة في دعم نهج المقاومة، وكانت رمزاً للنضال، في مواقفها المندّدة بالحرب على سوريا، ودفاعها عن القضية الفلسطينية». ونعى النائب جميل السيد «الزوجة المناضلة المُقاوِمة التي لم تهدأ لها حركة ولم يخفت لها صوت يوم كان زوجها في الاعتقال الظالم. أنهكها المرض، غادرتْنا إلى حيث سيلحق بها يوماً الظالمون. وهناك سيكون حساب هؤلاء عسيراً».

شُيعت الحاج إلى مثواها الأخير أمس في بلدتها برجا (إقليم الخروب).

يمزيد من الحزن والأسى وتسليماً لقضاء الله وقدره ننعى إليكم المرحومة

سمر عبد الهادي شلق

والدتها: المرحومة محاسن اليافي
زوجها: اللواء المتقاعد علي صلاح الدين الحاج
ولداها: الرائد صلاح الحاج زوجته دانا عبدو
جاد الحاج زوجته لارا رمال
شقيقاتها: خديجة شلق أرملة الوزير السابق المرحوم حسن شلق
هولا شلق زوجة العميد المتقاعد عبد القادر حمود
د. سحر شلق ولداها حسان وسارة مراد
شقيقاها: المرحوم حميد شلق أرملته مهى الشريف
النقيب سعد الله شلق زوجته زهور بحسون
أشقاء زوجها: العميد المتقاعد أحمد الحاج
المهندس شوقي الحاج
المهندس محمد الحاج
المرحومون الحاج وجدي الحاج، المهندس فادي الحاج، الدكتور عبد الغني الحاج

صُلّي على جثمانها الطاهر بعد صلاة الظهر الواقع فيه 9 جمادى الثانية 1443 هـ الموافق لـ 13 كانون الثاني 2022 في مسجد الرحمة في بلدة برجا ثم ووريت الثرى في مدافن البلدة.

ملاحظة: بسبب الأوضاع الصحية الطارئة وحرصاً على السلامة العامة يتقبّل أهل الفقيدة التعازي شاكرين على الأرقام التالية:

اللواء علي الحاج: واتساب 03 081118
خلوي 800002 70
الرائد صلاح الحاج: خلوي 243217 70
واتساب 03 038138
شوقي الحاج: خلوي/ واتساب 03 641812
جاد الحاج: خلوي/ واتساب 03090008
خديجة شلق: 888888 01 - 03 691460
هولا شلق حمود: 033525 03
د. سحر شلق: 345119 01 - 03 177765
سعد الله شلق: 818400 01 - 03 334307
مهى الشريف شلق: 333742 03
عبد الهادي شلق: 03206683

الآسفون: آل الحاج - شلق - عيدو - رمّال - الطبش - وعموم أهالي بلدتي رأس نحاش وبرجا

إعلام المقاومة و«سلاحه الدقيق»: وراء الحجب قوّة *

محمد عفيف *

لأن أزمة الإعلام استحكمت في لبنان، مع اتساع الفجوة بين كل ما يُقال ويُشاهد ويُنقل من أخبار ومعلومات وصور، وما هو واقع، في ما يأتي بعض النقاط الضرورية لتوضيح بعض خطوط التفكير داخل الإعلام المقاوم، في ضوء التحديات الراهنة والمقبلة.

تفاوت الأساليب

يواجه إعلام المقاومة صعوبات ومعضلات واقعية بسبب مجموعة من الضوابط والقيم الأخلاقية والإنسانية والدينية والسياسية التي لا تعترض، عادة، الإعلام المعارض للمقاومة. اللبنانيون يختلفون حول أمور كثيرة: اتفاق الطائف، الحرب السورية، المقاومة ودورها الإقليمي الواسع الذي يحظى بأكبر قدر من النقاش والمواجهة، إلى قضايا أخرى، رئيسية أو هامشية، تُطاول مختلف مناحي الحياة. وهذا الاختلاف طبيعي ومفهوم ومقبول، إلا متى تحوّل إلى عداء أو افتعال عداء بين اللبنانيين، بذرائع شتّى وتوصيفات يتم إسقاطها من أعلى.

مراجعة عمل بعض القنوات التلفزيونية ووسائل الإعلام المكتوبة إبان حرب تموز 2006، وهي كانت حرب وجود لقسم كبير من اللبنانيين، تبيّن أنّها عملت - حرفياً - في خدمة العدوّ، إذ استهدفت معنويات المقاومين والمواطنين، وقدّمت معلومات ميدانية إلى العدوّ تحت ادّعاء تغطيتها للوقائع البومية، وروّجت بشكل واضح وصريح لعمليات الإسرائيليين، وعرضت على مدار 33 يوماً تصريحات قادة العدوّ وتبريراتهم للعدوان ومواقف مسؤولين لبنانيين حمّلوا المقاومة مسؤولية العدوان وهاجموها، وصولاً إلى التعامل معها باعتبارها أداة لخدمة مشروع خارجي (اصطُلح لاحقاً على تسميته محور المقاومة) على حساب لبنان، لا مقاومة لبنانيين يواجهون عدواناً يقتل أبناءهم ويدمر ممتلكاتهم ويحتلّ أرضهم ويطبح بسيادتهم. وهؤلاء يواصلون التهجّم على المقاومة ووصفها بأنها «أداة إيرانية» أو «جالية إيرانية» مغايرة للنسيج الوطني اجتماعياً وثقافياً، إلى حدّ التعبير المقيت والمقزّز بـ«لا يشبهوننا».

رغم ذلك، لم تتعامل المقاومة يوماً مع خصومها السياسيين ووسائل الإعلام المعادية لها والجهات المعارضة لخياراتها إلا بوصف هؤلاء أخصاماً أو منافسين أو معارضين، ولم تصنّفهم في خانة العدوّ (كما يفعلون)، بل بوصفهم لبنانيين يختلفون معها في السياسة وفي الرؤى والأفكار حول طريقة إدارة البلد. والمقاومة لا تسمح لنفسها، بتاتاً، بالتشكيك في لبنانية خصومها، بمن فيهم من تعاملوا - فعلياً - مع العدوّ في فترات سابقة، وليس في أدبياتها توصيفات لهؤلاء إلا كـ«طرف آخر» أو «خصم».

بسبب هذا الخلل المفهومي والقيمي، يجيز هؤلاء لأنفسهم الإساءة إلى رموز المقاومة ومقدّساتها وشهدائها ومراجعها الدينية وجمهورها العريض. فيما إعلام المقاومة «عاجز» عن مجاراتهم بالأسلوب نفسه من الإساءة إلى مقدّساتهم ورموزهم السياسية والدّينية، لأسباب قيمية وأخلاقية. وحرصاً على السلم الأهلي، وعلى صورة المقاومة، ومنعاً لانزلاق جمهورها في مواجهات تؤدي إلى فتن داخلية. هذا التفاوت في الأساليب يؤذي جمهور المقاومة الذي يعتبر إعلامها قاصراً عن الردّ والتعويض النفسي والمعنوي، ما يؤثّر عليه سلباً ويحقّق جزءاً من الأهداف التي يسعى إليها الإعلام الآخر، ويضع صعوبات عملية في مساحة التحرك المتاحة لإعلام المقاومة.

فعل ام ردّ فعل؟

غالباً ما يؤخذ على إعلام المقاومة أنّه إعلام ردّ فعل وليس إعلام فعل، وهذه كانت موضع نقاش داخل بيئة إعلام المقاومة، ومع كثير من الأصدقاء والمعلّقين والإعلاميين الذين يحبّذون سياسة إعلامية هجومية فاعلة بدل الردّ على الحملات الإعلامية العنيفة على المقاومة وبيئتها الاجتماعية والسياسية.

لكن، انطلاقاً من المقدّمة السابقة، فإن إعلام المقاومة هو ابن بيئتها وثقافتها الإيمانية والأخلاقية ومدرستها الثقافية. وهو، بكل بساطة، يتلقّى تعليمات من القيادة تقضي بعدم الانجرار إلى الفتنة المذهبية، وبالتالي في الردّ، مضموناً وشكلاً ولغةً، على الانتقادات الظالمة والحملات والافتراءات، سواء من حلفاء أو من خصوم، وتجنّب أي بعد طائفي ومراعاة الحساسيات المذهبية والمياقات الأخلاقية والحفاظ على الصدقية والمهنية والاستناد إلى الدليل والسند.

لذا، لا يتعلق الأمر - كما يرى أصدقاء أو خصوم - بفعل أو ردّ فعل، وبهجوم أو دفاع، بل هو قرار سياسي ومنهجية متّبعة تعتمد الحكمة والصبر والهدوء. وبالتالي، فإنّ وسم إعلام المقاومة بالبطء نوعاً ما لا يلغي توازنه. فهو إن هاجم، ترك مساحة للتراجع والعودة إلى الحوار وحرص على عدم قطع الجسور وحرق المراكب، وإن دافع حَرَص على عدم كيل الاتهامات والاكتفاء قدر المستطاع بتبيان الحقيقة وإظهار الباطل والحفاظ على المصداقية وإبقاء قاعدة الأولويات ثابتة وعلى رأسها الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة والشقاق، إذ إن تعميق الحوار وإضفاء الطابع الإنساني والأخلاقي على إعلامنا، ولو أدّيا إلى خسارات في جوانب معينة، أسلم من الانزلاق إلى آليات الاستخدام الإعلامي السهلة كالإثارة وتوجيه الاتهامات بلا دليل واستعارة مفردات سوقية باتت شائعة الاستعمال في مجتمع الإعلام اللبناني والصحافة اللبنانية اليوم، مع الأسف، ولو أعطتنا بعض المكاسب التكتيكية.

الانحدار الإعلامي

تغيب في البلد العدالة والقضاء والقانون على مستويات شتّى، من بينها المستوى الإعلامي. لقد لجأنا، ليس بسبب نقص في الحجة والدليل أو بسبب ضيق المساحة الإعلامية التي تُتاح عبرها حقّنا ونستطيع من خلالها الدفاع عن أنفسنا، إلى مرجعية العدالة المتعارف عليها لمخاصمة بعض من وجّهوا إلينا الاتهامات، كما في قضية انفجار المرفأ على سبيل المثال، وهي اتهامات بلا دليل، هدفت بشكل واضح وصريح إلى تحميل حزب الله مسؤولية جريمة لم يرتكبها، لغايات سياسية لا مجال للبحث فيها الآن. لجأنا إلى القضاء لأنّه المكان الطبيعي لتحقيق العدالة، لكنّ النتيجة لا تزال سلبية حتى الآن، وستبقى كذلك على الأرجح. كما لجأنا إلى المجلس الوطني للإعلام الذي شكا، بدوره، من قصور القوانين وغياب الصلاحيات. وحاججنا بوسائل أخرى للقول إنّ البلد لا يمكن أن يسمح لوسائل الإعلام بالتفلّت من المعايير والضوابط وقوانين الإعلام التي لا تُنفّذ وغياب المساءلة، وإنّ بلداً يستمدّ قوانينه من القضاء الفرنسي واجتهادات القانونيين الفرنسيين لا يمكن أن يستمر في مثل هذه الفوضى والانحدار القيمي في العمل الإعلامي... إلا أن النتيجة لا تزال سلبية، والمقاضاة أمام العدالة ضائعة، والسياسة تنخر كالسوس في عظام القضاء اللبناني!

«حلف ضدّ المقاومة»

في إطار الانقسام السياسي الذي يضرب البلاد، ولا سيما بعد عام 2005، انقسم اللبنانيون ومعهم إعلامهم إلى فريقين كبيرين، لكلّ منهما مشروعه وأدواته وحلفاؤه محلياً وإقليمياً. لكن، في السنوات الأخيرة، بدا واضحاً أنّ الأمر لم يعد كذلك مع تبدّل صورة المشهد الإقليمي على منتصبح كبير هو محور المقاومة، ما أعطى بطبيعة الحال زخماً كبيراً وقوة إضافية لإعلامه وجمهوره وأدواته الثقافية والفكرية. رغم ذلك، لم ينزلق هذا الفريق إلى أي فعل عدواني إعلامي. وفي مقابله، ينتظم مَن يمكن تسميته «حلف ضدّ المقاومة»، ويضمّ أحزاباً ومؤسسات وإعلاميين تجمّعوا في إطار فريق عمل واحد رغم الخلافات السياسية الواضحة بينهم، لمواجهة المقاومة وبثّ روح العداء لها وإثارة الشائعات وتشويه صورتها وقادتها ورموزها. وهذا الفريق يعمل بشكل واضح وغير مستتر تحت إدارة السفارة الأميركية في بيروت وعدد من مراكز الأبحاث والدراسات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهي مراكز في غالبيتها شركات إسرائيلية وأميركية (في الباطن). ولكن، والحق يُقال، فإنّ هذا الفريق يعمل بطريقة أكثر فعّالية وكفاءة على المستوى الإعلامي من الفريق الحليف للمقاومة بالمجمل، لأسباب سياسية وبسيكولوجية ومصالح صغيرة وآنية ضيّقة لا مجال لذكرها هنا.

اليمن قضية مركزية أخرى

رغم الظروف الصعبة التي واجهتها المقاومة منذ انطلاقتها عام 1982، والاستهداف السياسي والطائفي الذي طاولها والحملات الإعلامية المركّزة التي تعرّضت لها، نجح الإعلام المقاوم - ولعلّها أبرز نجاحاته التاريخية بل إنه يرتبط بها وباسمها ولولاها ما كان أن يكون - في تثبيت المقاومة قضية مركزية في وجدان اللبنانيين والعرب، وفي بناء شعبية كبيرة لها في محيطها الاجتماعي، وفي تحالفات راسخة على امتداد العالم العربي والعالمي، مستفيداً بالطبع من نجاحاتها وانتصاراتها وصول البحّ إلى الدول العربية والأوروبية والأميركية، وفي حجب عدد من المؤسسات اللبنانية والعربية العاملة في إطار اتحاد إذاعات الدول الإسلامية ومؤسسات متعددة عاملة في إطار محور المقاومة عن شبكة الإنترنت، ما دفع العاملين في هذا القطاع إلى البحث عن البدائل وإطلاق معركة أدمغة لا تزال مستمرّة.

«السلاح الدقيق»

يشكّل خطاب سماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أحد أهم الأسلحة المتوفّرة لدى الإعلام المقاوم على صعيد لبنان والمنطقة. وإذ يمتاز هذا الخطاب إجمالاً بالتنوّع، فتارةً يتخصص بالشأن اللبناني ويرسم خارطة طريق ويقدم اقتراحات، وطوراً يتحدث في قضايا الأمة على تنوّعها الفكري والسياسي، وأخرى يركز على القضية الفلسطينية باعتبارها محور الصراع. هذا الخطاب يمتاز بمواصفات أبرزها مصداقية سماحة السيد نفسه بصفته قائداً للمقاومة في الانتصارات الكبرى التي تحقّقت في المنطقة، ويستند إلى كاريزما هائلة لشخصيّة أقرّ بها العدوّ قبل الصديق، وقدرة هائلة على البيان، وتسلط على اللّغة العربية وتمكّنه من إيصال المطلوب خطابةً وبلاغة، وأيضاً مصداقية شخصية قائمة على الشفافية الكبيرة، وإمكانية تحقيق الوعود وإنجاز الأهداف، ومعرفة عميقة بالعدوّ وإلمام كبير بقضايا المنطقة وتفاصيلها لا تتوفّر لشخص آخر على مستوى المنطقة برمّتها. ويشكّل السّيد نصرالله الرّافعة الكبرى لإعلام المقاومة بعد المقاومة نفسها، الأمر الذي يستند إليه إعلام المقاومة في كلّ مستوياته واتجاهاته البصريّة ولغاته المتعدّدة وخطوطه التحريرية، كما يشكل السّند الرئيسي الذي يستند إليه حلفاء المقاومة على امتداد منطقة المحور في إعلامهم وخطابهم ونقدهم، بحيث يشكّل المادّة الرئيسية للحوار والنقاش وإنتاج الأفكار والحلول.

ولعلّ الإشارة الأهم إلى خطاب السّيد وتأثيره الإعلامي المتعدّد الأبعاد، هي الطّريقة التي يتعامل بها الإعلام المقابل معه من حيث الإسراع في تفنيد خطاباته ومناقشتها وحشد أكبر عدد من السّياسيين والإعلاميين في مواجهتها، ما يُعتبر مكسباً إضافياً لإعلام المقاومة. أما تجاهل خطاباته أحياناً، وصولاً إلى حجبها عن الوصول إلى العقل العربي الطبيعي، فيعكس حالة خوف العدوّ ومدى خطورة هذه الخطابات على بيئة العدو وجمهوره. وكمثال على ذلك، أقدم عدد من المحطّات اللبنانية على حجب خطاب السّيد نصرالله بعد أيّام من انفجار مرفأ بيروت عام 2020، وكان ذلك متوقّعاً؛ إذ إنّ المعرفة بتأثير خطاب السّيد للأسباب الواردة سابقاً وقدرته على التأثير في المزاج الشعبي بصراحته وصدقه وشفافيته، كلّ ذلك كان يستدعي من هذه المحطات القيام بالحجب. وقد أدرك العدوّ الإسرائيلي، خلال عدوان تموز، أنه ارتكب خطأً استراتيجياً فادحاً بسماحه بعرض خطابات السّيد ونصرالله على قنوات التلفزيون الإسرائيلية ووصوله مترجماً إلى عقول الإسرائيليين الذين كانوا يصدّقونه أكثر ممّا يصدّقون قادتهم على ما شاع في استطلاعات تلك الفترة، فعمد لاحقاً إلى اتخاذ قرار بحجب هذه الخطابات عن الشاشات، ولحق بهذا الإجراء عدد من القنوات العربية على الفور، ولاحقاً قناة «الجزيرة»، وإن لأسباب مختلفة تتصل بتطورات الحرب السّورية. وبالتالي، عندما عمدت القنوات اللبنانية إلى ذلك القرار، لم تكن مبادرة ولا سبّاقة ولا صاحبة سلطة وإرادة حرّة، وإنّما جرى التنفيذ تبعاً لقرار خارجي يقضي باستكمال الحجب ومنع البثّ بخطوات متدرّجة تتواصل بها الحرب على المقاومة وإعلامها وأدواتها السياسية والثقافية والفكرية.

ومع ذلك، لا يزال خطاب السّيد في بُعدَيه اللّبناني والعربي، وفي بُعدَيه السّياسي والثّقافي، يُشكّل أحد أهم أسلحة المقاومة الدّقيقة القادرة على التأثير في العقل والوجدان، وهذا ما يضع إعلام المقاومة نفسه أمام تحدٍّ متواصل في حرب الأدمغة المستمر للبحث عن البدائل والحلول وابتكار أدوات جديدة للمعرفة والتواصل.

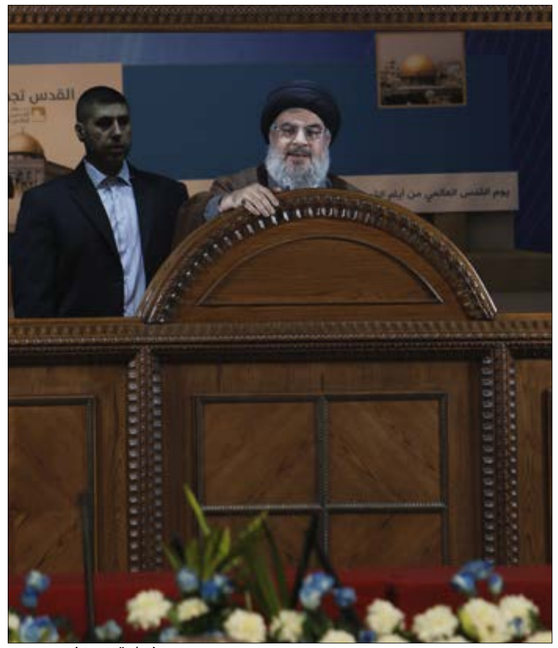
(هيثم الموسوي)

يشكّل خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أحد أهم الأسلحة المتوفّرة لدى الإعلام المقاوم على صعيد لبنان والمنطقة

* مسؤول وحدة العلاقات الإعلامية في حزب الله

** جزء من محاضرة حول إعلام المقاومة أُلقيت خلال أعمال المؤتمر التأسيسي الأول للحرس القومي العربي الذي انعقد في مدينة صيدا في 2021/12/12، وهي حلقة ثانية من محاضرة سابقة أُلقيت في مكتبة الأسد في دمشق عام 2017 في إطار «مؤتمر الإعلام والإرهاب».

إسرائيل في أفريقيا: استراتيجية «القوة الذكيّة»

محمد عبد الكريم أحمد *

مع انتهاء عام 2021، تكشّفت خريطة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا عن امتداده، عسكرياً وأمنياً بالأساس، عبر أقواس واسعة من شرقيّ القارة حتى غربيّها، وملامستها جنوبي أفريقيا، وحضور متنام في شمالها، ولا سيما في المغرب، واحتمالات تصاعد الدور في ليبيا في الفترة المقبلة.

تنوّعت ملفات هذا النشاط؛ من تعزيز ناجح ومطّرد للعلاقات الثنائية مع الغالبية العظمى من الدول الأفريقية (46 دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل من أصل 54 دولة)، وحضور قوي في قطاعات التعاون العسكري والأمني عبر دور متزايد في «جهود مكافحة الإرهاب»، وبدرجة أقل مسألة التعاون الاقتصادي في ضوء محدودية الموارد الإسرائيلية المخصّصة للمعونات والمساعدات الخارجية. كما بدأت إسرائيل، مع نهاية 2021، تغييراً في سياسة دعم الدول الأفريقية في مواجهة جائحة «كوفيد-19» وتداعياتها بقرار توجيه مليون جرعة لقاح إلى دول القارة، بينما تبرز الأزمة الليبية كساحة محتملة بشكل كبير لتنامي النفوذ الإسرائيلي، بمختلف جوانبه، في شماليّ القارة.

تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون مع «الاتحاد الأفريقي»

قطعت إسرائيل خطوة كبيرة ومهمّة بنيلها وضع مراقب في الاتحاد الأفريقي في تموز 2021، الأمر الذي عُدّ في الواقع تجسيداً لتنامي علاقاتها الدبلوماسية مع 46 دولة أفريقية. ورغم طلب كلّ من جنوب أفريقيا وجزر القمر والجزائر ومصر وجيبوتي وليبيا وتونس رسمياً من الاتحاد مراجعة الخطوة، فإن المسألة لا تزال تراوح مكانها منذ طرحها في المجلس التنفيذي للاتحاد في تشرين الأوّل الفائت. في المقابل، تمثّل دول كينيا وإثيوبيا ورواندا وأوغندا طليعة الدول المتمسّكة بالتقارب مع إسرائيل على المستويات كافة، وعلى خلفية التقارب الإسرائيلي - العربي الأخير. وستمثّل قمّة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني 2022 اختباراً حقيقياً لقدرة المؤسّسة الإقليمية على معالجة الأزمة.

لكن تظل الحالة الراهنة، أي القبول الضمني لوضع إسرائيل مراقباً، هي الأقرب للاستمرار، لعدة اعتبارات، منها (بجانب وجود علاقات دبلوماسية مع أغلب دول القارة) اندماج إسرائيل بشكل أكبر في السياسات الإقليمية والدولية في أفريقيا عبر فاعلين متوسّطين أو كبار (الإمارات، فرنسا، إضافة إلى الولايات المتحدة)، والدور المحوري الذي باتت تمثّله إسرائيل في السياسات الدفاعية والأمنية لقوى أفريقية صاعدة (مثل رواندا والكونغو الديموقراطية وساحل العاج، ووجود مالاوي وزيمبابوي على هذه القائمة ترقّباً لفتحهما سفارتين في فلسطين المحتلة هذا العام)، وقوى تقليدية باتت تبني مقاربات أكثر براغماتية مع إسرائيل، مثل نيجيريا والمغرب. ذلك إضافة إلى بعض المبرّرات التي تقدّمها دول، مثل إثيوبيا ورواندا وغيرهما، بأن مصر (أكبر دولة عربية ومن أكبرها أفريقياً) تُقدم منذ منتصف العام الماضي على تمتين علاقاتها مع إسرائيل.

وهكذا تظل القوّة الأكثر معارضة للمسار السابق جنوب أفريقيا، التي يمكن إرجاع معارضتها، إلى جانب ما تعلنه من موقف مبدئي داعم للقضية الفلسطينية، إلى التخوّف من منافسة إسرائيلية قوية، وربما غير مسبوقة، في الأسواق الأفريقية في قطاعات شتى، ولا سيما الأمنية والعسكرية (كما اتضح في سرعة تدخّل القوات الرواندية وطيدة الصلة بإسرائيل تسليحياً وتدريباً في شمالي موزمبيق منتصف عام 2021 فيما كانت تعد منطقة نفوذ إقليمي حصرية لبريتوريا).

وهكذا، تركّز إسرائيل على استعادة علاقات جيّدة مع جميع مؤسّسات العمل الأفريقي الجماعي، وفي مقدّمتها «الاتحاد الأفريقي» و«المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا» (إيكواس)، ومحاولة اختراق جماعة «كوميسا»، وقد نجحت إسرائيل إلى حد كبير في هذه المساعي «عملياً» بعد سنوات من العمل الدؤوب.

ملف التعاون الأمني - العسكري و«مكافحة الإرهاب»

يقع ملف التعاون الأمني - العسكري، ونواته صادرات السلاح الإسرائيلية للدول الأفريقية، في قلب جهود تل أبيب، أو ما يعرف بـ«المنتة» سياساتها الأفريقية. وميّز نجاح إسرائيل اللافت، حسب محلّلين، «تفهّمها» للتهديدات التي تواجه الدول الأفريقية وحاجاتها الدفاعية أفضل من الدول الغربية، التي تملك خبرة أقل في تجربة حرب مواجهة الحركات المسلحة، وتهتم أحياناً بشكل أكبر بـ«الديموقراطية وحقوق الإنسان». على سبيل المثال، كشفت وثائق «ويكيليكس» كيف أن أواخر العقد الأوّل من بداية الألفية الحالية شهدت عدم رضى قادة الجيش الإثيوبي ورئيس الوزراء، ميليس زيناوي إزاء حجم التعاون الأميركي مع أديس أبابا في ملف محاربة الإرهاب وسخطهم من النقد الأميركي لسجل إثيوبيا في حقوق الإنسان. واحتجّوا بشكل منتظم لدى المسؤولين الأميركيين وأشاروا إلى أن «إسرائيل والصين لم تعدا أبداً بالكثير لكنهما تقدّمان دائماً القليل الذي تعدان به، ومن دون شروط متعلّقة بحقوق الإنسان أو غيرها». ويسري المنطق نفسه على شراكة إسرائيل مع دول مواجهة أخرى في «حرب شرق أفريقيا على الإرهاب» وملف الأمن الإقليمي، ولا سيما كينيا وأوغندا ورواندا، وجميعها - مثل إسرائيل - دول حليفة للغرب وعانت مراراً من انتقاد سجلاتها في مجال حقوق الإنسان.

ومقابل هذه الخلفية، يتمثّل التحوّل أو المتغيّر الرئيس في ملف التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب بين إسرائيل والدول الأفريقية في تكالب الأخيرة على الحصول على دعم الأولى في الملف بشكل غير مسبوق، وحتى من قبل بعض الدول العربية، كما يتّضح في العلاقات الوطيدة والقابلة لانفتاح أكبر بين إسرائيل والمغرب في الفترة المقبلة. وفي زيارة لافتة لوفد سوداني (مطلع تشرين الأوّل 2021) برئاسة ميرغني إدريس سليمان، رئيس «هيئة التصنيع الحربي»، ومقابلة نظرائهم الإسرائيليين على مدار يومين، في زيارة أثارت كثيراً من الجدل، ولا سيما أنها جاءت قبل أسابيع من «انقلاب» رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان على رئيس الوزراء عبدالله حمدوك، وأثارت تكهّنات بوجود «دعم إسرائيلي»، أو عدم ممانعة ضمنية، للخطوة.

ويتوقّع تصاعد إسهام إسرائيل في الجهود الأفريقية «لمواجهة ظاهرة الإرهاب» في ضوء ما أجمع عليه محللون معنيّون (كانون الأوّل 2021) من فرص وقوع موجة هجمات إرهابية جديدة في أجزاء متفرّقة من أفريقيا، ولا سيما في إثيوبيا، ووسط أفريقيا، وأن يكون تنظيم «الدولة الإسلامية» في إقليم وسط أفريقيا ضمن الجماعات الإرهابية الأكثر خطورة في عام 2022 قياساً إلى نشاطه في العام الماضي. وكذلك نشاط قوي لهذا التنظيم في شمالي موزمبيق وعبر الحدود مع تنزانيا على سبيل المثال. وتبدو فرص إسرائيل شبه محسومة في ضوء حضورها القوي بشكل مباشر في أغلب الدول المعنيّة به (رواندا، موزمبيق، أوغندا، الكونغو، تشاد، نيجيريا وعدد من دول شرق أفريقيا وغربها، باستثناء غياب لافت في حالتَي النيجر ومالي)، مع توقّعات دالة على تعاظم مساعي الجماعات الإرهابية للحصول على التكنولوجيات المتطوّرة لتعزيز قدراتها الهجومية، بما يتجاوز النظرة التقليدية لقدرات الجماعات الإرهابية، ما سيقود ملف «مواجهة الإرهاب» إلى مستويات وتهديدات غير مسبوقة، ويدفع الدول الأفريقية لطلب ملحّ على التكنولوجيا الإسرائيلية.

التعاون الاقتصادي: خصخصة دور الدولة

رغم الزخم الذي تثيره مسألة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، فإن التعاون الاقتصادي بين الجانبين ظل في مستويات دنيا للغاية مقارنة حتى بقوى إقليمية متوسّطة أو صغيرة الحجم (مثل تركيا والإمارات). كما لاحظ مراقبون أن إسرائيل لم ترفد جهودها الدبلوماسية بموارد مالية مناسبة «ومن ثم فشلت في مراكمة مكاسبها السياسية بتعزيز نفوذها (الاقتصادي) في القارة» على النحو المأمول. مع ملاحظة تحقيق إسرائيل عجزاً متزايداً في الموازنة في السنوات الأخيرة بلغ في عام 2020 ما نسبته 11,6% من الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز 400 بليون دولار، ويتوقّع أن يبلغ 7% في عام 2021، وأن يتراجع بشكل كبير في عام 2022 ليصل إلى 3,4%.

وفي مقابل تراجع العلاقات الدولتية الاقتصادية، ينشط رجال أعمال إسرائيليون (مثل إيران مواس وجابي بيرتس وأورلاند بارك، وغيرهم) في القارة لدعم ما يصفه المحللون بـ«دبلوماسية القنوات الخلفية» على نحو متزايد، ولخدمة مصالح الحكومة الإسرائيلية على نحو غير مباشر. ويتمتّع رجال الأعمال الإسرائيليون بإمكانية التواصل المباشر مع الكثير من الرؤساء الأفارقة الذين يتشاورون معهم في مجالات مثل الاستخبارات والتجسّس والأمن السيبراني وتجارة الأسلحة وغيرها ويمثّلون بشكل واضح بوابة للشركات الإسرائيلية للتوسّع في أفريقيا. وبدورها، فإن هذه الشركات هيمنت في السنوات الأخيرة على سوق التجسّس الإلكتروني في أفريقيا جنوب الصحراء (ولا سيما عبر شركتَي Verint و NSO Group)، وهي شركات وثيقة الصلة بالجيش وجهاز الاستخبارات الإسرائيليين. كما تسعى شركات إسرائيلية للعمل في قطاع تطوير المشروعات الزراعية ثم تغيّر نشاطها إلى «المجال الأمني» بناءً على طلب العديد من الدول الأفريقية التي تطلب منها مساعدتها في هذا المجال.

إسرائيل وأفريقيا وتداعيات «كورونا»

تعاني القارة الأفريقية من بطء الاستجابات لتحديات جائحة «كوفيد-19»، ويمثّل ذلك البطء، فرصاً أمام قوى مختلفة لتعزيز علاقاتها مع دول القارة (التي لم يتلقّ إلا 6% من سكانها أصلاً مواجهة الفيروس) بتكلفة منخفضة أو باستغلال فوائض جهودها لمواجهة الأزمة (مثل الفائض في إنتاج أمصال اللقاح) وتوجيهها إلى أفريقيا مقابل مكاسب متوسطة وبعيدة المدى. وبادرت إسرائيل، مثل تركيا والهند والصين على سبيل المثال، منتصف كانون الأوّل 2021 (بعد مداولات دامت شهراً بين مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الصحة الإسرائيلية)، على خلفية انتقادات من «منظمة الصحة العالمية» لتل أبيب لبدئها توزيع الجرعة الثالثة على مواطنيها فيما لا تزال دول كثيرة في العالم غير قادرة على تطعيم كبار السنّ أو العاملين في القطاع الصحي) إلى إعلان عزمها توجيه نحو مليون جرعة لقاح «أسترازينيكا» إلى أفريقيا، في خطوة اعتبرها وزير الخارجية يائير لابيد مشاركة إسرائيلية في الجهود الدولية لتطعيم «السكان الذين لا يستطيعون الحصول على الأمصال». وربطت الخارجية الإسرائيلية بين الخطوة والتطوّر «في الأشهر الأخيرة في العلاقات مع القارة الأفريقية بما فيها العودة إلى وضع مراقب في الاتحاد الأفريقي» مؤمّلة أن تسهم الخطوة «في مزيد من تقوية الصلات بين إسرائيل وأفريقيا».

تأثير المقاربة الإسرائيلية على التفاعلات الإقليمية: الحالة الليبية

يمكن وصف المقاربة الإسرائيلية في القارة الأفريقية بمفهوم «القوة الذكية» التي تجمع بدقة بالغة بين أسلوبَي «القوة الخشنة» و«القوة الناعمة»، ومن دون أي خصم يُذكر من موازنات الحكومة الإسرائيلية لمصلحة تقديم معونات أو مساعدات للدول الأفريقية. كما أعادت إسرائيل توظيف دورها التقليدي كـ«ميسّر» (facilitator) للسياسات التنموية التي تنتهجها القوى الخارجية الفاعلة في القضايا الأفريقية عبر تقديم حزم فاعلة من الخبرات الفنية (التنموية والعسكرية في واقع الأمر) لعدد كبير من الدول الأفريقية في مختلف أرجاء القارة.

ربما تمثّل الأزمة الليبية الحالة الأبرز لتجلي تأثير هذه المقاربة المرتقب في الفترة المقبلة على التفاعلات الإقليمية. ورغم الحضور التركي (عسكرياً وسياسياً) في ليبيا، فإن أنقرة تبدي تخوّفاً متزايداً من الدور الإسرائيلي في الأزمة، ولا سيما ما زعمته «تقارير إعلامية تركية» (نهاية تشرين الأوّل 2021) عن تودّد كل من خليفة حفتر (بوساطة ابنه) وسيف الإسلام القذافي لتل أبيب لدعمهما في الانتخابات التي كانت مقرّرة في 24 كانون الأوّل، واستئجارهما (على نحو منفرد؟) لشركة استشارات إسرائيلية «مقرّها في الإمارات» لدعم حملاتهما الانتخابية.

كما يتبع ما يعدّه مراقبون كثر انزواءً في نجاعة السياسات الأميركية في الشرق الأوسط عامّة، وفي ليبيا ضمن هذا السياق، المجالَ أمام تصاعد هذا الاستقطاب الإقليمي وإتاحة دور فعّال لإسرائيل قد يصل إلى مستوى علني وغير مسبوق في العام المقبل. ويعزّز هذا التوجّه الإسرائيلي نحو ليبيا التنسيق عن كثب مع الإمارات، أحد أبرز الفاعلين الإقليميين في ليبيا، كان آخره خلال قمّة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت مع ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، والتي استغرقت أربع ساعات في أبوظبي منتصف كانون الأوّل الفائت، في مؤشر على نجاح الخارجية الإسرائيلية في تجاوز «توتّر مكتوم» في مسار التطبيع بين البلدين في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو، الذي «أجبر» على تأجيل زيارة مماثلة قبل أشهر، ومؤشر إضافي على رجحان تنسيق رفيع المستوى بين البلدين في الملف الليبي الذي يمثّل الفرصة الكبرى للنفوذ الإسرائيلي أفريقياً في عام 2022، ويؤشّر إلى اضطراب التفاعلات الإقليمية المعقّدة به.

* باحث مصري متخصّص في الشؤون الأفريقية

الأخبار
al-akhbar
رئيس التحرير - الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
مدير التحرير: وفيق قانصوه
مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
المدير الضبي: صلاح الموسى
صادرة عن شركة أخبار بيروت
المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500، 01759597
ص.ب 113/5963
الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/666314 - 03 / 828381
الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

على الغلاف

على رغم وجود أسباب موضعية لتسعير الحملة الاسرائيلية على النقب أخيراً إلّا أن ما تشهده هذه المنطقة اليوم ليس خارجاً من سياق تاريخي أسّس له ديفيد بن غوريون. منذ أن أعلن أنه «إن لم نصمد في الصحراء فستسقط تل أبيب». شعارٌ لا يفتأ «الصندوق القومي اليهودي» الذي كان له دورٌ مشهود في تأسيس دولة الكيان، يعمل على إنفاذها، بمشاريع استيطانية إحلالية، تتّخذ من «تزهير الصحراء» ستاراً لتهجير الفلسطينيين وتجريف أراضيهم وتعرية حياتهم. ومن ثمّ طمس هويّتهم التي لا إرادات تقوم لها قائمة. في المقابل، لا يزال هؤلاء مصرّين على التشبّث بحقوقهم، مسطّرين بأظافرهم وصدورهم ملحمة نضال وصمود يومية، لا تفتأ تتجدّد فصلاً

النقب تقارع أحلام بن غوريون

بيروت حمود

«تهديدٌ للدولة». ليس الحديث هُنا عن «قنبلة إيران النووية»، ولا عن «صواريخ حزب الله الدقيقة»... بل ما يمثّله باختصار أهل بادية فلسطين على وجود كيان العدو، بنظر العبرية بقوله إن «لم نصمد في الصحراء فستسقط تل أبيب»، وهو اقتباسٌ وضعته «الكيرن كييمت ليسرائيل» («الصندوق القومي اليهودي») كشعار لها منذ عقود لتشجير صحراء النقب، مُعنونةً مشاريعها بـ«تحقيق رؤية بن غوريون»، من دون أن تنسى طبعاً ربط مخطّطاتها بجملة من وعود الربّ: «هأَنَذَا صَانِعٌ أَمْرًا جَدِيدًا. الآنَ يَنْبُتُ. أَلاَ تَعْرِفُونَهُ؟ أَجْعَلُ فِي الْبَرِّيَّةِ طَرِيقًا، فِي الْقَفْرِ أَنْهَارًا» (سفر يشعياهو 43، الآية 19).

تُعرّف سلطات العدو فلسطينيّ النقب بمصطلح رسمي تتنـاقلـه هيـئاتها، وهـو «مشكلة البدو». أمّا حلّ هذه «المشكلة»، فمُلقى منذ العام 2005 على عاتق مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ما يعني بلا لبس أن هؤلاء بنظر السلطات «يشكّلون خطراً ديموغرافياً ووجودياً»، و«مادّة متفجّرة تكمن داخلها طاقة عنيفة للمواجهة»، وهي أوصاف استخدمها المجلس، بالتزامن مع إقرار «الكنيست» في العام ذاته (2005) قانون «الأراضي العامة»، الذي ينصّ صراحةً «على إخلاء الأراضي العامة من أيّ بشر أو أملاك منقولة أو حيوانات أو كلّ مبنى قائم عليها وكلّ ما يتصل بها بشكل ثابت». وعلى مدى سنوات، استُخدم هذا القانون كذريعة لتهجير فلسطينيّي النقب، سواءً من طريق هدم بيوتهم أو رشّ مزروعاتهم ومواشيهم بالمواد الكيميائية السامة، أو تجريف محاصيلهم الزراعية وغرس الأشجار والنباتات الغريبة عن بيئة الصحراء بديلاً منها، فضلاً عن فرْض الغرامات المالية الباهظة على كلّ مَن يدخل أرضه (التي يصنفها القانون أراضي عامّة) منهم.

وفي مقابل تعرية حياة البداوة بشكل ممنهج، أخذت المستوطنات الإسرائيلية تبتلع النقب التي تشكّل مساحتها حوالي نصف مساحة فلسطين الانتدابية، طبقاً لمصطفى الدبّاغ، الذي يذكر في كتابه «بلادنا فلسطين» أن مساحتها تُقدَّر بـ12,577,000 دونم، وتمتدّ من الفلوجة شمالاً وغزة غرباً والخليل شرقاً والعقبة جنوباً. وتحت شعارات «تطوير (تهويد) النقب» يزعم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، و«جعْل الصحراء خضراء» كما تدّعي («ككال») من أجل جمع التبرّعات من كلّ أنحاء العالم، كانت تُقام المستوطنات وتُشجَّر الصحراء. وليس غريباً أن من يقوم بكلّ ذلك هو «الصندوق القومي اليهودي» الذي تأسس عام 1911 كـ«جمعية عثمانية»، ولعب أحد أهمّ الأدوار في إقامة الكيان الصهيوني، من طريق شراء الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها.

ما يحصل منذ أيام في النقب ليس إلّا حلقة من مسلسل الخراب الذي يعيشه الفلسطينيون هناك يومياً؛ حيث يقتحم عناصر الصندوق، القرى «غير المعترَف بها»، بحماية من شرطة العدو وبمرافقة الجرافات، ويبدآن بتجريف الأراضي وتحريثها من دون أيّ سابق إنذار، تمهيداً لتسييجها ومن ثمّ مصادرتها لصالح المشروع الاستيطاني اليهودي. ومع مرور الوقت، أدرك الفلسطينيون أنه ما من خيار أمامهم سوى أخذ حقّهم بيدهم، لأن «القانون» في هذه «الغابة» لم يكن في صفّهم يوماً؛ حيث يدّعي القانون أن هناك مشكلة في «مُلكية الأرض»، وهي حُجّة تستند إليها سلطات العدو لتنفيذ مخطّطاتها الاستيطانية، التي شهدت في السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً، سواءً كانت حكومية كـ«مخطّط برافر» الذي جُمّد بفعل الضغط الشعبي، أو مندرجة في إطار قوانين التخطيط والبناء التي تقوم على هدم بيوت الفلسطينيين، أو في سياق محاولات تمرير قوانين للاعتراف ببعض القرى بشروط تُفقد الاعتراف معناه، من بينها تهجير السكّان الأصليين إلى أماكن جديدة، على مساحات أقلّ من الأراضي التي يمتلكونها.

توضح دراسة لمعهد «مدى الكرمل» - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - أن أساس مشكلة مُلكية الأرض في النقب، عائد إلى القانون العثماني الذي سُنّ عام 1858، وهدف إلى تنظيم مرافق الدولة. قسّم هذا القانون الأراضي إلى خمسة أنواع: «الملك، الأميرية، الوقف، المتروكة، الموات»، فيما لم يألُ الحُكم العثماني جهداً لتطبيقه في المناطق التي كانت مأهولة في النقب. وقد سجّل كثير من البدو أراضيهم في الطابو العثماني، ولا يزالون إلى اليوم يملكون صكوكاً تثبت ذلك. ولكن المحاكم الإسرائيلية لا تعترف بها. كما ثُبّتَ وثائق من الأرشيف البريطاني أن البدو دفعوا ضريبة العشر على مواشيهم وأراضيهم، وأنهم حصلوا على اعتراف بمُلكيّتهم للأرض من الحاكم العثماني، من دون تسجيلها. وعلى خُطى العثمانيين، اعترف الإنجليز، إبّان الانتداب، بمُلكية البدو لأراضيهم، من دون تسجيلها، ومن دون أن يفتحوا أساساً مكاتب لهذا الغرض، فيما لم يكن منتظراً من الاحتلال بعد عام 1948، أن يعترف بحقوق البدو، أو أن يفرّق بين مَن امتلكوا منهم صكوكاً، ومن هُجّروا بالقوّة. ولذا، ومن أصل 90 ألف فلسطيني، بقي في النقب 13 ألفاً، تعمّدت السلطات الإسرائيلية حشْرهم في منطقة السياج التي تشكّل فقط ما نسبته 3% من مساحة النقب. أمّا الأراضي التي صودرت منهم، فأعلن عنها مناطق عسكرية مغلقة، وسرعان ما انتقلت إلى «أملاك الغائبين».

وطبقاً لتقرير أصدره مراقب الدولة الإسرائيلي، متنياهو أنغلمان، بتاريخ 2021/08/04، فإن السلطات الإسرائيلية «لا تعلم عدد السكّان البدو في النقب، ولا علم لها بعددهم في كلّ واحدة من البلدات البدوية»؛ حيث تشير معطيات سلطة السكان إلى أنه يوجد «151 ألف مواطن في البلدات البدوية السبع، و80 ألفاً في القرى المسلوبة الاعتراف»، بينما تشير «سلطة تسوية البلدات» إلى أنه يوجد «105 آلاف مواطن في البلدات البدوية السبع، و103 آلاف في القرى المسلوبة الاعتراف». وسبب هذه الفجوات هو أن «سكّان القرى غير المعترَف بها لا يوجد لهم عنوان رسمي». وثمّة في النقب 35 قرية غير معترَف بها حتى اليوم، من أصل 46 قرية لم يكن معترَفاً فيها حتى العام 2000. وتعيش هذه القرى في «فكّ الجرّافة» التي تهدّد بيوتها بالهدم، وأراضيها بالمصادرة، فضلاً عن حرمانها من الكهرباء والماء وكافة شبكات البنى التحتية، والمرافق الخدماتية الصحّية والتعليمية. أمّا بالنسبة لوتيرة هدم البيوت في النقب، فهي، بحسب جمعية «سيكوي» الإسرائيلية، «الأعلى» في فلسطين، بمعدّل ألفَي عمليّة هدم سنوياً.

وبالعودة إلى عمليات التشجير التي فجّرت المواجهات الأخيرة، فهي ليست، كما تُصوّرها وسائل الإعلام العبرية وفي مقدّمتها «يديعوت أحرونوت»، محصورة بشخص رئيس لجنة العاملين («كاكال»، بسرائيل غولدشتاين، وهو أحد أعضاء «الليكود»)، الذي «يزرع أشجار السرو لحصْد أصوات من أجل المعركة الانتخابية المقبلة». فـ«تزهير الصحراء» هو «مشروع الأمّة»، الذي قال عنه بن غوريون في خطابه الافتتاحي لـ«الكنيست» الثاني عام 1951: «علينا غرس مئات الآلاف من الأشجار على مساحة 5 ملايين دونم. لنغطّ بالغابات كلّ جبال البلاد ومنحدراتها وكلّ الهضاب والأراضي الصخرية غير المناسبة للزراعة وكثبان الساحل والأراضي الجرداء بالنقب... ليس هذا إلّا بداية إصلاح للمهانة التي تعرّضت لها الأجيال، والمهانة التي تعرّض لها الوطن، والمهانة التي تعرّضت لها الأرض. علينا أن نجْذل لذلك كلّ القوة المهنية للبلاد». فالمشروع إذاً هو خلْق الارتباط بين الضيوف الجدد وبين الأرض المسروقة من أهلها؛ إذ إن «زرع الأشجار هو الطريقة الوحيدة لمساعدة اليهود على تنمية علاقة وجدانية قوية مع الأرض»، كما قال «المؤسّس». ولأن التشجير هنا يمثّل هوية قومية، فهو يستوجب قلْع جذور «الشجرة الأخرى»، وهي هوية الفلسطينيين الذين لا يزالون يصارعون بأجسادهم العارية، للاحتفاظ بحقهم.

مع مرور الوقت أدرك الفلسطينيون أنه ما من خيار أمامهم سوى أخذ حقّهم بيدهم (أ ف ب)

قمع التظاهرات المناهضة للتجريف

شارك آلاف الفلسطينيين، أمس، في التظاهرة المركزية التي نُظّمت عند مفترق قرية سعوة – الأطرش، في منطقة النقب في النقب، تلبية لدعوة وجّهتها «لجنة التوجيه العليا لعرب النقب»، ومجموعة من الأحزاب والحركات الوطنية الشبابية في الداخل. وأتت التظاهرة احتجاجاً على عمليات تجريف أراضي النقب، التي يتعرّض أهلها منذ أيام لهجمة شرسة، اندلعت على إثرها مواجهات في أماكن متفرّقة من النقب، تخلّلها إطلاق نار على مقارّ للشرطة، وحرق مركبات للإسرائيليين. وقبيل انطلاق الفعالية، وإغلاق الشارع الرئيسي (31) الحيوي الرابط بين بئر السبع وعراد، أغلقت شرطة العدو الطرق المؤدية إلى مكان التظاهرة، ونشرت قواتها المُعزَّزة التي قمعت الفلسطينيين بإطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي عليهم، ما أدى إلى إصابة العشرات منهم. وأفادت الناشطة الفلسطينية، هند هاجر – سلمان، لـ«الأخبار»، بأن «التظاهرة تحوّلت إلى عملية من الكرّ والفرّ، بعدما قُمعت بشكل همجي من قِبَل جيش الاحتلال الذي أطلق قنابل الصوت والغاز والرصاص المطاطي بكثافة»، فضلاً عن رشّه المتظاهرين بالمياه العادمة»، مشيرةً إلى «استحالة وصف المشهد.. العظيم بكلّ ما للكلمة من معنى، خصوصاً أن صغار السن من فتية وفتيات هبّوا للدفاع عن أرضهم من دون خوف أو كلل».

فلسطين

ماجد فرج بين يدَي إسرائيل: هؤلاء مقاوِمو الضفة... تعقّبوهم

تُواصل السلطة الفلسطينية تقديم أوراق اعتماد إلى العدو الإسرائيلي، أملاً في استنقاذها من الأزمة الاقتصادية التي تتخبّط فيها منذ مدّة. وفي هذا السياق، حمل ماجد فرج نفسه، على خُطى رئيسه محمود عباس، إلى إسرائيل، حيث قدّم للمسؤولين الأمنيين معلومات حول المقاومين المُشتبه في قيامهم بتثوير الوضع في الضفة المحتلّة، متعهّداً بفعْل كلّ ما يَلزم لتعقّب هؤلاء وإحباط عملياتهم

غزة - رجب المدهون

يُواصل المسؤولون في السلطة الفلسطينية جهودهم لتحسين علاقاتهم مع دولة الاحتلال، أملاً في تحقيق مكاسب تؤدّي إلى إعادة تقوية وضْع السلطة في الضفة الغربية المحتلّة، أمنياً واقتصادياً. وتأتي هذه المساعي في وقت تتعزّز فيه عمليات «التنسيق الأمني» بين الطرفين، لتصل أخيراً إلى مستويات متقدّمة. وبحسب ما علمت «الأخبار» من مصادر في السلطة، فإن رئيس جهاز المخابرات العامّة الفلسطيني، ماجد فرج، نقل، أخيراً، إلى دولة الاحتلال خلاصة معلومات أمنية تتعلّق بحركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وسعيهما لرفع وتيرة المواجهة مع العدو في الضفة. وشملت المعلومات أسماء أشخاص من الحركتَين من داخل القطاع وخارجه، يعملون على تثوير الأراضي المحتلّة، مع توصية بتكثيف مراقبتهم وتعقّب خطواتهم ومنعهم من تنفيذ مخطّطاتهم، بما يؤدّي إلى إحباط أيّ عمليات فدائية قبل وقوعها.

ونضيف المصادر أن فرج ناقش مع المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، أخيراً، خطّة تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية التابعة لكلّ من السلطة والاحتلال، بهدف منع تشكّل بؤَر للمقاومة في الضفة، وخصوصاً في المخيّمات، عبر سلسلة عمليات اعتقال ممنهجة ومستمرّة لعناصر «حماس» و«الجهاد» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». في المقابل، طلب رئيس جهاز المخابرات الفلسطيني زيادة الدعم الاقتصادي للسلطة، من أجل تفادي انهيارها، وتمكينها من السيطرة على الأوضاع الأمنية في الضفة.

من جهتها، كشفت «القناة 13» العبرية، عن لقاء جمع وزير خارجية الاحتلال ونائب رئيس الوزراء، يائير لابيد، بفرج. ونقلت القناة عن مصادر فلسطينية لم تحدّدها، قولها إن الاجتماع لم يناقش أيّ قضايا سياسية مهمّة، وإنّما تناول قضايا أمنية واقتصادية. واعتبرت أن هذا اللقاء يمثّل مؤشّراً آخر إلى عودة الدفء للعلاقات بين إسرائيل والسلطة، وفق ما أنبأ به أيضاً لقاء وزير الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في تل أبيب أخيراً. بدوره، نفى لابيد إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين في ما يتعلّق بالقضايا السياسية، وقال في تصريحات إذاعية: «لن أتفاوض من دون علم شركائي، لكنني سأحاول إقناعهم كلّ يوم بالحاجة إلى ذلك»، مضيفاً أن «هناك ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، وهناك حاجة إلى تعزيز السلطة الفلسطينية والعمل معها». وبشأن معارضة شركائه لمبدأ التفاوض، أشار إلى أنه «عندما تشكّلت الحكومة، اتّفقنا على التعامل مع الشؤون الداخلية»، مستدركاً بأن «ما يهمّ أن هناك على أرض الواقع تعاوناً أمنياً، فالهدف الكبير هو الحفاظ على سلامة المواطنين الإسرائيليين».

على خطّ موازٍ، غيّرت سلطات الاحتلال توصيف التصاريح الممنوحة لعمّال قطاع غزة في الداخل المحتلّ، من صفة تاجر إلى صفة «احتياجات اقتصادية»، تمهيداً لزيادة عدد تصاريح العمّال الغزيين، ضمن الخطوات الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي في القطاع. وبحسب مصادر في هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، فقد قرّرت السلطات الإسرائيلية تمييز ألف تاجر من غزة، باعتبارهم تجّاراً حقيقيين، وتحويل التصاريح الأخرى إلى صفة جديدة تسمح لأصحابها بالعمل، من دون أن تكون صفة عمّال، وهو ما يُعتقد أنه يستهدف التهرّب من الحقوق القانونية لهؤلاء، الذين سيزداد عددهم خلال العام الحالي. ووفق مصادر فلسطينية تحدّثت إلى «الأخبار»، يمنح الاحتلال ستة آلاف تصريح لسكّان القطاع، خمسة آلاف منها للعمّال، وألف للتجّار بما يشمل التصاريح الخاصّة (BMC). وأشارت إلى أنه من المتوقّع زيادة عدد التصاريح إلى 10 آلاف أو أكثر، في الفترة القريبة المقبلة.

> غيّرت سلطات الاحتلال توصيف التصاريح الممنوحة لعمّال قطاع غزة في الداخل المحتلّ

تقرير

مستشفيات السلطة تلفظ المرضى الغزيّين: موتوا بعيداً منّا

غزة - يوسف فارس

لم يَعُد من المجدي أن يحمل أعمام الطفل سليم النواتي، ثقل إخفاء حقيقة وضع ابن أخيهم الصحّي عن والديه. «الآن انكشف كلّ شيء»، بعد أن فقد الرياضي البارع والطالب المتفوّق حياته على أبواب مستشفيات الشقّ الآخر من الوطن. علم والدا سليم أن ابن الـ16 ربيعاً كان مصاباً بسرطان خبيث، نال منه، قبل أن ينال هو حقّه في الحصول على العلاج في مستشفيات السلطة. حكاية الطفل النواتي بدأت بعد تلقّيه لقاح فيروس «كورونا». حينها، بدأ يُعاني طالب الصفّ الحادي عشر في «مدرسة فلسطين»، من آلام في البطن، قبل أن تَكشف الفحوص الطبية أن لاعب رياضة «التايكوندو» مصاب بمرض «لوكيميا الدم». وفيما لا تمتلك مستشفيات القطاع الإمكانيات اللازمة للتعاطي مع هذه الحالات، خاطبت العائلة وزارة الشؤون المدنية في رام الله، للمسارعة في تحويل الطفل إلى العلاج في مستشفيات الضفة، إلّا أن العائلة تلقّت ردّاً مُكرَّراً بأن ملفّ سليم ما يزال «قيد الدراسة».

أكثر من 35 يوماً من التسويف، هي المدّة التي استغرقتها العائلة للحصول على «تحويلة طبّية» بتغطية مالية كاملة للعلاج في أحد مستشفيات الضفة. ولأن الوقت من ألم، حزم عمّ الطفل سُنطحه سريعاً، وتوجّه برفقة ابن أخيه إلى معبر «بيت حانون - إيرز» شمال القطاع، لكنّه فوجئ برفْض «الشؤون المدنية» إعطاء تصريح سفر لسليم، لوجود إشكاليّة بين وزارة الصحة و«مستشفى النجاح». وبعد أيام طويلة من أخذ وردّ، حصلت العائلة أخيراً على إذن سفر لدخول الضفة. يروي جمال النواتي، وهو عمّ الطفل: «توجّهْت إلى مستشفى النجاح في نابلس، الذي رفض حتى إدخالنا إلى قسم الاستقبال. أبلغني المشفى بجفاء بأنه قام بإلغاء التحويلة الطبية لابننا المريض وإلغاء الموعد». ويتابع: «توجّهنا إلى الضفة في 26/ 12 وبقينا في رام الله لتأخّر الوقت، وفي 27/ 12 توجّهنا صباحاً إلى مشفى النجاح، لكن مُنعنا من الدخول إليها، ثمّ عُدنا مرّة أخرى ورُفضنا أيضاً، ثمّ توجّهنا إلى مجمع فلسطين الطبي في رام الله، وأيضاً تمّ رفض استقبالنا». وبحسب النواتي، فبعد حصول الطفل على «تحويلة طبية» إلى مشفى «أحلف» الإسرائيلي في 9/ 1، لم يتمكّنا من الذهاب إليه، لرفْض الجانب الإسرائيلي إدخالهما إلّا بعد ذهابهما إلى غزة مرّة أخرى، ليتوفّى سليم في ذلك اليوم. يقول عمّ الطفل الآخر، محمد: «أخفيْت وشقيقي جمال حقيقة مرض ابن أخي بالسرطان عن والديه، خوفاً على حالتهما النفسية، لكن وفاته أجبرتنا فجأة على البوح بأن ابننا المتفوّق، الذي يأمل في دراسة الهندسة، لم يكن يعاني من أعراض لمرض عادي في الباطنة، إنّما كانت أيام صراعنا الأخيرة مع الوقت، هي آخر أيام عمره».

> ماساة الطفل النواتي، هي واحدة من الآلاف المرضية التي تعيش الألم مُربَعاً في ظلّ الحصار المفروض على القطاع، وضعف الإمكانيات الطبّية لعلاج أصحاب الأمراض الحرجة

«مستشفى النجاح»، الذي يتبع الجامعة التي يرأس مجلس إدارتها رئيس مجلس الوزراء السابق رامي الحمد الله، أصدر تصريحاً ادّعى فيه أنه كان قد أبلغ جهات الاختصاص في وزارة الصحة بوقف استقبال حالات الأورام من القطاع، وكان من المفترض أن تُبلغ الجهات المسؤولة، عائلة الطفل سليم التي جاءت إلى المستشفى «لكي تُجرّب حظّها». غير أنّ العائلة تؤكّد أنها ذهبت إلى النجاح بموجب «تحويلة طبّية» من وزارة الصحة، فيما قابلت المستشفى «التحويلة» برفْض التجاوب، ولم تجرِ حتى كشفاً طبياً للمريض. من جانبها، قرّرت وزارة الصحة، الأربعاء، تشكيل لجنة تحقيق في ملفّ وفاة الطفل للوقوف على جميع حيثيّاته، مؤكّدة «إيلاء العلاج لأهالي قطاع غزة الأهمّية القصوى».

مواطنون من الدرجة الثانية

ماساة الطفل النواتي، هي واحدة من الآلاف الحالات المرضية التي تعيش الألم مُربَعاً في ظلّ الحصار المفروض على القطاع، وضعف الإمكانيات الطبّية لعلاج أصحاب الأمراض الحرجة. يقول المواطن ناهض أبو علي، في حديثه إلى «الأخبار»: «منذ شهور وأنا أتنقّل برفقة زوجتي من مستشفى إلى أخرى، وفيما لم يستطع الأطبّاء تحديد الحالة المرضية التي تعاني منها زوجتي، سعيْت للحصول على نموذج رقم 1 الذي بموجبه يمكننا الحصول على تحويله للعلاج في مستشفيات الضفة المحتلة، غير أنني أتلقّى ردّاً على التقرير الطبّي بأن الحالة لا تتطلّب العلاج على نفقة الحكومة». ويرى الرجل الخمسيني أن السلطة الفلسطينية تتعامل مع مرضى القطاع على أنهم «مواطنون من الدرجة الثانية».

وكانت وزارة الصحة في رام الله قد أوقفت منذ خمس سنوات علاج مرضى القطاع في مستشفيات الداخل المحتلّ، ولم تنفق خلال تلك الفترة سوى 16% من الموازنة العلاجية لصالح مرضى غزة، علماً أن حصة القطاع في الموازنة العلاجية تصل إلى 40%. ووجّه «مركز الميزان لحقوق الإنسان»، في نهاية العام الماضي، رسالة إلى وزيرة الصحة، مي كيلة، طالب فيها بتوضيح الأسباب التي أدت إلى الانخفاض في أعداد «التحويلات» الطبية لمرضى غزة، للعلاج خارج المؤسّسات الصحية الحكومية. ووفقاً لرسالة المركز، فقد انخفض المعدّل الشهري لهذه «التحويلات» إلى ما متوسّطه 1670 شهرياً، في الفترة الممتدّة من كانون الثاني وحتى تموز 2021، بعدما بلغ خلال عام 2019، 2790 شهرياً.

«مستشفى النجاح» أصدر تصريحاً ادّعى فيه أنه كان قد أبلغ وزارة الصحة بوقف استقبال حالات الأورام من القطاع (أ ف ب)

تقرير بعد نحو 10 أعوام على تأسيس «الائتلاف السوري» المعارض، يجد هذا الكيان السياسي المتشرذم نفسه على هامش الأحداث، بلا وجود حقيقي على الأرض، ولا قدرة تفاوضية في الساحات السياسية، يقتصر نشاطه على عقد اجتماعات في الفنادق التركية، وإصدار بيانات على مواقع التواصل الاجتماعي. يأتي ذلك في وقت بدأ يسطع فيه نجم مؤسّس «جبهة النصرة»، أبو محمد الجولاني، في الأوساط التركية، بعد سنوات من محاولات أنقرة تلميع صورته، الأمر الذي يضع «الائتلاف» و«الحكومة المؤقتة» التابعة له تحت خطر وجودي، في ظلّ الخطط الرامية إلى توحيد المناطق التي تحتلّها تركيا وإنهاء حالة الفلتان الفصائلي المنتشرة فيها.

المعارضة السورية تُسابق الزمن... حتى لا يأكل الجولاني الكعكة بمفرده

دمشق - **علاء حلبي**

على مدار الأشهر الأربعة الماضية، عكف القائمون على «الائتلاف» المعارض على العمل لإيجاد مخرج ما، يعيد إلى كيانهم بعضاً من النشاط السياسي، وذلك بعد أن فشل هذا الكيان في حجْز مكانة حقيقية على طاولة المفاوضات، على الرغم من الدعم الكبير والمتواصل التركي – القطري، وفي بعض الفترات السعودي، له، طيلة السنوات الماضية. وتأتي هذه الجهود في وقت استقرّت فيه خريطة السيطرة في الساحة السورية على ثلاث مناطق، حيث تسيطر الحكومة على معظم مساحة البلاد، في حين تُحكم «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، بدعم أميركي، مناطق في الشمال والشمال الشرقي، وتسيطر تركيا على مناطق في الشمال والشمال الغربي، ضمن كتلتَين رئيسيتَين: الأولى في إدلب، تخضع لسيطرة «هيئة تحرير الشام»؛ والثانية تمتدّ من ريف حلب الشمالي وصولاً إلى مناطق في الشمال الشرقي على حدود التماس مع «قسد»، تتقاسم السيطرة عليها فصائل عديدة تحت عباءة صُورية لـ «الائتلاف» و«حكومته».

وبينما تمّ تهميش الأكراد من الحوارات السياسية الدائرة وفق المسار الذي رسمته روسيا ووقّعت عليه تركيا وإيران (مسار أستانا)، بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة الدستورية التي ترعاها الأمم المتحدة، وفي ظلّ التصنيف الدولي المُتّفق عليه لـ«هيئة تحرير الشام» على أنها «جماعة إرهابية»، على الرغم من محاولات تلميع صورتها، جرى تصدير «الائتلاف» على أنه الجهة التي تُمثّل المعارضة في مسارات الحلّ السياسية، والتي لم تصل إلى أيّ نتيجة حتى الآن. وتمكّن مسار «أستانا» من تجميد العمليات القتالية وتثبيت خريطة السيطرة الحالية لإفساح المجال للعمل السياسي، الأمر الذي وفّر «بيئة آمنة» لـ«هيئة تحرير الشام»، حتى تقوم بقضْم محافظة إدلب، وتشكيل «حكومة» خاصة بها فيها. وقد عملت هذه الحكومة على «مأسسة» نشاط الجماعة «الجهادية»، فُقدّمت بأسس مشروع «داعش» المندثر، عن طريق السيطرة على الموارد الاقتصادية في مناطق سيطرتها، والتغلغل في جميع الجوانب المعيشية، وربطها بقيادة موحّدة يُمسك الجولاني بزمامها. في المقابل، ظهرت مناطق سيطرة الفصائل أكثر هشاشة، في ظلّ حالة الاقتتال المستمرّة في ما بينها، وسعْي كلّ منها لمدّ نفوذه والسيطرة على موارد اقتصادية جديدة، وسط عجز تامّ لـ«الائتلاف» و«حكومته» عن قيادة تلك المناطق. ومن هنا، بدأت تركيا تبحث إمكانية توحيد البقع الخاضعة لسيطرتها، وهو ما ينتظر الجولاني، الذي كسب ثقة الأتراك، استغلالاً لمدّ نفوذه على مساحات جديدة.

ويبدو أن هذه الظروف دفعت القائمين على «الائتلاف» إلى البحث عن مخرج ما، يعيد لهم وجودهم، ويزيح عنهم خطر «الجولاني»، الأمر الذي فتح الباب أمام إجراء «مراجعة داخلية»، خلُصت في خطوتها الأولى إلى كتابة مسودّة جديدة للنظام الداخلي لـ«الائتلاف»

> **دفعت الظروف الحالية القائمين على «الائتلاف» إلى البحث عن مخرج ما، يعيد لهم وجودهم**

و«حكومته المؤقّتة»، بالإضافة إلى إقرار انتقال مركز نشاطه من إسطنبول التركية إلى مدينة أعزاز الحدودية مع تركيا في ريف حلب الشمالي. وتتضمّن المسودّة التي تمّ تسريب بعض صفحاتها، تغييرات في بعض المفاهيم، بينها شطب «السعي لإسقاط النظام»، واستبداله بـ«تغيير نظام الحكم»، بالإضافة إلى شطب بند كامل يوضّح اختصاصات «الحكومة المؤقتة»، ويحظر عليها «خوض أيّ مفاوضات مع النظام»، ويحصر عملها بمحاولات «بناء بيئة مؤسساتية لخدمة المواطن». اللافت في التغييرات المزمع إجراؤها أنها تتطابق مع توجّهات الجولاني، والتي أفصح عنها في مواقف عديدة أخيراً، حيث أعطى الأوضاع الاقتصادية وتثبيت وجوده في مناطق سيطرته الأسبقية على أيّ أعمال أخرى. كذلك، تأتي تلك التغييرات قبيل عقْد مؤتمر دعا إليه رئيس الوزراء السوري الأسبق المنشقّ، رياض حجاب، في العاصمة القطرية الدوحة، مُعلناً أنه يسعى من خلاله إلى توحيد جهود المعارضة ومحاولة إيجاد «جسم سياسي» موحّد لها.

وفي وقت تُظهر فيه الصفحات المسرّبة، سعْي «الائتلاف» إلى إيجاد «توازن» يضمن تمثيل أطراف معارضة عدّة، تصطدم هذه المساعي بوقائع الميدان الذي تتقاسم السيطرة عليه فصائل مقاتلة من خلفيات «جهادية» على رأسها «أحرار الشام»، بالإضافة إلى ميليشيات مختلفة دائمة الاقتتال في ما بينها، تزجّ تركيا بعناصرها بين وقت وآخر في ساحات القتال، سواءً على خطوط التماس مع «قسد» أو خارج سوريا (ليبيا وأذربيجان وغيرهما)، فضلاً عن الأوضاع المعيشية والأمنية المتردّية، والتي خلقت حالة غليان شعبي تمثّلت في التظاهرات المستمرّة ضدّ الفصائل و«الائتلاف» و«حكومته»، وليس أخيراً ارتفاع أصوات مقاتلين داخل الفصائل ذاتها، تطالب بتحسين الظروف المعيشية بعد الانهيار الكبير في الليرة التركية، التي تمّ اعتمادها في التعاملات التجارية في تلك المناطق. وتُظهر تركيا، التي تُبدي إعجاباً بتجربة الجولاني بعدما قدّم لها كلّ فروض الطاعة، حالة تململ من الأوضاع في مناطق سيطرة الفصائل، وهو ما أشارت إليه مصادر كردية، لم يتمّ التحقّق من صحّة روايتها من مصادر مستقلّة، بحديثها عن أن اجتماعاً تمّ بين الاستخبارات التركية وممثّلين عن الفصائل قبل نحو أسبوعين (في الثلاثين من شهر كانون الأول من العام الماضي) في أنقرة، حيث قدّم الأخيرون مجموعة من الطلبات، بينها إمدادات جديدة بالأسلحة، ورفْع الرواتب، الأمر الذي لم تردّ عليه تركيا حتى الآن.

جرى تصدير «الائتلاف» على أنه الجهة التي تُمثل المعارضة في مسارات الحل السياسية (أ ف ب)

العراق

عقبات أمام مشروع الأغلبية الانقسام الكرديّ يفتح باب المساومات

قبل أن تنتهي ذيول انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب العراقي في ما اعتبره معارضوه «تهريبة»، استحقّت تقديم طعن للمحكمة الاتحادية العليا. وفي ظلّ استحكام الخلاف على اسم رئيس الوزراء وشكل الحكومة المقبلة بين «التيار الصدري» و«الإطار التنسيقي»، نشب خلاف بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» على منصب رئيس الجمهورية، في ظلّ اتهام الأوّل، برفض انتخاب الرئيس برهم صالح لولاية ثانية. وهو اتّهام لم يَبذل الحزب أيّ جهد لنفْيه

بغداد - **سَرى جيّاد**

كان الرهان موضوعاً على الأكراد الذين سبق أن اتفقوا على الذهاب موحّدين إلى المفاوضات حول تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، للإسهام في دفع الفريقَين «الشيعيَّين» إلى التوصّل لحلّ توافُقي حول الحكومة ورئيسها، فإذا بخلاف كردي افتعله «الحزب الديمقراطي الكردستاني» برفْضه إعادة ترشيح برهم صالح رئيساً لولاية ثانية، يعيد خلط الأوراق، ويفتح أبواب المساومات الجانبية أمام الفصائل الكردية مع القوى السياسية الأخرى، ويجعل سيناريو الحكومة التوافقية أبعد، خاصة في ظلّ الخلافات التي ظهرت بين «التيار الصدري» و«الإطار التنسيقي»، خلال الجلسة الأولى لمجلس النواب الأحد الماضي، والتي تخلّلها اعتداء على رئيس السنّ، محمود المشهداني، وتراشُق بالهتافات.

وأنبأ إصرار «الصدري»، ومعه تحالفا «عزم» و«تقدم» و«الديمقراطي»، على المُضيّ بالجلسة البرلمانية المذكورة وانتخاب هيئة رئاسة المجلس، بما أسفر عن تجديد ولاية الحلبوسي، واختيار حاكم الزاملي نائباً أوّل له، وشاخوان عبدالله (من الديمقراطي) نائباً ثانياً، باحتمال مُضيّ هذه الأطراف نفسها نحو تشكيل حكومة أغلبية بمعزل عن الأطراف الأخرى، وإبطال مفاعيل التفاهمات التي كان قد توصّل إليها زعيم «الصدري»، مقتدى الصدر، وقادة «الإطار»، على نحو يعيد طرح السيناريوات السيّئة المحتملة في حال عدم التوافق.

> **رفْض «الديمقراطي» ترشيح صالح قد ينسف الاتفاق بين الحزبين والذي وحّد حكومة «كردستان» عام 2006**

وفي تصريح إلى «الأخبار»، يؤكد القيادي في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، غياث السورجي، أن «هناك رفضاً من قِبَل الحزب الديمقراطي الكردستاني لترشيح الدكتور برهم صالح لولاية ثانية، لكنّ قيادة الاتحاد وقاعدته مصرّتان على أن يكون المرشّح الوحيد هو السيد برهم»، مضيفاً أن «الحزب الديمقراطي قدّم مرشحاً لمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، ولم يكن لدينا خطّ أحمر أو فيتو على هذا المرشّح، ولا سألونا عنه، فكيف نحن نسأل حزباً آخر هل يرضى بمرشّحنا أو لا؟ ربّما يريد الحزب أن يرشّح لنا هو، أحد الأشخاص، وهذا عرفاً وقانوناً وحزبياً لا يجوز».

وإلى جانب التداعيات المتوقّعة للخلاف الكردي على المفاوضات الهادفة إلى تشكيل الحكومة، ثمّة انعكاسات محتملة لذلك على المستوى الكردي الداخلي؛ فمن شأن استمرار رفض «الديمقراطي» ترشيح صالح، نسف الاتفاق بين الحزبَين، والذي وحّد حكومة الإقليم في عام 2006، وربط تقاسم المناصب الاتحادية بالمناصب داخل الإقليم، وأهمّها تولي «الديمقراطي» رئاسة «كردستان» مقابل تولّي «الوطني» رئاسة العراق. لكن يبدو أن لـ«الديمقراطي» أطماعاً في تعظيم حصّته على المستوى الاتحادي، بالاستناد إلى نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة التي نال فيها 31 مقعداً من أصل 329 مقعداً في مجلس النواب، مقابل 19 مقعداً لـ«الاتحاد». وفي هذا الإطار، يُلفت السورجي إلى أن «كردستان هو في واقع الحزب يشير إلى رفض أيّ شخصية موجودة في السلطة أو خارجها، يعني لا فيتو ولا خطّ أحمر على أيّ شخصية في الاتحاد الوطني، وباب التفاوض والتفاهم يظلّ مفتوحاً إلى حدّ انتهاء السقف الدستوري لاختيار رئيس الجمهورية، والذي بدأ في التاسع من الشهر الجاري ويستمر 14 يوماً». وإذ يعتبر أن «نتائج الانتخابات أحدثت تغييراً كبيراً في الخارطة السياسية للعراق، فهو يقرّ ضمناً بعدم رغبة «الديمقراطي» في التجديد لبرهم صالح، بقوله: «دائماً هناك بديل»، رافضاً مع ذلك طرح أيّ اسم «لأنه عند ذكر شخص سوف يتمّ حرق ورقته. لذا، لا أحد أيضاً قال مَن هو المرشّح لرئاسة الوزراء. وحتى لدى المكوّن السني، كان هناك تداول لعدّة أسماء، ولم يتمّ حسم أيّ مرشح في الإعلام». ونفى «إجراء أيّ مقايضات مع قوى سياسية أخرى»، لافتاً إلى أن «هذا النمط من السياسة لا يتّبعه الحزب الديمقراطي، لأن أيّ سلطة أو منصب سياسي يُعتبر وسيلة بالنسبة إلى الحزب وليس هدفاً، وغايتنا هي الوصول إلى أهداف أسمى وأعلى، تتمثّل برفع الغبن المستمرّ عن المناطق المتنازَع عليها في الأراضي الخاصة بالإقليم والتي هي خارج إدارته».

الخلاف الكردي يفتح أبواب المساومات الجانبية مع القوى السياسية الأخرى (أ ف ب)

اليمن

مأزق السعودية ما بعد شبوة: لا إرادة قتال إماراتيّة

تُحاول السعودية الدفْع ببعض من الوية «العمالقة» نحو التحرّك باتجاه محافظتَي البيضاء ومأرب، بعد سيطرة تلك الميليشيات على عدد من المناطق في محافظة شبوة. لكنّ هذه المحاولات لا تزال تبوء بالفشل في ظلّ رفض الإمارات والقوات الموالية لها العودة إلى خوْض معارك في الشمال، وتفضيلها بدلاً من ذلك التوجّه إلى محافظة حضرموت، التي يتطلّعان إلى انتزاع واديها من سيطرة «الإصلاح»

صنعاء - **رشيد الحداد**

وسط تحذيرات سياسيين جنوبيين من تداعيات توغّل ميليشيات «العمالقة» الموالية للإمارات، في مناطق سيطرة حركة «أنصار الله»، تَدفع السعودية بفصيل من «العمالقة» موالٍ لحكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، منذ أيام، في هذا الاتجاه، وهو ما قوبل برفْض الموالين لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذين اعتبروا تلك المحاولات التي يتولّاها قائد القوات السعودية في مأرب، عبد الرحمن الشهراني، «تحدّياً للإرادة الجنوبية»، و«سقوطاً في مربّع الفتنة من جديد، واستنزافاً مقصوداً يراد منه أن يصبّ القضية الجنوبية بمقتل سياسي، ويُتّخذ حُجّة لإسقاط القضية العادلة والالتفاف عليها». كذلك، طالبت قيادات في «الانتقالي»، قيادة «العمالقة»، باستكمال السيطرة على الهضبة النفطية في محافظة حضرموت الخاضعة لميليشيات حزب «الإصلاح».

التحرّك السعودي الأخير الهادف إلى إقحام «العمالقة» في ساحة حرب غير مألوفة لها في جنوب مأرب والبيضاء، تزامَن مع تحرّك إماراتي في مدينة المكلا مركز محافظة حضرموت، وفي مدينة عتق مركز محافظة شبوة، إذ دفعت أبو ظبي، الأربعاء، بالمزيد من الميليشيات الموالية لها من الساحل الغربي ومدينة عدن إلى عتق، لإنشاء غرفة عمليات عسكرية لـ«تأمين وحماية شبوة»، على حدّ وصف مصادر مقرّبة من «الانتقالي»، لفتت إلى أن تحريك «العمالقة» باتجاه حضرموت لفرْض سيطرة المجلس عليها، يتعارض مع توجُّه السعودية التي عرضت على تلك الميليشيات دفْجها في إطار قوات هادي، وتعيين قيادات منها في مراكز عليا ضمن وزارة الدفاع التابعة للأخير، مقابل موافقتها على التقدّم تجاه جنوب مأرب. وتُعوّل الرياض، في ذلك، على كوْن الوية «العمالقة» التي تُقاتل حالياً في مناطق واقعة ما بين مديرية عين في شبوة ومديرية حريب جنوب مأرب، يقودها القيادي السلفي المتشدّد، حمدي شكري، وهو مناهض للإمارات وسبق له أن أعلن اعتزامه الاستمرار في القتال باتجاه جنوب مأرب، وفق ما توضحه مصادر مقرّبة من «العمالقة» لـ«الأخبار».

إزاء ذلك، جدّد المتحدث الرسمي باسم الجيش اليمني و«اللجان الشعبية»، العميد يحيى سريع، تحذيره الإمارات من ارتداد التصعيد الأخير في شبوة عليها. وأعلن، في تصريح الأربعاء، أن قوّاته تمكّنت، خلال الأيام الماضية، من «قتْل 515 عنصراً من ميليشيات العمالقة، وإصابة 850 آخرين، فيما لا يزال 200 في عداد المفقودين، كما تمّ تدمير أكثر من 120 آلية ومدرّعة إماراتية»، متوعّداً هذه الميليشيات بـ«محرقة غير مسبوقة». من جهتها، أكدت مصادر محلية في بيحان، لـ«الأخبار»، مقتل نائب قائد ألوية «العمالقة» وقائد اللواء الخامس فيها، وعدد كبير من أفراد قواته، في قصف بصاروخ بالليستي استهدف تجمّعاً في جبهة الساق في شبوة. وتزامَن ذلك مع تأكيد سريع صدّ هجوم كبير لِمَن سمّاهم «مرتزِقة الإمارات» باتجاه مديريتَي عين في شبوة وحريب في مأرب، استمرّ لعدّة ساعات من دون إحراز تقدّم، على رغم الغطاء الجوّي المكثّف.

وكان الجيش و«اللجان» قد استعادا مناطق في مديرية عسيلان، غرب محافظة شبوة، بالتزامن مع تنفيذهما كميناً ضدّ مجموعة من ميليشيات «العمالقة» على حدود مأرب وشبوة، تقول المصادر المحلية إن «ضحاياه قاربوا الـ200 عنصر ما بين قتيل وجريح وأسير». وبحسب مصادر قبلية، فإن قوات صنعاء شنّت، فجر الأربعاء، هجوماً من مسارَين في مديرية منطقة الذراع في عسيلان، حيث تمكّنت من «تدمير 3 أطقم ومدرّعة واغتنام طقمَين ومدرّعة أخرى، إلى جانب أسلحة خفيفة ومتوسّطة، وأسْر 14 عنصراً بينهم ضباط، إلى جانب السيطرة على مواقعهم». وجاءت هذه العملية في وقت أعلنت فيه قيادة «العمالقة» انتهاء عملياتها العسكرية في بيحان، بـ«تحرير مديرياتها الثلاث» بالكامل، وهو ما تنفيه المصادر، موضحةً أن الجيش و«اللجان» لا يزالان يسيطران على مناطق في بيحان وعسيلان وعين، مضيفة أنهما يستعدّان للتعامل مع احتمال تحرّك «العمالقة» باتجاه جنوب مأرب والبيضاء.

> **الميليشيات المقاتلة ما بين عين وحريب يقودها السلفي المتشدّد حمدي شكري المناهض للإمارات**

يهدف التحرك السعودي إلى إقحام «العمالقة» في ساحة حرب غير مألوفة لها جنوب مأرب والبيضاء (أ ف ب)

إضاءة

يرى البعض أن في دولة مثل كازاخستان لا يمكن استبعاد أن تكون روسيا هي المحرّك وهي المتدخّل (أ ف ب)

لا يبدو الوقت كفيلاً بتبديد اللّايقين التركي إزاء ما شهدته كازاخستان أخيراً من تطوّرات. وإذ تتضارب القراءات لتلك الأحداث، وسط تيّار واسع يميل إلى اعتبارها مفتعلة من قِبَل روسيا، يبرز تنبيه بعض المراقبين إلى أن هذا البلد لا يفتأ مغلقاً أمام تركيا، وأن الأخيرة لا تزال قاصرةً عن مجاراة جهود القوى الدولية الأخرى هناك

تخبُّط تركي حيال كازاخستان: صندوق مغلَق مفتاحه روسيا

محمد نور الدين

يتواصل اللايقين التركي إزاء ما يجري في كازاخستان، فيما تتعدّد الروايات بشأن أسبابه وتداعياته. وفي هذا الإطار، يبرز تساؤل الكاتب المقرّب من الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، والخبير الاستراتيجي والمنسّق العام لوقف «سيتا»، برهان الدين دوران، في صحيفة «صباح»، عمّا إذا كانت الأحداث في هذا البلد قد اندلعت صدفة مع الذكرى الثلاثين لتقسيم الاتحاد السوفياتي أم لا؟ ويَعتبر الكاتب أن سرعة استجابة منظّمة «معاهدة الأمن الجماعي» لدعوة الرئيس الكازاخي، قاسم توكاييف، لم تكن صدفة البتّة؛ إذ إن «موسكو التي كانت شاهدة على عدم التزام حلف شمال الأطلسي بعدم التوسّع شرقاً، بين عامَي 2000 و2005، عملت على التحضير المنظّم للتدخّل في الدول التي ترى أنها تقع ضمن نطاق نفوذها». ويتابع دوران أنه «على الرغم من أن معاهدة الأمن الجماعي وُقّعت عام 1994، إلّا أن المنظّمة فعّلت سياسة التدخّل في الشرق الأوسط ودول أخرى، في ظلّ زعامة فلاديمير بوتين لروسيا». ويشير، على هذا الصعيد، إلى أن «تدخّل روسيا في جورجيا عام 2008، وفي أوكرانيا عام 2014، أظهر أن موسكو لن تسمح بالهيمنة الغربية على مناطق نفوذها، بل أعلن بوتين أنه لن يسمح بالثورات المؤلّنة» في تلك المناطق. ويرى دوران أن الصراع الأميركي مع الصين، والذي له أولوية في الولايات المتحدة، يشجّع بوتين على اغتنام الفرصة ومطالبة واشنطن بتقديم تنازلات في مناطق أخرى من العالم، مثل ليبيا وسوريا، والتراجع في أوروبا الشرقية لقاء «المساومة الكبرى» على الوضع في أوروبا.

وفي الاتجاه نفسه، يذهب المستشار الأوّل لإردوغان، إحسان شينير، بقوله إن «اللعبة واضحة، وهي أنه كما جرت محاولة انقلاب، في تموز 2016، لوقْف نهضة تركيا، ها هي روسيا تحتلّ كازاخستان لوقف التحوّلات فيها». لكنّ محمد علي غولير، في صحيفة «جمهورييت» المعارِضة، ينظر إلى هذا الرأي على أنه غير واقعي، ولا يأخذ في الاعتبار الظروف الدولية. ويصفّ غولير اعتبار المستشار الأوّل لإردوغان أن التدخّل الروسي في كازاخستان، جاء بهدف عرقلة تطوّر «منظّمة الدول التركية»، بأنه «تحليل وخيم العواقب، ويعكس ذهنية الرئاسة التركية التي تنظر إلى روسيا على أنها عدو». عادّاً إياه «نظرة تهدف إلى ضرب وتخريب التعاون التركي - الروسي في أكثر من مجال، بل تتماهى، أيضاً، مع التحليلات الغربية». وبناءً عليه، يرى غولير أن «معارضة التدخّل الروسي المشروع في كازاخستان وفق معاهدة الأمن الجماعي، تضع تركيا في موقع ضعيف، عندما تسأل عمّن دعاها للتدخّل في سوريا؟».

> كازاخستان لا تزال علبة مقفلة أمام تركيا، ولا سيما في المجال الاجتماعي

وفي صحيفة «جمهورييت»، أيضاً، يكتب النائب مصطفى بالباي من «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، أن الضباب لا يزال يلفّ حقيقة ما جرى في كازاخستان، معتبراً في الوقت ذاته أن «الأسباب التي تدفع فئات من الناس للخروج هي أيضاً أسباب حقيقية». وينتقل بالباي إلى الحديث عن موقف تركيا، متسائلاً: «لماذا اكتفى الروس، الذين أخذوا معهم إلى كازاخستان ضمن قوّة التدخّل الجماعية، 70 جندياً أرمينياً، بدبلوماسية الهاتف مع تركيا؟». ويجيب بأنه «بعدما انجلى غبار تفسّخ الاتحاد السوفياتي، ظهرت إلى الساحة مجموعة دول العالم التركي. وبدأت لاحقاً تنعقد قمم رؤساء الدول التركية. لكن حزب العدالة والتنمية لم يكن ينظر بحرارة إلى هذه القمم. وفي عام 2009، تأسّست منظمة الدول التركية، بمبادرة من الرئيس الكازاخي نور سلطان نزار بابيف. لكنّ أوزبكستان وتركمانستان لم تشاركا في هذه المنظمة، وفي عام 2019 انضمّت أوزبكستان، ولا تزال تركمانستان تكتفي بدور المراقب في المنظمة».

ويضيف بالباي أن انطباعاته عن هذه الدول، خلال جولاته فيها كصحافي، كانت أنها «انفصلت بدنياً عن روسيا، لكنها لا تزال مرتبطة بها روحياً». لافتاً إلى أن «الصين أيضاً تُوسّع وتُعزّز حضورها في تلك المناطق، فيما الولايات المتحدة تعتمد على مؤسّسات فتح الله غولن لتزيد نفوذها هناك»، متابعاً أن «السعودية وإيران دخلتا في حلبة منافسة بينهما على قاعدة الإسلام السياسي. أمّا تركيا، فقد عملت على مأسسة علاقاتها تدريجياً ضمن مشاعر الأخوّة الكبيرة، لكن جهودها كانت بطيئة». وفي السياق، ينقل بالباي عن مسؤول كازاخي قوله، قبل أيام، إن «الولايات المتحدة لها خمس مؤسّسات تقوم بأبحاث عن كازاخستان وآسيا الوسطى، بينما للصين ستّ مؤسّسات. أمّا تركيا، فعلى حدّ علمه، ليست لها أيّ مؤسّسة أبحاث». كذلك، ينقل عن المختص التركي بشؤون اللغات، أحمد بيجان أرجيلاسون، قوله إن «النزعة القومية التركية لها في آسيا الوسطى قاعدة عريضة، لكن تأثير نُخبها معدوم»، واعتباره أن «هذا يدفع إلى القول إن تركيا لا خطّة لها هناك وإنها مجرّد جزء من مخطّطات الآخرين».

ويورد بالباي، نقلاً عن مسؤول كازاخي، أن «سيطرة 20 ألف شخص مسلّح على المؤسسات الاستراتيجية في الماتي بهذه السرعة، لا علاقة له البتّة بالزيادة على أسعار الغاز الطبيعي»، موضحاً أن «من بين المقارّ المستهدفة من الهجوم ستّ وسائل إعلامية، وهذه مختارة بعناية، وأن مسؤولين في الدولة أظهروا نقاط ضعف، من خلال عدم توقّع الأحداث، وأن اختيار الماتي هدفاً للمهاجمين ليس سدًى، فهذه المدينة هي إسطنبول كازاخستان، 40% من الاقتصاد فيها، وكذلك 70% من التجارة». ومن هذا المنطلق، يرى الكاتب أن «قوة التدخّل العسكرية بقيادة روسيا لم تكن لمجرّد التدخّل، بل لحماية المؤسسات المهمّة والاستراتيجية والغنية».

من جهته، ينتقد الكاتب المعروف، حسن بصري يالتشين، في صحيفة «صباح»، النُّخب التركية، التي تستقي، بحسبه، معلوماتها عن كازاخستان من المصادر الروسية أو الغربية. ويرأيه، فإن «هذه مشكلة كبيرة». ويُعتبر يالتشين أنه «من اللافت ألّا يُصدر صوت من نور سلطان نزار بابيف، على رغم أنه كان الرجل المطلق خلال الثلاثين سنة الماضية»، لافتاً إلى أن «الرئيس توكاييف بادر إلى إقالة نزار بابيف من منصبه في رئاسة مجلس الأمن القومي». ويشير إلى أن «تركيا عرفت بهذا التباين، فقط من خلال بيان الرئاسة الكازاخية»، جازماً في الوقت ذاته أن «الاحتجاجات لم تكن بسبب الغلاء، بل بتحريض من جهات خارجية». وفي هذا الإطار، يتساءل: «هل هي روسيا أم الصين أم الغرب؟». ويجيب: «للوهلة الأولى يمكن إلقاء المسؤولية على الدول الغربية، لكن في دولة مثل كازاخستان لا يمكن استبعاد أن تكون روسيا هي المحرّك وهي المتدخّل». ويختم يالتشين بالقول إن «كازاخستان لا تزال علبة مقفلة أمام تركيا، ولا سيما في المجال الاجتماعي».

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأهيل جورتي المصاعد في المجموعة الأولى والثانية وأعمال تصليح قاعدة الباطون التابعة لمحرك مروحة الهواء الأساسية جهة جونيه في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4/3655 تاريخ 2021/7/9، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2022/2/18 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان – في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2022/1/12

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 15

إعلان

إن إدارة واستثمار مرفأ بيروت قد قررت تمديد مهلة تقديم العروض في المناقصة العامة العالمية لإدارة وتشغيل وصيانة محطة المستوعبات في مرفأ بيروت في الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأثنين الواقع فيه 2022/1/31.

على جميع الراغبين الاشتراك بهذه المناقصة سحب دفتر الشروط الخاص والبيانات الدورية الصادرة بالمناقصة من مصلحة الديوان في المرفأ - الطابق الخامس ابتداءً من نهار الخميس الواقع في 2022/1/13 وذلك ضمن الدوام النظامي لقاء مبلغ وقدره /10,000/ $ (عشرة الاف دولار اميركي) نقداً، إضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة(TVA). وان دفتر الشروط هذا قد ادرج، للإطلاع عليه، على الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة (www.portdebeyrouth.com)، وتم وضع بتصرف المشتركين في هذه المناقصة، غرفة للبيانات المعلوماتية «DATA ROOM»، حيث يمكنهم الحصول على المعلومات والإيضاحات اللازمة.

يمكن لجميع الراغبين في الاشتراك بهذه المناقصة ولمزيد من المعلومات الاتصال بمصلحة الديوان لدى الإدارة على احد الرقمين التاليين:

00961-1-587075 و00961-1-580918

وعبر البريد الإلكتروني INFO_TERMINAL@portdebeyrouth.com

بيروت في 2022/1/12

الرئيس المدير العام بالتكليف
عمر عبد الكريم عيتاني

إعلان قضائي

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة القاضي المكلف أحمد مزهر سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 المستدعى بوجههم: رضوان علي غندور وغسان علي غندور وعبد الكريم علي غندور وحسين غازي فارس وسكينة غازي فارس وعلي محمد غندور وسمير محمد غندور وحسن محمد غندور ونايف خليل غندور المجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المقدم من المستدعي: عادل غندور ورفاقه بوكالة المحامي محمد حايك بموضوع: إزالة شيوع للعقارين /2903/ و/2907/ منطقة النبطية الفوقا العقارية والمسجل برقم أساس 2019/248/ش مدور 158/ش/2020 أو توكيل محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

نتائج اللوتو اللبناني

4	30	15	9	8	7	1

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1970 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 1 - 7 - 8 - 9 - 15 - 30 الرقم الإضافي: 4

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية:
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة:

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 171,677,378 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 85,838,689 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 95,385,195 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 32 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,980,787 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 95,385,195 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,649 شبكات.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 57,844 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 257,556,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 21,463 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,822,641,961 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1970 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 08159
■ **الجائزة الأولى: 42,053,364 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: لا شيء
قيمة الجائزة الإفرادية:
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8159.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 159.**
- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 59.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1192
وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 047
● يومية أربعة: 5436
● يومية خمسة: 86399

استراحة

كلمات متقاطعة 3932

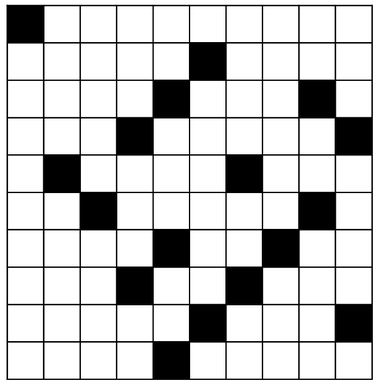

أفقيا

1- تمرّد قام به فلاحو لبنان زمن حُكم الأمير بشير الشهابي – 2- حجر معروف – جريء – 3- طريّ ولَيّن – تمرّن الجيش على إستعمال أسلحة مختلفة بهدف التدريب – 4- حصن رائع في سلطنة عمان – شجعَ – 5- غير متعلقٍ – مكان خصيب في الصحراء – 6- مدينة تركية – يجري في العروق – 7- بحر – دقّ الجرس – راهن – 8- فقد حياته – حزن – مداد الأقلام – 9- من مشتقات الحليب – الإقتراب – 10- عاصمة عربية – فنانة لبنانية راحلة

عمودياً

1- مشروب مسكر – موجع – 2- شقيق – كثير من كل شيء – دولة أفريقية – 3- مدينة إسبانية – تراب الذهب – 4- يشقّ عباب البحر – في القميص – عاصفة بحرية – 5- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – 6 حرف جزم – آلة موسيقية – إسم موصول – 7- ضحّ الدواء في الوريد – غابة من الأشجار – سارق – 8- جسامة الأمر – مقوّس الظهر – 9- واظب على العمل – مَرَنَا – 10- مدينة مصرية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- السودان – يم – 2- بورغاس – فار – 3- لي – المرج – 4- سم – عسم – إد – 5- المهاتما – 6- نق – جام – راب – 7- قَرْوين – رق – 8- لا – هالي – 9- هزم – رم – جبس – 10- رف – الأول

عمودياً

إبل – ينقلهم – 2- لويس – قرّار – 3- سر – ما – مر – 4- وغى – لجين – 5- دا – عمّان – 6- أساسهم – هما – 7- لما – نا – 8- فم – نُر – لجأ – 9- بارامارببو – 10- مرج دابق – سل

3932 sudoku

2					4			9
	1		9				7	8
	7			6		5		2
7	6					2	3	
				8				
	3	2					9	1
4		1		9			8	
3	9				7			
8			5			9	4	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3931

3	7	8	9	1	5	6	2	4
1	5	9	6	4	2	3	7	8
6	4	2	7	3	8	1	5	9
9	8	3	1	5	7	2	4	6
7	1	4	8	2	6	5	9	3
5	2	6	3	9	4	8	1	7
8	9	1	2	7	3	4	6	5
4	6	7	5	8	1	9	3	2
2	3	5	4	6	9	7	8	1

مشاهير 3932

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مهندس ومقاول إتصالات متنقلة بريطاني من أصل سوداني حيث تعود أصول أسرته النوبية الى مدينة حلفا القديمة. مؤسس شركة سلتيل التي تتواجد في 15 دولة أفريقية

3+10 = بحر ■ 2+4 = ضد هجا ■ 11 = إله هندي ■ 8+1+9+5+7+6 = إله هندي

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة العاشية: بيدرو كامبوس

أدب

محب جميل يجمع حوارات «شاعر الأرض»

محمود درويش: رحلة ممتدة من ضفاف النيل إلى شواطئ بيروت

بورتريه لشاعر الأرض انجزه الفنان يزن حلواني في احد شوارع بيروت عام 2014 (أ ف ب)

عبد الرحمن جاسم

يطرح كتاب «اسمي العلني والسرّي: حوارات مختارة» (الدار الأهلية للنشر والتوزيع) لجامعه الشاعر والباحث المصري محب جميل، ستة عشر حواراً مختاراً مع محمود درويش (1941-2008) جرت بين 1971 و1982. هذه اللقاءات جمعها الباحث الشاب بدقّة وعناية، من مجلاتٍ ومصادر عدة، لتُعيد تقديم الشاعر الفلسطيني بطريقةٍ تمظهره أكثر، لا كمجرّد شاعر، بل أيضاً للإضاءة أكثر على خلفيّته التي جعلته على ما هو عليه. لم يحدث أن حظي شاعرٌ عربي، بعد المتنبي بالطبع، بهذا الاهتمام بادبه، وشعره، وحياته، بقدر ما حظي به «شاعر الأرض». اعتبره الفلسطينيّون والكثير من المبدعين، كما يُشير الشاعر الفلسطيني الراحل عز الدين المناصرة «شاعر فلسطين الأوّل ولسان حالها». لم يمتلك ناصية الشعر الفلسطيني فحسب، بل عاش أيضاً أهواء فلسطين وأنواءها، ومزّاج بندقيّتها، ومصائب قصائلها وعثراتهم أيضاً.

ولا ريب أن اختيار عنوان الكتاب «السري والعلني» مرتبط بما هو محمود درويش «داخلياً وخارجياً»، كإنسان، ومثقّف، وشاعر، ومناضل أيضاً. علماً أنّ العنوان مأخوذ ولو بتحريفٍ بسيط، من مقالة للصحافية ليلى سمارة، نشرتها في صحيفة «السياسة» الكويتية عام 1972.

في مقدّمة الكتاب، يشرح جميل: «الحوارات التي أجراها (درويش) خلال تلك المرحلة، تشكّل قاعدةً أساسيّةً للتقرّبِ من أفكاره، وقصائده، وهواجسه المتواصلة تجاه وطنه، وقصيدته، ورفاقه. لذلك، فإنّ الحوارات التي ضمّها هذا الكتاب، اختيرت بتأنٍ، بمثابة شريط يمتد من ضفة النيل حتى شاطئ بيروت. فدرويش كان يعرف كيف يتعامل مع الأسئلة في حواراته، كيف ينطلق، وكيف يتوقف. يلقي بظلال على موقف بعينه، وينوّه بظاهرة أخرى. إنّها رحلة ممتدة تفيض بالأحلام، والهزائم، والانتصارات، والتنقّلات، والخيبات». فوق هذا، تعمّد الباحث المصري أن يكون «دقيقاً» في كتابه، إذ «آثر أن أقوم بترتيب الحوارات بحسب المدة الزمنية التي نُشرت خلالها، إضافةً إلى التنوية بتاريخ المقابلة، والمصدر الأصلي الذي نُشرت به، وكذلك أسماء من حاوروه». وهذا يُفيد القارئ لا للتحقّق فحسب، بل أيضاً لمقاربة تاريخ المقابلة بالتشارك مع «البعد التاريخي» ونتائير الوقت على الشاعر. يُضاف إلى هذا، ما تركته تلك الأحداث من تغيّر وتحوّل في شعر درويش وتجربته الثقافيّة والحياتيّة.

> بالشكل البورجوازي، يمكنني محاربة البورجوازية لأنه لا يوجد أدب بروليتاري متبلور (م. د)

منذ بداياته، يظهر نفسٌ مختلفٌ لدى درويش. إنه يربط نفسه/ شعره بالأساطير اليونانية، كما بشعراء «قمة» آخرين. في لقائه مع معين بسيسو لصحيفة «الأهرام» القاهرية عام 1971، يقول إنّه: «ما أكثر ما كنت أتصوّر نفسي كأحد أبطال المأساة القديمة. البطل يصبح قدره أن يربط إلى طاحونة ويأخذ في الدوران وتأخذ الطاحونة تدور. وأنا مدين حقاً لبريخت الشاعر والمسرحي الألماني العظيم الذي أعطاني القدرة كي أقرر كما قرّر هو أنّ الشاعر هو الذي يقرّر دور الطاحونة، وليست الطاحونة هي التي تقرّر دور الشاعر. وقرّرت بيني وبين نفسي أن العب الدّور الذي قدّر لي أن ألعبه كاملاً». إنّه شاعر مقاومة قبل أي شيء وكل شيء: «المقاومة هي إحدى نوافذي إلى الأمل وتأشيرة مروري للعالم. وإنني أعتز أنني لا أنتمي الآن إلى مجموعة من اللاجئين المشرّدين في الخيام من حملة بطاقات الإغاثة الزرقاء؛ لكنني أنتمي إلى شعب أصبح اسمه المقاومة». وهو أيضاً شاعرٌ ملتزمٌ كفاية: «الالتزام في شعري بقضية وطني وناسي؛ اكتشفته من دون أن أعرف أو أخطط بشكل تلقائي. أنا مدين لظروفي الخاصة، فأوضاع الكاتب العربي هناك تدفعه لتبنّي موقف واضح. لا يصل إليه بالانتقال من مدرسة إلى أخرى» (من مقابلة مع فريدة النقاش في صحيفة «الجمهورية» المصرية عام 1971).

من المقابلة نفسها، يُقارب درويش صعوبة شعره بالسؤال الأهم: «أجمل أشعاري كتبتها عن أمي، وأمي لا تقرأ. والتفاعل بيني وبينها قائم، فهل أكتب شعراً لا تفهمه أمي؟». هو يصرح بأنه «صانعٌ للشعر»: «استخدم وأستفيد من كل أشكال التعبير. والرمز حجزٌ في البناء العام الواقعي في النهاية. وفي رأيي أن الواقعية كرؤية وكمنهج تستطيع أن تتّسع لكل أشكال التعبير وتستفيد منها». يمتلك درويش شجاعةً مختلفةً عن سواه، ففي مقابلة مع فؤاد مطر في صحيفة «النهار» عام 1971، يورد ما لا يستطيع غيره قوله، خصوصاً في تلك المرحلة الزمنية: «لم أحمل بندقية ولا مسدساً ولا سكيناً ولا عصا. كنت أعزل. كان سلاحي كلّه الكلمة. وكنت من شدة الإحساس بالقهر؛ أحتقر أحياناً هذا السلاح وأتمنى لو استُبدلت الكلمة بالفعل. لكن بعيداً عن الغضب، فإنه من الضروري أن نضع هذا السلاح/ الكلمة في اختبار صعب. يجب ألا نحرجه بالمقارنة. ومن واجبنا أن نعيد إليها اعتبارها من دون أن نحمّلها مهمة السلاح الآخر. أي يجب ألا تكون بديلاً لكل الأسلحة. هل أحمل السلاح؟ لا أعرف. لكنني ساكون مواطناً أفضل لو أحسنت صقل سلاحي/ كلماتي». يصرّح بالعلن وجهةُ نظره الأقسى: «لقد شبعنا خُطباً؛ خطباً... خطباً. ونريد الأغنية، الأغنية الحقيقية البسيطة، الإنسانية والعميقة وحدها القادرة على إشباع المقاتل بمفهوم الوطن. الوطن بيت وطفل وزوجة وحقل؛ وليس صورة تجريدية أو موضوعاً إنشائياً». ولا يتوانى عن التعريف بنفسه على أنّه شاعرٌ غنائي: «نعم، أنا شاعر غنائي، حتى قصائدي التي تبدو صعبةً لا تخرج كثيراً عن سياق الغنائية» (هيفاء زين الدين، منشورة في مجلة «الثقافة» السورية، 1967). ماذا عن الخلط بين المرأة والقصيدة، إحدى أبرز ميّزات شعر درويش: «(أنا) لا أخلط؛ لكن الحدود بين فلسطين والمرأة تضيع أحياناً. إنّي أحب فلسطين طبيعة وقضيةً وصراعاً وشعباً. مع ذلك، فقد أقع أحياناً في حب امرأة؛ من دون أن أؤذي فلسطين ومن دون أن تغار المرأة. إذ ليس بوسعي أن أتناول العشاء مع خارطة فلسطين وحدها» (من المقابلة مع مجلّة «الحسناء» عام 1975). أما عن فلسطين، فهو يقول الكثير: «أنا أحد أصوات فلسطين. وأنا الفلسطيني الذي يرفض ألقاب فلسطين. لا لأنني لا أحب الصفات الرسمية فحسب، بل لأنني مشبع بفلسطين إلى درجة تدفعني إلى اللّعب خارجها، فأراني فيها من جديد إلى درجة الإغراء بتمرّد طفل على أمه. إنني أسعى إلى الفطام. فأنا واثق من علاقتي بها إلى الحد الذي يُبيح لي أن أقول لها ما أشاء، وأبتعد عنها كما أشاء» (من لقائه مع شربل داغر في صحيفة «الشرق الأوسط» عام 1979).

كان درويش، مختلفاً في كل شيء، واعياً لذاته فكرياً وثقافياً، كما لتجربته الشعرية. ففي مقابلةٍ مع فاديا الشرقاوي لصحيفة «السفير» اللبنانية عام 1975؛ يوضح بأنه لم يصل إلى القمة؛ هو حتى لا يحاول: «لم أصل إلى أي قمة ولا أحاول الوصول إلى قمم، وهذه المسألة آخر ما يعني الشاعر. إنها همّ الناقد أو اجتهاده؛ لكن همّ الشاعر هو الوصول إلى أقرب منطقة من التشابه بين التعبير والحلم. وليس بوسعي أن أقيس مساحة هذه المنطقة في إنجازي الأدبي، لكني أن أكون جديداً أو مولوداً. أنا أحاول دائماً أن أكون جديداً في كل محاولة». يفاجئك درويش بأنه حتى في منحى الصراع الأدبي بحد ذاته، يقول ما لا يقوله الآخرون. يصرح علانية في المقابلة ذاتها بأنه «يكتب للبرجوازيين: الثقافة الحاضرة هي ثقافة البورجوازية، الطبقة السائدة. ولم تتبلور حتى الآن ثقافة أخرى بسبب عدم توصل منتجيها إلى مركز السيادة. وهذه المشكلة ليست عربية فحسب؛ إنها تصلح لتصنيف معظم الثقافة العالمية السائدة. نعم أكتب للبورجوازية فماذا تستطيع أن نفعل إزاء الشكل؟». لا يخجل من طرح إشكالية مماثلة، لكنه سرعان ما يستدرك ليشرح وجهة نظره: كي تتخلص من «برجزة» الأدب، ينبغي أن تحارب البرجوازية بأسلحتها، ومن داخلها: «لهذا يحاول الكاتب الثوري أن يشكل عازلاً بين التعبير الذي أنتجته البورجوازية؛ وبين ضرورة امتلاء هذا الشكل بالمضمون البورجوازي. وهنا ندخل في مشكلة بالغة الصعوبة عن العلاقة بين الشكل والمضمون. وكما يُقال: إن النّسف هو بداية حلّ مؤقّت. بالشكل البورجوازي، بوسعي أن أحارب البورجوازية لأنه لا يوجد أدب بروليتاري متبلور».

كتاب جديد يُعيد إلى الواجهة مقابلاتٍ قد تكون أزمنتها قد تغيّرت، بالتالي قد لا يفهم قارئ اليوم لماذا كانت أجوبة الشاعر الفلسطيني على هذه الشاكلة، لكنها بالتأكيد تضعه تحت الضوء كعادته؛ وهو دأبه الدائم. إذ إن محمود درويش منذ بدأت ظاهرته بالتشكّل، كان تحت الضوء، وما زال بعد 14 عاماً على رحيله.

وجهة نظر

فؤاد الشايب... إشكالية التعتيم على أدباء الوحدة

الحسام محيي الدين

لسببٍ أو لآخر، تفادت أقلام النّقد بلورة خلاصةٍ بحثية تُنصفُ بعض مراحل آداب اللّغة العربية وفقاً لنتاج رجالاتها ممّا هو أكثر إبداعاً، وكان لا بدّ من تقويمه بعمق وجدية، وإنصافه مستحقّاً أو تركه غير مستحق. بهذا المعنى، لم يكتمل كفايةً استشكالُ الحقبة الممتدة بين أول الثلاثينيّات وحتى أوائل الستينيات في تاريخ القصة القصيرة في سوريا كمُنجزٍ أدبي معاصر في ولادته ونشوئه وتطوّره، بما هو مساحةٌ بحثيّةٌ مثيرة وغنيّةٌ جداً فيما لو تلمّسنا بجديّة وموضوعيّة تعالقها مع الكتابة القصصيّة في العالم العربي في الزمن والجغرافيا في تلك الفترة.

على هذا المستوى، التقَتْ الأقلامُ النقدية على تصنيف فؤاد الشايب (مواليد معلولا ـ 1911 – 1970) كرائدٍ للقصّة القصيرة في سوريا منتصف القرن الماضي. بَنَتْ ريادته على القيمة الفنية في المُنتج الأدبي ودوره الفاعل في التأسيس لجنس أدبيٍّ جديد، مع تأكيد حضوره في الأسبقية الزمنية مع رفاق آخرين له لا يمكن إغفالهم ومنهم: علي خلقي (1911 – 1984)، وصباح محيي الدين (1925 – 1962)، ونسيب الاختيار (1912 – 1972)، وعلي مظفر سلطان (1911 – 1991) وغيرهم ممّن أبدعوا قبل وخلال مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر (1958 – 1961). رفَدَ هذا الاعتبار الريادي ما قاله عبد السلام العجيلي أحد أهم أعلام الأدب في العالم العربي حينذاك عن صديقه الشايب: «كانَ كاتب القصة الأول في سوريا، لا منازع في ذلك، وكل قصة في مجموعته اليتيمة «تاريخ جرح» كتابٌ قائمٌ بذاته. قرأناها في شبابنا وما زال أثرها باقياً في وجداننا الفني». موقف لافت وحُرّ لشخصيّة سياسية/ أدبية سامقة كالعجيلي كانت من أوائل من أبدعوا في هذا الجنس الأدبي محلياً وعربياً في تلك المرحلة وبعدها. ما دفعَ بالعلّامة حسام الخطيب لاحقاً ليعتني بطباعة مؤلفات الشايب بين القصة والسياسة والاجتماع في وزارة الثقافة السورية بإخلاص ووفاء، في ثلاثة أجزاء، بين عامَي 1984 و1990.

> وصفه عبد السلام العجيلي بـ «كاتب القصة الأول في سورية»

في عام 1944، صدرت مجموعة الشايب القصصية الأولى بعنوان «تاريخ جرح» عن «دار المكشوف» في بيروت. كانت تحمل بين دفّتَيها لغةً سلِسَة وماتعة تنهض على حسن التوظيف والملاءمة بين المفردات للجملة الواحدة، في أسلوب أنيق يرسم جماليات النص في لوحاته الإنسانية كقيمة قصّصيةٍ عالية التوصيل بين الكاتب والقارئ، وفعْلٍ إدراكٍ لشخصية أديب/ سياسي مثقّف بحق، حقوقي، بلاغي، حازَ شهادة الأدب الفرنسي من باريس عام 1935، إلى مهامه بين الإعلام في إذاعة دمشق، ولجان التحكيم للقصة القصيرة كعضوٍ مبرز فيها، وليس انتهاءً بمقالاته الغزيرة كرئيس تحرير أو كناقدٍ وباحثٍ في كافة الجرائد والمجلات التي كانت تصدر آنذاك بين دمشق وبيروت وأهمها: «المعرفة» و«المكشوف» و«الآداب».

كتبَ الشّايب «تاريخ جرح» بين عامَي 1930 و 1940 وهي تعبّر كما يقول «عن تطورات نفسي في مراحل معينة، وتتضمن كلّ ما أحب وما أبغض في لحظة ما». وصِفَها بأنها «وليدة ظروف زمنية وأحوال نفسية». كما كانت قيمةً إضافية في معنى ريادته الفنية، وهو يعالج العلاقة الحديثة الاجتماعية/ الثقافية بين الشرق والغرب توّاً في مهدها، ما تجلّى بوضوح في قصته «الشرقُ شرق». تتناول هذه القصة علاقة الشاب أحمد بالفتاة الفرنسية لوسي في باريس، ومسألة اختلاف الثقافة بينهما بأسلوب طريفٍ جداً، إنما بعمق جدّي يبعثُ على التساؤل عن طبيعة التحول العقدي/ الفكري للفتى الشرقي المهاجر حديثاً في الحواضر الأوروبية، ومفارقات الحوافز السيكولوجية التي تحكم علاقته بفتاة فرنسية كانت تزوره كلّ مساء، ويحدُثُ لهُ معها موقف جديد يحفرُ سلباً في نفق صحبتهما القلقة، ويؤكّد اختلاف وجهات النظر التي تربكه في كيفية التصرف معها، فيما هي تتنوع وتمضي افتئاتاً في أحوالها معه كأن تراقصه أو تشرب كأساً معه أو تناقشه في أمور العمل والطعام والعادات بينهما بخلفية عنصرية. حتى تنتهي تلك العلاقة بأن ترحل عنه يائسةً منه، وقد تركت له رسالة وداع سمجةً جداً في النص والمضمون. كانت قصة أحمد نموذجاً واقعياً للشباب المهاجر إلى أوروبا في حينه، اكتسبت أهميتها كتشكيل سردي رؤيوي اتّسم بالجدّة والجدّية والطرافة في رسم الواقعة الاجتماعية بين مدَنيتين مختلِفَتَين بصدق مطلق. بين الأدب والسياسة، كانت حياة الشايب متألّقة حيّة تليق بمواقفه وأفكاره، لكنه رغماً عن ذلك وُضِعَ اعتبارياً . بعد وفاته ـ تحت سلطة التجاهل الإعلامي المحليّ، حتى تكاسلَ النقد أو تغافل عن بحث وتأويل الأوراق الأدبية لهذا الرجل. لم تكن كتاباته متوافرة بين يدَي القرّاء لسنوات طويلة، مع ما تبيّن لاحقاً من نصوصه القصصيةِ المتناثرة في أوراقه الخاصة وعلى صفحات بعض الجرائد، بل اتّهِمَ ورفاقه من كتّاب تلك المرحلة، وحتى وقتٍ قريب جداً، بـ«غلبة الحكائي على الفنّي وبسردية مباشرة» غير ذات إبداع، ما استدعى ضرورة البحث بحماسة لاستكناه حقيقة ذلك الاتّهام في السياسة تحديداً. كان فؤاد الشايب مؤيّداً بقوّة للرئيس السوري شكري القوتلي وكاتباً لخُطبه، لاعتبارات قومية ملحّةٍ ومصيرية جداً، ليس أقلها فتح باب الوحدة العربية مع دولة محورية عربية كمصر عبد الناصر التي لاحقَ إرهاصاتها بعد حلف بغداد عام 1955 والعدوان الثلاثي عام 1956 بما حملته من جرأة صحافي وسياسي واجتماعي وثقافي وأدبي، فكانت «الجمهورية العربية المتحدة» بما هي نواة وحدوية في اللغة والقومية والثقافة والتاريخ والجغرافيا تتّحدُ بكينونتها الصلبة شعباً وقادة في مواجهة «اسرائيل» قولاً وفعلاً. «إسرائيل» الكيان الذي تصاعد كقوة دولية حتى اقتنص قرار التقسيم المشؤوم عام 1948 مع نتائجه المأساوية على الأرض حتى هزيمة 1967 في مرحلة حرجة ممّا عاشه أدبينا في صلب معاناته كقومي عربي كانَ الاحتلال يكل أوجهه مثارَ غضبٍ وتقزّز لديه بدءاً بالفرنسيّين الذين قاومهم بحدّةٍ مشهودة حتى طاردوه إلى العراق بسبب مواقفه منهم بين 1935 و1939 وليس انتهاءً بالصهاينة المحتلين لفلسطين.

تجاوزَ الشّايب عن الأدوار العادية والمواقف الروتينية إلى محورية واضحة في استحضار الفعل الثقافي كذراع حضارية ترفد المشهد العام للأمة العربية في مواجهة ذلك الكيان الخطير بدءاً بكتابه «كيف نواجه اسرائيل» (1951) الذي قلّ نظيره في النتاجات الأدبيّة حتى اليوم في التنبيه إلى خطر «الدولة الصهيونية»، ثم انطلاقته بشجاعة في تأسيس منابر وجمعيات ثقافية/ أدبية دافعت عن فلسطين كقضية مركزية حاضرة دائماً، لا سيما في الفترة بين 1967 و1970 التي عُيّنَ فيها ممثلاً للجامعة العربية في الأردنيتين في مهمة بالغة الصعوبة، أعني استجماع قوى الجاليات العربية وتوحيدها في مقابل إمكانية تشكّل دولةٍ صهيونية على أرض فلسطين، ومواجهةٍ علنيةٍ مفتوحة وخطرة هناك مع الجالية اليهودية حتى قام الأخير باغتياله في 11 تموز (يوليو) 1970 وهو يلقي محاضرة في بيونس آيرس يفضح فيها مجازر اسرائيل في دير ياسين، وكفر قاسم وغيرهما. بذلك، ضرب مثالاً قومياً خالداً لشخصية مجتهدة في تأدية واجبها في أيّ مقام حلّت. كان موت فؤاد الشّايب اغتيالاً موصوفاً خططت له ونفّذته «اسرائيل» بحق رجل الدولة وأديبها، ما شكّل ولا يزال عنواناً واضحاً وسؤالاً مفتوحاً على إشكالية التعتيم على رجالات مرحلة الوحدة القومية العربية الحقّة في تاريخ العرب الحديث أدباً وسياسةً.

كان موت فؤاد الشايب اغتيالاً موصوفاً خططت له «اسرائيل»

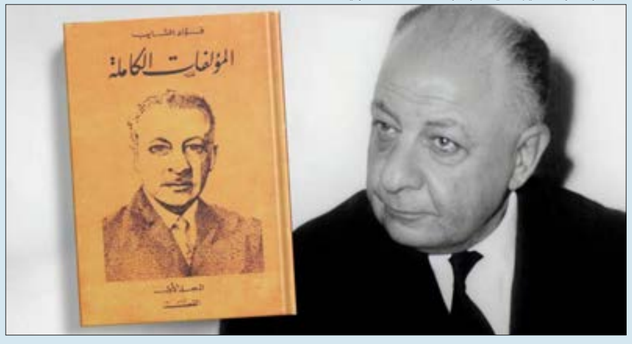

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 14 كانون الثاني 2022 العدد 4535

صورة وخبر

أقيمت في الجزائر، أوّل من أمس، احتفالات شعبية برأس السنة الأمازيغية الجديدة 2972. تُعتبر قرية أزرا في ولاية تيزي وزو شرق العاصمة من أهم مناطق الأمازيغ في البلاد، التي تشهد فعّاليات منوّعة في هذه المناسبة المهمّة، ومنها تبادل التهاني وإعداد وجبات خاصة بالمناسبة مع ارتداء الملابس التقليدية. منذ عام 2017، تمّ تحديد يوم رأس السنة الأمازيغية، الموافق في 12 كانون الثاني (يناير) من كلّ عام، عطلةً رسميةً في الجزائر. (حمزة زايت ـ الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

سيِّدُ اللّيل

أبداً، لا لَومَ على اللّيل!

حتى ولا لَومَ على القَتَلَةِ والنَهّابِين

وصانعي الكوابيسِ والمآتم.

اللَّومُ، كلُّ اللّوم،

على مَنْ أطفأَ الشمعةَ، وسرقَ

القنديل،

وأَسدَلَ على النهارِ سِتارةَ النافذة.

.. ..

اللَّومُ كلُّهُ على حارسِ اللّيل.

: اللَّومُ على الرَّبّ.

«ليلة المطالعة»: نصوص عن الهجرة

هذه السنة، تخصّص «مكتبة بلدية بيروت العامة» في الباشورة «ليلة المطالعة» (بالاشتراك مع «جمعية السبيل») لموضوع الهجرة، بهدف تشارُك قراءات باللّغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنكليزية. على الراغبين في المشاركة في 21 كانون الثاني (يناير) الحالي اختيار نصّ قصير لا تتخطى مدّة قراءته الثلاث دقائق كحدّ أقصى، يتناول جانباً معيّناً من موضوع الهجرة. كما يتعيّن على النصوص المختارة احترام «القانون وتجنّب العنصرية والدعاية الدينيّة أو السياسيّة».

«ليلة المطالعة» لعام 2022: الجمعة 21 كانون الثاني ـ الساعة السادسة مساءً ـ مكتبة بلدية بيروت العامة (بناية الدفاع المدني/ الطبقة الثالثة ـ الباشورة). للاستعلام: 01/664647

في ذكرى رحيله الـ13: يوتيوب لمنصور الرحباني

تحتفي أسرة الفنان اللبناني منصور الرحباني (1925 ـ 2009) بذكرى رحيله بإطلاق أوّل أرشيف مصوّر لأعماله. اختار الإخوة مروان وغدي وأسامة إحياء ذكرى والدهم بطريقة مختلفة عبر إطلاق قناة رسمية على يوتيوب تضمّ مئات الأعمال الفنية الصادرة منذ منتصف الثمانينيات وحتى وفاته قبل 13 سنة. تحوي القناة أرشيفاً كاملاً لتراث منصور، مع نسخ مرمّمة ومعدّلة لأعمال قديمة، من كتابات نثرية وشعرية، وأعمال مسرحية منسّقة وفق أحدث التقنيات، وأغنيات كتبها ولحّنها وحلقات تلفزيونية كاملة قرأ فيها لنخبة من الشعراء، ولقطات خاصة تظهر للمرّة الأولى من كواليس تحضير مسرحياته، مع أخرى غنائية قُدّمت وصُوّرت بعض مقاطعها في دول عربية ومهرجانات لبنان ولم تُعرض كاملة.

«مهرجان الأفلام المستقلّة»... لبنانيّ 100%

في ظلّ الظروف الصعبة التي يرزح تحتها لبنان، قرّر القائمون على «المهرجان اللبناني للأفلام المستقلّة» (LIFF) دعم الإنتاجات السينمائية اللبنانية، وخصوصاً أشرطة الطلاب. هكذا، أعلن الحدث عن مسابقة السيناريو التي يفوز في نهايتها شخصان بمبلغ مالي يسهم في تنفيذ مشروع التخرّج الخاص بكلّ منهما. يمكن للراغبين المشاركة عبر موقع www.liffofficial.com الإلكتروني، على أن تخضع النصوص لتقييم ثلاثة اختصاصيين في مجال صناعة السينما، وهم: موريال أبو الروس، وسام معوّض ورامي عطالله. وسيتم الإعلان عن النتائج في 16 كانون الثاني (يناير) الحالي.

وفي اليوم نفسه، تشهد قرية رشعين في زغرتا (شمال لبنان) عرضاً لمجموعة من الأفلام المحلية، تليها جلسة أسئلة وأجوبة. الأفلام التي وقع عليها الاختيار هي: Paradis لكريس عاقوري، Memory Express لأورسولا غالب، Dry Jasmine لجوزيف طنّوس، Carefully Crafted لموريس زغبي و An Attempt لباميلا نصّور.

ليلة عرض ومناقشة الأفلام: الأحد 16 كانون الثاني ـ الساعة الخامسة والنصف مساءً ـ Ooze (رشعين ـ زغرتا/ شمال لبنان).

من فيلم Dry Jasmine لجوزيف طنّوس

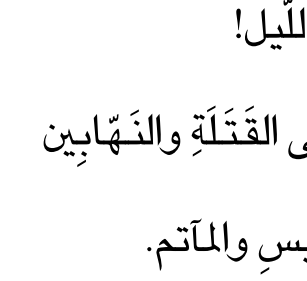

جوي والرّفاق... روك وبوب وبلوز

تعود الفنانة اللبنانية الشابة جوي فياض (الصورة)، اليوم الجمعة إلى NOW Beirut لتُحيي حفلة جديدة مع الفرقة. فياض معروفة بالعروض التي تجمع بين الغناء والعزف (خصوصاً على الغيتار)، مستعيدةً روائع البلوز والبوب والروك. وفي السهرة، تُرافق جوي فرقة موسيقيّة مصغّرة تضم شقيقها ريان على الباص، وأوليفر معلوف على الكمان وفؤاد عفرة على الدرامز. وكانت جوي قد أطلقت في نهاية العام الماضي ألبوم Reveries of Joy (أحلام الفرح) الذي تحاول فيه ترجمة هواجسها، على أن يمزج برنامج الحفلة المرتقبة بين أعمالها الأصلية وأخرى لفنانين معروفين.

حفلة جوي فياض والفرقة: اليوم الجمعة ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122